# تاريخ مصر المعاصر

## ( الفرقة الرابعة – قسم التاريخ )

الأستاذ الدكتور

**سيد عبد العال**

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى

# مقدمة

دخلت مصر فى ظل الحكم العثمانى عقب هزيمة المماليك فى موقعة الريدانية فى عام ١٥١٧م من الجيش العثمانى ، ليستمر حكم العثمانيين حتى مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨م ، والتى لم تستمر سوى ثلاث سنوات لتدخل البلاد بعدها فى حالة صراع سياسى انتهت إلى تولى محمد على الحكم فى مصر عام ١٨٠٥م ليبدأ من يومها عصر محمد على وخلفائه ، والذى تخلله قيام الثورة العرابية فى عام ١٨٨١م ضد الخديوى توفيق ، ومن بعدها جاء الاختلال البريطانى فى عام ١٨٨٢م لتبدأ الحركة الوطنية المصرية ضد هذا الاحتلال بداية من مصطفى كامل ومرورا بثورة ١٩١٩م والتى نتج عنها استقلال شكلى نالته البلاد بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ، ومن ثم دخول البلاد فى مرحلة المفاوضات مع الجانب البريطانى للحصول على الاستقلال الحقيقى ، والذى لم يتحقق حتى قيام ثورة يوليه ١٩٥٢م لتدخل مصر مرحلة جديدة من المفاوضات مع الجانب البريطانى يتم على أثرها توقيع اتفاقية الجلاء فى عام ١٩٥٤م لتتداعى الأحداث فى مصر داخليا وخارجيا هذا فى ظل بداية ماعرف بالصراع المصرى الإسرائيلى والذى برز فى صورة اعتداءات حدودية وحروب بين الجانبين كان أخرها حرب أكتوبر ١٩٧٣م .

دكتور
سيد عبد العال

# الفصل الأول

# الثورة المصرية عام ١٩١٩م وتداعياتها

أولا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى .

ثانيا : الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤م .

ثانيا : ثورة عام ١٩١٩م والاستقلال الشكلي .

تعد الثورة العرابية حدثا مهما فى تاريخ مصر الحديث ، إذ استطاع المصريون تحقيق مطالبهم التى تقدم بها زعيم الثورة أحمد عرابى للخديوى توفيق بعد تذمر الضباط الوطنيين بصفة خاصة و تذمر المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، لذلك اتفقت كلمة قادة الحركة الوطنية على إقامة مظاهرة عسكرية أمام سراي عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١م يشترك فيها الجيش تدعمه جموع الشعب وذلك لعرض مطالب الشعب على الخديوي توفيق، وكانت مطالب البلاد تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها .

أمام ذلك تدخلت بريطانيا وفرنسا ضد الحركة الوطنية وتأييدا للخديوى ، حيث أرسلتا مذكرتى تأييد للخديوى ضد الحركة الوطنية ، ومن بعد عقد بالآستانة مؤتمرا يضم سفراء الدول العظمى الست : انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا لبحث المسألة المصرية ، أما تركيا فإنها رفضت الفكرة ، وقد صدر ميثاقا عن المؤتمر عرف بميثاق النزاهة ، وقد جاء فيه : تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبها على هذا القرار، بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، غير أن بريطانيا كانت قد عقدت النية لاحتلال مصر .

لذلك ، أرسلت بريطانيا أسطولها قبالة الشواطىء المصرية ، واستغلت مشكلة التحصينات على شواطىء الأسكندرية وهدددت بضربها حتى جاء يوم ٩ يوليو ١٨٨٢م عندما طلب رئيس الحملة البحرية الإنجليزية من السلطات المصرية ضرورة تسليم هذه الحصون للبحرية الإنجليزية بقصد تجريدها من

السلاح . وفي الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢م أعطى الأدميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلقت البوارج الانجليزية مدافعها تجاه حصون الإسكندرية فى يوم ١٢ يوليو ولم تسكت مدافع الأسطول إلا بعد احتلال مدينة الاسكندرية .

وفي ٢٠ أغسطس ١٨٨٢م أرسلت حملة بحرية إنجليزية إلى بورسعيد تتكون من ثلاثين ألف جندي ، استطاعوا خلالها احتلال بورسعيد واقتحموا قناة السويس ، وبسرعة احتلت إنجلترا الإسماعيلية في اليوم التالي ، رغم مقاومة المصريين لهم ، وبعدها أنزلت إنجلترا جنودها وعتادها لبداية الزحف للقاهرة ، وانتهى الموقف بهزيمة المصريين في معكرتي القصاصين الأولى في ٢٨ أغسطس والثانية في ٩ سبتمبر ١٨٨٢م والتى كان بطلها راشد باشا حسني المعروف بأبي شنب فضة ، والتل الكبير في ١٣ سبتمبر١٨٨٢م . ومن بعد جاء صباح الجمعة ١٥ سبتمبر ١٨٨٢م ليكون يوما من أيام القاهرة الحزينة .

على أية حال ، لم يخضع المصريون للاحتلال البريطانى ، لذلك خرج زعماء من الشعب المصرى لقيادة الحركة الوطنية فظهر مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ، وكذلك تكونت أحزاب كالحزب الوطنى وحزب الأمة ، وجرت محاولات للحصول على الحقوق الوطنية وقد عضد من هذه الحركة الوطنية الرعاية التى لاقتها هذه الحركة من الخديوى عباس حلمى الثانى ، فضلا عن المساوئ التى ارتكبها الاحتلال وبدت ظاهرة للعيان كحادثة دنشواى عام

١٩٠٦م ، وفرض الحماية على البلاد فى عام ١٩١٤م ، كل هذا جعل الثورة ضرورية فى البلاد .

**أولا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى .**

عقب الاحتلال بدأت فى مصر حركة وطنية ضد الوجود البريطانى فى البلاد والتى بدأها عبدالله النديم خطيب الثورة العرابية ثم جاء من بعده مصطفى كامل ومحمد فريد لقيادة هذه الحركة .

**أ - عبد الله النديم وقيادة الحركة الوطنية .**

ما إن دخل الجيش البريطانى مصر ، حتى قامت سلطات الاحتلال بمطاردة كل عناصر الثورة وتصفيتها بلا هوادة ، ولكن عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية استطاع أن يختفي لمدة تسع سنوات كاملة حافظ فيها على شعلة الثورة متقدة تحت الرماد . وما أن وجد النديم الظروف تسمح بالعمل العلني حتى خرج من مخبأه واستأنف كفاحه ضد الاستعمار والاستبداد وخلال سنوات اختفائه كان النديم يدرس أسباب فشل الثورة العرابية ، ويبحث عن طريق وعن جيل جديد يحمل الشعلة ويستأنف الكفاح ، وفي تلك السنوات كان النديم يراسل عرابي في المنفي ، ويراسل الأفغانى في باريس وكان الأفغاني بدوره قد أصدر جريدة العروة الوثقى من باريس وشن فيها حملات كبيرة ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر ، وضد الاستعمار الأوروبي لبلاد المسلمين عموما ، ودعا فيها إلى توحيد العالم الإسلامي واستئناف مهمته الحضارية ونبذ التخلف والجمود والاستبداد ، وكانت تلك الصحيفة تجد طريقها إلى مصر لتصل إلى الخلايا الثورية وإلى الجماهير رغم أنف الاحتلال واستطاعت أن تشكل رأيا عاما قويا مناهضا للاحتلال الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تطارد

تلك الصحيفة وتحاول جاهدة منع دخولها إلى البلاد ، بل وتستصدر قرارا خديويا بمعاقبة كل من يضبط بحوزته جريدة العروة الوثقى ، بل وتضغط على فرنسا لمنع إصدار الجريدة من باريس لينتهي الأمر بإيقاف جريدة العروة الوثقى والتي استمرت فى الصدور خلال الفترة ١٨٨٣- ١٨٨٦ م .

ومع ذلك ، نجح عبد الله النديم في إصدار مجلة الأستاذ في ٢٣ أغسطس ١٨٩٢م ونجحت تلك المجلة في فضح ممارسات الاحتلال على مستوى الاقتصاد والتعليم ودعت إلى مقاومة الاحتلال وآثاره الاجتماعية ، ولقيت المجلة إقبالا عظيما من الجمهور فبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من ٢٦٠٠ مشترك وكانت تطبع بأعداد كبيرة ونالت من الشهرة ما لم تنله جريدة سواها . ولم يكتف النديم بإصدار جريدة الأستاذ وفضح ممارسات الإنجليز فيها ، بل عمل على تشكيل جيل جديد لحمل راية الكفاح ففي بيت لطيف باشا سليم – وهو مناضل قديم وهو نفسه البكباشي سليم الذي قاد الضباط في الضربة العنيفة ضد وزارة نوبار سنة ١٨٧٩م- كان يجتمع عبد الله النديم بمجموعات من طلاب المدارس العليا شارحا لهم أسباب هزيمة الثورة العرابية باعثا الأمل في نفوسهم ومعلما لهم أساليب التحريض والدعاية وحشد الجماهير وفنون الخطابة السياسية والإلقاء وإصدار الصحف وتحريرها ، وكان من بين هؤلاء الطلاب الزعيم مصطفى كامل ، والذي رأي فيه النديم امتدادا لروح الثورة فسلمه شعلتها ، وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاحتلال بقيادة مصطفى كامل وخصوصا أن سلطات الاحتلال لم تطق صبرا على نشاط

النديم وحملاته الصحفية فقررت إغلاق جريدة الأستاذ في ١٣ يونيه ١٨٩٣م ، وكان قد تم القبض على عبد الله النديم ، وتم نفيه خارج البلاد .

**ب - مصطفى كامل وقيادة الحركة الوطنية .**

انتقلت راية الكفاح الوطني بإيقاف مجلة الأستاذ سنة ١٨٩٣م ونفي عبد الله النديم خارج مصر إلى لطيف باشا سليم أحد الثوريين القدامى وقائد انتفاضة ١٨٧٩م ، وقد شكل هذا الرجل خلية ثورية معارضة تضم الصحفي والخطيب والقاضي والضابط ، وأنضم إلى هذه الهيئة المعارضة مصطفى كامل في أغسطس ١٨٩٣م ، وكان مصطفى كامل قد تعرف من خلال لطيف باشا سليم على عبد الله النديم قبل نفيه ، ومنه تعلم دروس الثورة وأساليبها وفهم حقائق الثورة العرابية وأسباب فشلها . ومنذ ذلك الوقت بدأ مصطفى كامل نشاطه السياسي والكفاحي ، وبالطبع لم يكن مصطفى كامل يعمل في فراغ ، فقد كان الواقع المصري يحمل في داخله جذور الثورة ومبادئها ، وبرغم حالة السكون الظاهري واستبداد الخديوي والاحتلال فإن مبادئ الأفغاني وذكريات الثورة العرابية وحالة من الوعي الكامن كانت موجودة تحت السطح تنتظر اللحظة المناسبة لتعلن عن نفسها .

والحقيقة أن الحركة الوطنية كانت موجودة قبل مصطفى كامل غير أن الرجل كان ممثلا لجيل جديد من أجيال تلك الحركة . فقد كانت هناك حالة ثورية كامنة تتمثل في تلاميذ الأفغاني ، وخلايا الثورة العرابية التي لم تنكشف أو التي لم تطلها يد البطش الاستعماري ، وكان هناك حالة من الوعي الثوري والخبرات الثورية التي تراكمت إبان أحداث الثورة العرابية ، وكانت سلطات الاحتلال ودعايته غير قادرة على اجتثاث تلك الحالة مهما كانت وسائل البطش

ومهما كانت درجة الهزيمة التي لحقت بالثورة العرابية ومن هنا جاء مصطفى كامل ليؤجج الحالة الثورية فى البلاد ، وقد بدأ مصطفى كامل يدرس حالة مصر ، ويكتب في الصحف العربية والأجنبية بل وقام بتأليف رواية " فتح الأندلس" التي ضمنها حوادث فتح المسلمين للأندلس وهي إشارة مهمة إلى فهم التاريخ الإسلامي وقدرة المسلمين على هزيمة أوروبا وهي دعوة ضمنية إلى الجهاد ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر وقد أخرج مصطفى كامل الرواية في ديسمبر عام ١٨٩٣م ، ثم قام بعمل دراسة عن المسألة المصرية باللغة الفرنسية فى عام ١٨٩٤م لتكون وثيقة احتجاج على احتلال مصر أمام دول أوروبا وإثبات لعدم شرعية هذا الاحتلال ثم ظهر كتابه عن المسألة الشرقية عام ١٨٩٨م وتحدث فيه عن الصراع بين الإسلام والصليبيين وعن التاريخ الاستعماري الأوروبي .

ومن جانب آخر ، ربطت العلاقة بين مصطفى كامل والخديو عباس حلمى فى مقاومة الاحتلال الأنجليزى ، فقد اصطدم الخديو في بداية توليه الحكم باللورد كرومر المعتمد البريطاني بمصر في سلسلة من الأحداث كان من أهمها أزمة وزارة مصطفى فهمي باشا عام ١٨٩٣م ، وتوترت العلاقات إلى حد خطير في حادثة الحدود عام ١٨٩٤م ، وكان عباس يري أن الإحتلال لا يستند إلى سند شرعي ، وأن الوضع السياسي في مصر لا يزال يستند من الناحية القانونية إلى معاهدة لندن في عام ١٨٤٠م والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة إلى جانب الفرمانات التي صدرت في عهد إسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية ، فالطابع الدولي للقضية المصرية من

ناحية ، إلى جانب عدم شرعية الاحتلال كانا من المسائل التي استند عليها الخديو عباس في معارضته للاحتلال ثم رأى الخديو عباس أن يستعين كذلك في معارضته للاحتلال بالقوى الداخلية . وكان لتعاون مصطفى كامل مع الخديو عباس أسبابه أيضاً من وجهة نظر مصطفى كامل ، حيث كانت الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت أضعف من أن تقف بمفردها في المعركة ، وأن مصطفى كامل كان يضع في اعتباره هدفاً واحداً وهو الجلاء وعدواً واحداً وهو الإحتلال ، ولذلك كان مصطفى كامل على استعداد للتعاون مع كل القوى الداخلية والخارجية المعارضة للاحتلال ، أما المسائل الأخرى التي كانت العناصر الوطنية المعتدلة من أمثال حزب الأمة تضعها في الإعتبار الأول كمسألة الحياة البرلمانية وعلاقة مصر مع تركيا وغيرها فكلها مسائل يمكن أن تترك حتى يتخلص المصريون من الإحتلال .

على أية حال ، فإن مصطفى كامل ظل فى مقاومته للاحتلال مستغلا فى ذلك ما كان يرتكبه الأنجليز تجاه المصريين ، ومن ذلك ماوقع فى دنشواى عام ١٩٠٦م فيما يعرف بحادثة دنشواى ، حين خرج بعض الضباط الإنجليز في رحلة لهم لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي بالمنوفية ، حيث أصابت طلقات الضباط إحدى السيدات وأشعلت النار بأحد أجران القمح ، فاستاء أهالي دنشواي وطاردوا الجنود فمات أحدهم بضربة شمس وحاول أحد الأهالي أن يقدم له جرعة ماء قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة فما كان من باقي الجنود الذين أتوا إلى مكان زميلهم إلا أن قتلوا هذا الفلاح ، وبعدها قامت السلطات البريطانية بالقبض على من اتهمتهم بأنهم السبب وراء ذلك وأجرت

لهم محاكمة أعدم على أثرها أربعة من الفلاحين . وفي ظل هذه الأحداث كان مصطفى كامل في أوروبا فلما وصلته أنباء المحاكمة الظالمة التي حدثت في مصر ثارت نفسه وأعلن في الصحف حربا على الإنجليز وسياستهم في مصر التي تتنافى مع كل مبادئ الإنسانية التي تنادي بها الدول المتحضرة ، وانتهزت صحيفتا " اللواء " و" المؤيد " الحادث وشنتا حربا ضد الاحتلال ، وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى تزايد العداء ضد الاحتلال وانضمام عناصر جديدة إلى صفوف الحركة الوطنية .

وفي عام ١٩٠٧م دخل المصريون في نمط جديد من الحياة السياسية والمشاركة في العمل الوطني بوجود الحياة الحزبية أو العمل الحزبي ، ويمكن القول بأكثر دقة إن نمو الحركة الوطنية المصرية عمل علي حتمية وجود الحياة الحزبية في مصر وضرورة العمل الحزبي من خلال أحزاب منظمة لها برامج وأيديولوجيات وهياكل تنظيمية لهيئاتها السياسية والجريدة التي تعبر عنها ، وبذلك كان عام ١٩٠٧م هو البداية لميلاد الأحزاب السياسية المصرية بتياراتها المختلفة في العمل الوطني . علي أنه قبل هذا بنحو إحدي عشرة سنة تقريبا وعلي وجه التحديد في عام ١٨٩٦م كانت هناك محاولات من جانب الخديو عباس حلمي الثاني لتجميع القوى الوطنية التى تعمل مع مصطفي كامل في خدمة القضية الوطنية وتكللت هذه المحاولات بالنجاح من خلال تأليف جمعية سرية تحت رئاسة الخديو أطلق عليه اسم الحزب الوطني.

وكانت الظروف السياسية علي الساحة المصرية قد تهيأت لذلك حين ألف أحمد لطفي السيد - الذي كان قد عين وكيلا للنيابة في ذلك العام -

جمعية سرية من زملائه غرضها الأساسي كما يقول هو نفسه تحرير مصر وضمت هذه الجمعية فيمن ضمت كلا من عبد العزيز فهمي وأحمد طلعت رئيس النيابة ، وهذا الحزب الذي تحدث عنه أحمد لطفي السيد غير الحزب الوطني الذي ألفه مصطفي كامل في عام ١٩٠٧ م ، وخلال عام ١٨٩٩م أخذ مصطفي كامل يعد العدة لإصدار جريدة يومية يتصل من خلالها بالرأي العام في مصر، خصوصا بعد أن أخذت جريدة المؤيد الوثيقة الصلة بالخديو تبدي نوعا من الفتور في نشر بعض مقالات مصطفي كامل بسبب فتور علاقته مع صاحبها ، وبالفعل صدر العدد الأول من جريدة اللواء يوم الثلاثاء الموافق ٢ يناير عام ١٩٠٠م وبصدور اللواء يدخل نضال مصطفي كامل الوطني منعطفا خطيرا ، فهو يمثل البداية الحقيقية لصياغة الرأي العام في مصر صياغة وطنية صلبة ضد الاحتلال ، ويمثل بالنسبة لمصطفي كامل البداية الصحيحة لزعامته السياسية .

وقد كان إنشاء جريدة اللواء بمثابة اللبنة الأولي في تأسيس الحزب الوطني ، ليس بصورة الجمعية السرية التي تألفت قبل أربع سنوات تحت رئاسة الخديو ، وإنما بصورة الحزب الجماهيري الذي يعمل تحت رئاسة مصطفي كامل ، والذي ارتفع بمستوي المعركة التي كانت دائرة علي السلطة بين الخديو عباس والإنجليز إلي مستوي معركة وطنية لتحرير البلاد ، والحقيقة أن نشأت الأحزاب السياسية في مصر في تلك الفترة كانت في شكل صحف سياسية ، ثم أعلنت فيما بعد كأحزاب سياسية .

ومن ثم ، كان أول حزب سياسي في مصر هو الحزب الوطني الذي تأسس في يوم ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧م علي يد الزعيم مصطفي كامل بعد أن تحولت جريدة اللواء إلي حزب هو الحزب الوطني في يوم ٢٢ أكتوبر عام١٩٠٧م ، وكان حزب الأغلبية الساحقة من الشعب ، وظهر حزب الأمة أول ما ظهر في شكل صحيفة سياسية باسم الجريدة صدرت في ٩ مارس عام١٩٠٧ م ، ، كما تحولت جريدة المؤيد إلي حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية في يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٠٧م وهذا هو الذي دعا بعض المؤرخين إلي وصف هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية باسم الطور الصحافي ، وقد بني التيار الغالب سياساته ومواقفه السياسية علي العداء للاحتلال الإنجليزي والسعي للتخلص منهم والارتباط بالدولة العثمانية صاحبة السلطة القانونية في البلاد إلي جانب الاتفاق مع خديوي مصر .

لذلك ، حين أسس الزعيم مصطفي كامل الحزب الوطني قامت أعداد كبيرة من المصريين بالانضمام إلي الحزب ، فقد بلغ عدد الأعضاء الحاضرين في أول اجتماع للجمعية العمومية في ديسمبر عام ١٩٠٧م نحو ١٠١٩ عضوا ، بينما بلغ عدد المعتذرين حوالي ٨٤٦ عضوا ، أي أن عدد الأعضاء في الحزب كان يقترب من ألفي عضو ، بالإضافة إلي غيرهم من الأعضاء غير العاملين ، ومن هذه الجمعية العمومية انبثقت اللجنة الإدارية المكونة من ٣٠ عضوا بخلاف الرئيس مصطفي كامل . كما كان للحزب لجانا فرعية في المدن الكبري علي مستوي القطر المصري كانت ميدانا لنشاط المصريين ، وانضم الكثيرون من الأقباط إلي الحزب الوطني كما انتخب من بين لجنة

الثلاثين الإدارية الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب سابقا ، ولم يكن للدين أي مكان في برنامج الحزب فلم يرسم حدودا فاصله بين المسلم والقبطي وكانت مصر المتحدة هي حلمه الأسمي وهدفه ، ونجح مصطفي كامل في إدماج بعض الأقباط مع المسلمين داخل حزبه وحثهم علي التخلص من منافساتهم وتعصبهم مما حدا إلي اعتباره أول مؤسس للوحدة الوطنية يضم المسلمين والأقباط في تنظيم سياسي واحد منظم .

ورغم كل مظاهر الوحدة الوطنية هذه فإن الحزب الوطني كان مصريا بالدرجة الأولي وإسلاميا بالدرجة الثانية ، ورغم وطنية دعوة مصطفي كامل لجلاء الإنجليز عن مصر إلا أنه لم يكن وطنيا كاملا من وجهة نظر كثير من الأقباط ، ففي الوقت الذي دعا فيه إلي جلاء البريطانيين عن مصر فإنه لم يذكر الأتراك بسوء إذ كان يؤمن بالولاء التام للسلطان العثماني ودعا إلي الخضوع له ، كما آمن أيضا بالجامعة الإسلامية دينيا وسياسيا ، ولم يستطع هؤلاء الأقباط أن يناهضوا هذه الدعوة فهم وإن آمنوا بعدم شرعية الاحتلال البريطاني لمصر ، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يؤيدوا دعوة تدعوهم إلي أن يستبدلوا بالسيد البريطاني سيدا آخر ، ألا وهو السيد العثماني .

ومن هنا وقف غالبية الأقباط من حركة مصطفي كامل وقفة المتردد غير المؤمن بها فلم ينضم إلي الحزب الوطني إلا ويصا واصف ومرقس حنا وقلة قليلة جدا من الأقباط ، ولكن بسبب السياسة الإنجليزية في إثارة الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين وقيام حرب المقالات الصحفية بين الفريقين إلي جانب الدعوة إلي قيام الجامعة الإسلامية داخل الحزب قدم كثير من

الأقباط استقالاتهم من عضوية الحزب ، وفي مقدمتهم ويصا واصف في أغسطس عام ١٩٠٨م بعد وفاة مصطفي كامل المفاجئة في يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨م . على أية حال ، مات مصطفى كامل وقد ظلت الحركة الوطنية قائمة من بعده بعد أن أشعل جذوتها ، وظلت كلماته خالدة أيضا ليرددها المصريون من بعده ، ومن أشهر كلماته التى كان يرددها : " بلادي بلادي لك حبي وفؤادي لك حياتي ووجودي . لك دمي ونفسي . لك عقلي ولساني . لك لبي وجناني فأنت الحياة ولا حياة إلا بك يامصر" وقال أيضا : " لو لم أكن مصريا لودت أن أكون مصريا " .

**ج - محمد فريد وقيادة الحركة الوطنية .**

محمد فريد بك هو ابن أحمد فريد باشا ، والذى ولد في القاهرة عام ١٨٦٨م وقد كان مُرافقاً لمُصطفى كامل وسافر معه إلى العديد من البُلدان وشغَل منصب رئيس الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل ، ومن هنا بدأ عمله النضالي يظهر بشكل أكبر فقد استغل خبرته في القانون ليُدافع عن بلاده ضد المستعمرين . ودعا لعمل دستور يحفظ لأهل مصر حقهم ، لأن الناس في ذلك الوقت كانوا بسطاء في معظم أحياء القاهرة وريف مصر ، وعمل على إنشاء مدارس لتعليم الأميين من كبار السن ولسائر فئات المجتمع المصرى وخاصةً الفقراء ، إذ قام بجمع متطوعين من كُتّاب وأدباء وغيرهم لكي يقوموا بتعليم الناس حتى يستطيعوا فهم ما يحدث في بلدهم ، ويصبحوا بذلك قادرين على المطالبة بحقوقهم المشروعة .

وفي الفترة التي ترأس فيها محمد فريد الحزب الوطني ، كان الخديوي عباس يُساند الإنجليز ، وهذا ما دعا بمحمد فريد إلى جمع الناس للقيام

بمظاهرات تُناهض هذه المساندة ، وقد شهدت مصر لأول مرة خروج الشعب للتظاهر تعبيراً عن رفضهم مساندة الاستعمار ، مطالبين بوضع قوانين للعمال والفلاحين ، كما دعوا الوزراء للاستقالة حتى يُصبح موقف الشعب أقوى ، وعلى الرغم من أنّ المستعمرين الإنجليز حاولوا التصدي لأفكار محمد فريد وأتباعه ، فقد تمت محاكمته وحبسه في أوائل ١٩١١م ثم عادت الحكومة ، فقررت محاكمته مرة أخرى في أوائل عام ١٩١٢م أي أن الخطة هي إدخاله من سجن إلى سجن حتى تظل الحركة الوطنية في حالة رد فعل مستمرة .

على أية حال استطاع محمد فريد أن يخرج من مصر في أوائل ١٩١٢م هروبا من هذاالاضطهاد ، وأخذ يتنقل في أوروباً مدافعا عن قضية مصر ، وقد صدر حكم بسجنه غيابيًا سنة مع الشغل في قضية ملفقة عبارة عن محاكمة ظالمة على خطبة ألقاها في الحزب الوطنى ، وبالطبع لم تكن هذه المحاكمة بسبب تلك الخطبة ، فكم من الخطب ألقاها محمد فريد وغيره كانت أكثر حدة من تلك الخطبة ، ولكن كان الهدف دفع محمد فريد إلى الهجرة لحرمان الحركة الوطنية من جهوده داخل مصر وتركها بلا قائد ، أو إعادة سجنه يوضع الحركة الوطنية في حالة رد فعل لمنعها من التفكير في تفجير الثورة .

وبالطبع فإن هجرة محمد فريد لم توقف عجلة التصفية ، بل شجعت سلطات الاحتلال على المزيد من التصفية والتطويق للحركة الوطنية، ألم تكن تصفية محمد فريد وإبعاده جزءًا من خطة شاملة للقضاء على الحركة الوطنية أو تطويقها، ويضيف الرافعي في هذه الحالة بقوله : " ساد البلاد بعد

نفي الزعيم جو من الإرهاب وكثرت الوشايات والسعايات، وأستهدف الوطنيون لأقصي ضروب التعسف والاضطهاد ووسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية، وضرب نطاق التجسس حولها، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد لإلقاء التخاذل في صفوفها ، وكان مما اتخذته للتنكيل بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقي الرعب في قلوب أنصارها ، وتبعث الفزع في نفوسهم وحاولت سلطات الحكومة التقدم في هجومها على الحركة الوطنية ، بعد أن نجحت في التخلص من عبد العزيز جاويش ومحمد فريد ، وإرهاق الوطنيين بالمحاكمات والاعتقالات والتفتيش والمطاردة ، فقررت تلفيق تهمة لعدد من قيادات الحركة المعروفين بصلتهم بالمنظمات السرية التي لم تستطع الحكومة الوصول إليها ، وهكذا قامت الحكومة باعتقال أفراد هذه التنظيمات بتهم مختلفة . ولاشك أن هذه كانت ملفقة جملة وتفصيلا، وكان الهدف منها ومن تلك الأحكام القاسية التي صدرت فيها إلقاء الرعب في صفوف المنظمات السرية التابعة للحركة الوطنية ، ومحاولة تصفيتها .

وفي الحقيقة فإن الحركة الوطنية المصرية لم تسكت في مواجهة ذلك كله ، وإن كانت قد فقدت زمام المبادرة لتفجير الثورة ، كما كان معدا لها من قبل بعد فقدانها لكثير من عناصرها القيادية والثورية ، ورغم اشتداد الهجمة البوليسية عليها ، كانت المنشورات تغمر مصر كلها ، القاهرة وطنطا والمنصورة وأسيوط ، وكانت في مجموعها تحمل مضامين ثورية مثل الدعوة إلى توزيع السلاح والعصيان وإنقاذ السجناء ، وكانت هذه

المنشورات توزع بكميات كبيرة ، أو تلصق على الجدران ، فإذا قام البوليس بنزعها ظهرت من جديد وهكذا ، بل إن الأمر وصل إلى حد ضبط الأسلحة والذخائر لدى أحد عناصر تلك المنظمات ، وهو عبد الغفار متولي في بلدته " شربين " بالدقهلية " ، كما قام عدد من العناصر مثل حسن نافع بتشكيل عدد من المنظمات السرية الجديدة لمواجهة اكتشاف الاحتلال للمنظمات القديمة أو معرفة بعضها ، فقام بإنشاء الجمعية المصرية في القاهرة ، وجمعية الصناع في ميت غمر ، وجمعية الأحرار في الدرب الأحمر ، وقد اكتشف أمره وتم اعتقاله .

كان من الطبيعي أن تحقق تلك الهجمة البوليسية والسياسية التي نظمها الاحتلال كثيرا من الخسائر في صفوف الحزب الوطنى ، فلم يعد للحزب سوي صحيفة واحدة هي صحيفة الشعب ، وفقد الحزب الكثير من عناصره النشطة في عمليات الاعتقال والمحاكمات المتوالية ، كما تم بيع مقر نادي المدارس العليا ، وهو النادي الذي لعبً دوراً كبيرا في العمل الوطنى ، وذلك بسبب العجز المالي ، وكان من الطبيعي أيضا أن تؤثر تلك الحملة على بعض العناصر الضعيفة في الحزب الوطني مما هدد الحزب بالانقسام . وفي مواجهة ذلك لجأت قيادة الحركة الوطنية المصرية إلى عقد الجمعية العمومية للحزب وتطهير صفوفه من الضعفاء والمترددين . وقد أيد محمد فريد هذه المنظمات السرية على أساس أن العمل السري أصبح الطريق الوحيد المتاح أمام الحركة الوطنية ، وأن خبرة السنوات

الطويلة من الكفاح تؤكد أنه لا سبيل إلى إخراج الإنجليز من مصر إلا بطريق القوة .

وفي الحقيقة فإن خطة الاحتلال في تلك الفترة كانت القضاء على الحركة الوطنية بمبادئها التقليدية الراسخة ، وسلوكها الثوري عن طريق دفع شخصية موالية للاحتلال لقيادتها ، وفي نفس الوقت تحقيق شئ من الانفراجة السياسية عن طريق الهاء الجماهير بكسب جزئي وشكلي وهو انتخاب الجمعية التشريعية ، ومجلس شورى القوانين ، وبالطبع كان الأمر شكلياً ومحدودا لتحقيق فقط نوع من الإلهاء دون أن يحدث تقدم حقيقي في مجال الحريات والحياة النيابية ، ولقد فطن الحزب الوطني إلى ذلك ووصف عبد الرحمن الرافعي ذلك الأمر بقوله : " أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية بوضع نظام شورى جديد يحل محله مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه لكي يشغل الأمة بنظام تترقب من ورائه الخير فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن مطالبها الأساسية " .

ومن جانب آخر ، لم يثن خروج محمد فريد من مصر عن أفكاره ولم يتراجع عنها ، فقد نجح المستعمرون بإبعاده عن مصر ، ولكنه بقي مُصراً على أفكاره وكتب العديد من المقالات ، واستعان بالعديد من معارضي الاستعمار لنشر أفكاره الوطنية . لقد كان محمد فريد من أول مُؤسسي فكرة التظاهر في مصر ، كما عمل على إنشاء العديد من النقابات لأول مرة ، وظل يُناضل مُتمسكاً بأفكاره حتى وفاته في برلين بألمانيا فى عام ١٩١٩م وعاد

ليُدفن في بلاده ، وقد أنفق محمد فريد كل ما يملك من مال للدفاع عن القضية المصرية ، وقد وجدت الحركة الوطنية فى سعد زغلول قائدا جديدا لها يحمل مطالب الأمة .

**ثانيا : الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤م .**

عند بداية الحرب العالمية الأولى فى يوليو ١٩١٤م أعلنت مصر الحياد غير أن مشاركة الدولة العثمانية فى الحرب دفع بريطانيا إلى إتباع سياسة جديدة فى مصر ، فقد خشيت من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبت السيادة على مصر ، لذلك وجدت سلطة الاحتلال مخرجا فى جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود الجيوش البريطانية بمصر يعرضها للغزو من جيوش الدولة العثمانية وعلى ذلك أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال مكسويل ، كما أعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف ووضع قانون فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤م يمنع التجمهر ومعاقبة القائمين بأي أعمال عدائية ضد بريطانيا ، كما قامت بتأجيل انعقاد جلسات الجمعية التشريعية ، ثم أقدمت فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤م على إعلان فرض الحماية البريطانية على مصر ، وفى ١٩ ديسمبر تم خلع الخديوى عباس حلمى الثانى وتولية الأمير حسين كامل الحكم تحت لقب سلطان مصر ، وأنهت بذلك الروابط بين السلطة الحاكمة فى مصر والدولة العثمانية كما أنهت استقلال مصر .

عقب ذلك ، مضت السلطة فى إدارة البلاد طبقا لما صدر من قرارات ، وعينت الحكومة البريطانية ريجنالد ونجت مندوبا ساميا لمصر في نوفمبر ١٩١٦م بدلا من مكماهون ، وأقدمت السلطة على اضطهاد الحزب الوطني ومطاردة أعضائه ومناصريه واعتقل الكثير منهم واتخذت القوات

البريطانية من مصر قاعدة حربية لحلفائها بالشرق الأوسط فكانت قاعدة لحملاتها على العراق وسوريا وشبه الجزيرة العربية ، وأخذت القوات البريطانية تجمع مئات الآلاف من العمال والفلاحين بالإكراه لإرسالهم في مختلف حملاتها للعمل مع الجيش البريطاني فيما سمي بفرقة العمل المصرية وقد مات منهم الكثيرين ، وقد تزايد سخط الشعب على نظام الحماية وعلى السلطان حسين كامل لقبوله العرش في ظل الحماية البريطانية فاعتدي عليه مرتين ، وعندما توفي السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر ١٩١٧م كانت قد عرضت السلطنة على نجله كمال الدين حسين لكنه تنحى عن ذلك وارتقى السلطان فؤاد الأول العرش ، وكانت مصر قد صرفت من خزائنها لمصلحة بريطانيا منذ بداية الحرب ٣.٥ مليون جنيه إسترليني ، كما وضعت كل موارد مصر المالية في خدمة الإنجليز وسمح لهم باستخدام كافة المرافق المصرية .

**ثالثا : ثورة عام ١٩١٩م والاستقلال الشكلي .**

انتهت الحرب الالمية الأولى في ١١ نوفمبر ١٩١٨م بهزيمة ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية وانتصار قوات الحلفاء ، ومع نهاية الحرب تبلورت الحركة الوطنية فى مصر حول فكرتين أساسيتين هما : إنهاء الاحتلال البريطاني الذى حل بالبلاد المصرية منذ عام ١٨٨٢م ، وإعلان مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، لذلك كانت الثورة أمرا ضروريا لنيل هذه المطالب .

**أ - أسباب الثورة .**

تجمعت الأسباب للقيام بالثورة فى البلاد ، فقد ساءت الأوضاع الاقتصادية ، وصار مألوفا فى الريف أن تصادَر ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة في تكاليف الحرب ، وتم تجنيد مئات الآلاف من

الفلاحين بشكل قسري للمشاركة في الحرب ، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تتناسب مع متطلبات الحرب وعلى القيام ببيع المحاصيل بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار السائدة . وفي الوقت نفسه شهدت هذه الفترة ارتفاعا للأسعار بشكل ملحوظ ، بما فيها أسعار السلع الأساسية ، وارتبط ذلك أيضا بنقص حاد في السلع الأساسية ، وقد أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع المعيشية لكل من سكان الريف والمدن ، كما استاء كبار الملاك بسبب تدخل السلطات في نوع المحصول على حساب زراعة القطن ولصالح السلع الغذائية وأهمها القمح . ومن جانب آخر ، كان إعلان الحماية وما تبعه من قرارات قد أدى إلى تبرم المصريين من الاحتلال وقد ساهمت حركة الصحافة والأدب فى تنبيه الرأى العام المصرى تجاه ما تقوم به سلطة الاحتلال فى البلاد ، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية على مصر وطلب الاستقلال .

**ب - أحداث الثورة .**

جاء السبب المباشر للثورة عندما أتفق كل من حسين رشدي رئيس الوزراء وسعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وعبد العزيز فهمي وعلي شعرواي على أن يقوم الثلاثة الأخيرين بزيارة المندوب السامي البريطاني " ريجنالد ونجت " للحديث معه في أمر السفر للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس لعرض القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال ، حيث كانوا قد جمعوا توكيلات من الشعب المصرى للحديث باسمه فى هذا المطلب ، وبالفعل تم ذلك في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م ، وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب رفض " ونجت " قبول سفر الوفد المصري إلى مؤتمر الصلح ، بينما استمرت اجتماعات

أعضاء الوفد مطالبين بإلغاء الحماية والاستقلال ، وإزاء تعاطف قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك ، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زعلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي ، ورحّلتهم إلى مالطة في الثامن من مارس عام ١٩١٩م ، وكان ذلك إيذانا بقيام الثورة التي اجتاحت جميع أنحاء البلاد .

ففي اليوم التالي لاعتقالهم ، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات وفي غضون يومين امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر ، وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن ، ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب وتم شل حركة الترام ، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية ، ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب ، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة . وأضرب سائقوا التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك ، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية . ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال ، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة ، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام .

وفي الوجه البحرى قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في القرى والمدن ، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن . ففي منيا

القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين ، وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات ، وفي طنطا بدأت في ١٢ مارس ١٩١٩م وكذلك في بركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتي من مراكز محافظة الغربية ، ومن الأمور الجديرة بالفخر والاحترام ، أن زفتي أعلنت استقلالها ، وأنزلت العلم الذي كان مرفوعا على مركز الشرطة ، ورفعت علما آخر وطنيا بدلاً منه وتم تشكيل لجنة وطنية برئاسة يوسف أحمد الجندي لإدارة جمهورية زفتى وقامت تلك الإدارة بتحصيل العوائد ورسوم الأسواق وأخذت تنفق ما حصلته في تحسين أحوال مركز زفتى ، فتم ردم المستنقعات وأصلحت الشوارع كما أصدرت صحيفة .

أما في الوجه القبلي فكانت الثورة اشد من الوجه البحري إذ طبعت في الجملة بطابع العنف ، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماما بين الوجه البحري والوجه القبلى ، ففي الفيوم هاجم البدو القوات البريطاينة وقوات الشرطة ، وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح ولم يفلح قصف المدينة بطائراتين في إجبارهم على التراجع ، أما في قرية دير مواس محافظة المنيا فقد هاجم الفلاحون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين .

وعلي الجانب الأخر ، كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريين في التاريخ الحديث ، فمنذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء

المظاهرات السلمية في بداية الثورة . وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك ، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها ، وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة ، ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانا عن المذابح ، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية ، ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين وغيرها من القرى ، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين .

وبعد أقل من شهر من اندلاع الثورة ، حاولت السلطات الإنجليزية تهدئة تلك الثورة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه ، فتم الإفراج عنهم يوم ٧ أبريل ١٩١٩م وسمح لهم بالذهاب إلى مؤتمر الصلح بباريس ، ووصل الوفد إلى باريس يوم ١٩ أبريل ١٩١٩م وطلب مقابلة الرئيس الأمريكي ويلسون الذي كان قد أصدر تصريحات بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها إلا أن الرئيس الأمريكي نفسه أعلن في نفس يوم المقابلة ٢٣ أبريل ١٩١٩م اعترافه بالحماية البريطانية على مصر ، ثم اعترفت ألمانيا أيضا بتلك الحماية في ٧ مايو ١٩١٩م ، ومن جانب آخر ، لم يجد الوفد المصري من يفاوضه فذهب إلى الهيئات النيابية والصحف والرأي العام الإنجليزي ولكن دون جدوى ، وفي حين اتخذ الوفد المصري طريق التفاوض تجاه القضية ، فإن الشعب المصري

أستمر في ثورته ، وشهدت تلك الفترة العديد من المظاهرات والإضرابات وأعمال العنف .

**ج - المفاوضات المصرية البريطانية عام ١٩٢٠ - ١٩٢١م .**

رأت الحكومة البريطانية التخفيف من حدة الثورة فأقرت فى الأول من أبريل ١٩١٩م ، إرسال لجنة تحقيق فى أسباب الأحداث بمصر برئاسة اللورد ملنر إلى مصر ، غير أن اللجنة تأخر ذهابها إلى مصر حتى ٧ ديسمبر ١٩١٩ م ، على أية حال ، فإن الشعب الثائر كان يرفض دائما أسلوب التفاوض ، ويصر على الثورة والرفض ، فبرغم استمرار المفاوضات بين الوفد والإنجليز ، ومجيء لجنة ملنر إلى مصر للتفاوض ، استمر الطلاب في الإضراب ، وحدثت مظاهرات في كل مكان في شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩١٩م ، كما أضرب المحامون والطلاب والموظفون احتجاجا على لجنة ملنر بدءا من يوم ١٧ ديسمبر ، واندلعت المظاهرات في القاهرة والأقاليم احتجاجا على لجنة ملنر ، وبالتالي فشلت اللجنة .

لذلك تم استدعاء الوفد المصرى إلى لندن لأجل التباحث مع اللورد ملنر وبالفعل ذهب الوفد المصري إلى لندن بقيادة سعد زغلول في يونيه ١٩٢٠م لأجل التفاوض ، واستمرت تلك اللقاءات من ٥ يونيه ١٩٢٠حتى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، وقد تقدم ملنر بمشروع عماده إبدال الحماية البريطانية على مصر بمعاهدة تحالف بين بريطانيا ومصر ، بينما تقدم الوفد بمشروع اعتمد على إنهاء الحماية واسترداد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وانتهى التفاوض إلى صيغة كان من بينها حق بريطانيا في استخدام الموانى والمطارات المصرية ، ووسائل المواصلات المصرية للأغراض الحربية ، وحقها

في الوجود العسكري في أماكن محددة من الأراضي المصرية ، وحماية المصالح الأجنبية . وحرمان مصر من إقامة أي علاقات مستقلة مع دول أخرى ، ويلاحظ أن كل صيغ المشروعات أبعدت مسألة السودان ، وأصرت بريطانيا على الإبقاء على معاهدة ١٨٩٩م الخاصة بالسودان ، وقد وقع الخلاف بين الوفد في الرأي حول المشروع وانتهوا إلى عرضه على الأمة لاستطلاع رأيها ، فأبدت شخصيات وهيئات عدة العديد من التحُفظات التي قام بعرض بعضها سعد زغلول على اللورد ملنر ثم انتهى الأمر إلى رفض اللجنة استكمال اللقاءات وإعلانها أن أي تسوية ستكون من خلال الحكومتين البريطانية والمصرية ، وانتهت هذه الجولة من المفاوضات بالفشل .

على أية حال ، كان قد تم تكليف عدلي يكن بتشكيل حكومة أيدها سعد زغلول في البداية قبل أن يقع الخلاف بينهما فيما بعد بسبب الخلاف على رئاسة وفد المفاوضات التالية مع بريطانيا ، التي أجريت بين عدلي وكيرزون وزير خارجية بريطانيا في نوفمبر ١٩٢١م . وفى هذه المفاوضات التي تمت مع وفد رسمي يمثل الحكومة المصرية ويرأسه رئيسها ، قدم كيرزون مشروعا أسوأ من مشروع ملنر ، فرد عدلي يكن على هذا المشروع بمذكرة ختمها بأن هذا المشروع لايؤدى إلي الوصول إلى اتفاق ، وانقطعت المفاوضات وغادر لندن .

و عقب عودته قدم عدلي يكن استقالته ، وقال ضمن تقريره عن المفاوضات للسلطان فؤاد : " أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ولإلغاء الحماية إلغاءً صريحا ولكننا وجدنا المشروع

الذي تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي ذهبنا للمفاوضة من أجلها ، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك " . ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م والذى بات الأساس الذي قامت عليه المفاوضات التي جرت بين الجانب البريطاني والجانب المصري للمرة الثالثة .

**د - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ونهاية الثورة .**

أمام فشل لجنة ملنر وفشل مفاوضات سعد فى لندن واستمرار الثورة ، قامت بريطانيا بإصدار تصريح في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١م أعلنت فيه أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها تدعو إلى التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية على هذا الأساس ، وعلى أثر هذا التصريح تم استقالة وزارة محمد توفيق نسيم باشا فى ١٦ مارس ١٩٢١م ، وتشكيل وزارة عدلي يكن استعدادا للمفاوضات ، كما تم عودة سعد زغلول إلى مصر من باريس للإعداد والتنسيق مع عدلي يكن لإجراء المفاوضات ، إلا أن المد الشعبي مرة أخري حال دون نجاح هذا المسعى ، فقد ضغطت الجماهير على سعد زغلول الذي رفض شروط عدلي يكن ، ولذلك تم اعتقال سعد زغلول للمرة الثانية ونفي إلى جزيرة سيشل واندلعت مظاهرات الاحتجاج في القاهرة والأقاليم ، كما ظهرت الدعوة لمقاطعة البنوك والسفن والشركات والبضائع الإنجليزية .

وقد كان نفى سعد زغلول تمهيد لإعلان ماعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذي كان قد نص على : إنهاء الحماية البريطانية على مصر وتكون بذلك مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢٤ نوفمبر ١٩١٤م ، وتضمنت الفقرتان التاسعة

والعاشرة على المبادىء التى ستحكم بها مصر ، والتى كان أهمها إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والدبلوماسى لمصر وإنشاء برلمان يتمتع بحق الرقابة على السياسة والإدارة لحكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع فيها إلى الشعب المصرى وإلى حين إبرام الاتفاقيات بين الطرفين يكون لانجلترا بعض التحفظات ، وهى تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، وحق الدفاع عن مصر ضد أي اعتداءات أو تدخلات خارجية، وحق حماية المصالح الأجنبية بمصر وحماية الأقليات ، والحق في التصرف في السودان .

وبتحليل هذه التحفظات نجد أنها لا تعطى مصر استقلال فعليا ، فهي بررت وجود جيش بريطاني فى مصر ، كما حرمت مصر من تكوين جيش مصرى ، وبررت التدخلات البريطانية في شئون مصر ، بالإضافة إلى أنها كانت تعنى فصل مصر عن السودان ، وقد أبلغ اللورد اللنبى هذا التصريح للسلطان فؤاد ، وقد كان هذا التصريح بداية جديدة لمصر فقد فتحت المجال للمصريين لإدارة شؤونهم بأنفسهم من خلال مجلس نيابى ناتج عن دستور يؤسس للحكم الدستورى بالبلاد ، ومع ذلك لم يكن الاستقلال الذى منح لمصر بمقتضى هذا التصريح استقلالا حقيقيا بما فرضته التحفظات من قيود جعلت الاحتلال وسلطته أمرا واقعا فى ظل المؤسسات الحاكمة الوطنية للبلاد.

وهكذا ، انتهت ثورة ١٩١٩م ، والتى بلغ عدد ضحاياها ثلاثة آلاف شهيد ، وألف وستمائة جريح ، وثلاثة آلاف وسبعمائة حكم عليهم بالسجن وإعدام تسعة وأربعون شهيدا وقد أدركت بريطانيا ضرورة تلبية مطالب

**المصريين ، لتعلن من طرف واحد بعد فشل مفاوضات ملنر تصريح ٢٨ فبراير الذى أعطى البلاد استقلالا شكليا وهو ما أدى إلى بداية مرحلة جديدة فى عهمر البلاد كان أهم معالمها الدستور والحياة النيابية والمفاوضات من أجل نيل الاستقلال الحقيقى .**

# الفصل الثانى

# أوضاع مصر بين عامى ١٩٢٢ - ١٩٥٢م

أولا : دستور ١٩٢٣والحكومة البرلمانية الأولى ١٩٢٤م

ثانياً : القضية الوطنية ١٩٢٤ – ١٩٣٠م .

ثالثا : معاهدة ١٩٣٦م وتطورات القضية الوطنية .

رابعاً : أزمة النظام السياسى المصرى .

نالت مصر استقلالا شكليا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ، وبمقتضاه صدر دستور ١٩٢٣م ليتكون على أثره مجلس نيابى وحكومة برلمانية لتمضى البلاد فى ظل أوضاع سياسية قلقة سادها تناحر الأحزاب وتعدد الحكومات وسوء للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تعثر القضية الوطنية الأهم وهى نيل الاستقلال من المحتل .

**أولاً - دستور ١٩٢٣م والحكومة البرلمانية الأولى ١٩٢٤م .**

أعطى تصريح ٢٨ فبراير للمصريين الحق فى وضع دستور للبلاد ، وقد جاء ذلك فى المذكرة التفسيرية التى قدمها المندوب السامى البريطانى إلى السلطان أحمد فؤاد رفق تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة الشهيرة التى جعلت من هذا الاستقلال استقلالاً إسمياً إذ نص البند العاشر من تلك المذكرة التفسيرية على أن إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه إلى السلطان والشعب المصرى ، مما يعنى - ضمناً - ضرورة قيام حكم نيابى يقترن بقبول تصريح ٢٨ فبراير ، فقبول السلطان للتصريح يعنى التزامه بإقامة نظام برلمانى دستورى . ولعل هذا يفسر محاولات الملك التملص من إصدار الدستور فيا بعد - دون جدوى - كما يفسر الأسلوب الذى تم به إعداد دستور ١٩٢٣ ، فقد كان أحمد فؤاد - الذى أصبح ملكاً - يسعى لتحقيق المبادرة البريطانية بالشكل الذى لا يؤثر على ميوله الأوتقراطية ، مما انعكس على صياغة الدستور ذاته ، فقد اتجه الملك إلى تشكيل لجنة إدارية لوضع

الدستور، ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تمثل الأمة المصرية .

على أية حال ، انعكست ظروف نشأة وتطور النخبة الاجتماعية التى قادت العمل السياسى فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى ، على درجة وعيها الاجتماعى والسياسى ، وكان لذلك أثره على خياراتها عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور ١٩٢٣م ، فجاء تعبيراً عن مصالحها ، ولم يأت تجسيداً لمصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة ١٩١٩م وعبر عن توازن سياسى لعبت فيه قوى القصر والإنجليز وكبار ملاك الأراضى الزراعية الدور الأكبر ، ومن ثم جاء النظام السياسى الذى أرسى هذا الدستور دعائمه تعبيراً عن هذا التوازن وتأكيداً لاستمراره .

ورغم أن الدستور كان مطلباً وطنياً أساسياً منذ الثورة العرابية ، وكان فى طليعة مطالب "الحزب الوطنى" بزعامة محمد فريد، ولم يرد ذكر الدستور فى مطالب الوفد، وعندما انفجرت ثورة ١٩١٩، كانت الشعارات التى رفعتها الجماهير الثائرة ورددتها فى مظاهراتها هى " الاستقلال التام "، كما أن المقالات التى حفلت بها صحف الثورة لم تتناول النظام السياسى الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال، فيما عدا جماعة صغيرة من المثقفين ضمت منصور فهمى، ومحمود عزمى ، وعزيز ميرهم نشرت فى جريدة النظام فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ برنامج ما أسمته " الحزب الديمقراطى" تضمن ضرورة أن يكون الحكم نيابيا يحقق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات غير أن هذه

الجماعة الصغيرة لم تخلق تياراً عاماً يساند أفكارها وسط هدير الحركة التى كان يقودها الوفد .

وقد تشكلت لجنة وضع الدستور فى ٣ مارس ١٩٢٢م على عهد حكومة عبد الخالق ثروت وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية ( لائحة ١٨٨٢م التى وضعت أيام الثورة العرابية ) إطاراً مرجعياً لها لجأت إلى بعض الدساتير الأوروبية – وخاصة الدستور البلجيكى – فعكفت على دراساتها ، وصاغت مواد الدستور المصرى على هديها بعد أن طوعت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الملك ومضمون تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ثم تولت اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية (العدل) تعديل المشروع لتوسيع سلطات الملك على حساب الشعب وبدلاً من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل إصداره صدر بأمر ملكى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ على عهد وزارة يحيى إبراهيم ليتخذ صورة المنحة الملكية للشعب ، ومن ثم كان من حق الملك استرداد ما منح وقتما شاء ، ورغم ذلك خرج الدستور للنور فى عام ١٩٢٣م ، ووضع موضع التنفيذ ولتعقد بناء عليه انتخابات نيابية يفوز فيها حزب الوفد بالأغلبية فى عام ١٩٢٤م ، ويتولى سعد زغلول تشكيل الحكومة البرلمانية الأولى فى البلاد ، ولتدخل مصر فى المرحلة الليبرالية والتى تعنى أن الأمة المصرية أصبحت هي مصدر السلطات .

وقد أدت السلطات الكبيرة التى خص الملك نفسه بها فى الدستور إلى إضعاف التجربة النيابية والإضرار بالدستور ، فاتخذ القصر من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها فى حكمه ، وزيفت الانتخابات ليتم بذلك القضاء على المبدأ

القائل بأن الأمة مصدر السلطات ، والذى يمثل محور الليبرالية ، فقد استغلت أحزاب الأقلية الثغرات التى تضمنها قانون الانتخابات فى تزوير الانتخابات ، وتزييف إرادة الناخبين عن طريق التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم بإجراء الانتخابات للاستفادة من الأوضاع المحلية – العصبيات العائلية ومواقع الملكيات الكبيرة– فى ضمان كسب مرشحين بعينهم لأصوات تلك الدوائر ، وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الانتخاب ، فقامت الإدارة بوضع جداول ملفقة تتضمن تكرار للأسماء، وأسماء أشخاص لا وجود لهم وأسماء الموتى ، وكانت الانتخابات تجرى وفق هذه الجداول التى لا تعبر عن المواطنين وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير إرادة الشعب ، هذا فضلاً عن إرهاب الأميين من الناخبين وهم الغالبية الذين كانوا يصوتون شفاهة ، فالويل لمن يعطى صوته لغير أنصار الحكومة أضف إلى ذلك ما شاع من رشوة الناخبين وشراء أصواتهم من جانب بعض المرشحين وخاصة فى المدن ، وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمد والمشايخ المعارضين لها بفصلهم قبل الانتخابات لضمان نجاح مرشحى السلطة دون غيرهم .

**ثانيا : القضية الوطنية ١٩٢٤- ١٩٣٠م .**

مرت القضية الوطنية بتطورات مهمة حيث كانت قضية الاستقلال الكامل للبلاد وقضية السودان معروضتان على طاولة البحث بين الجانب المصرى والجانب البريطانى فترة طويلة لأجل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين ، وبالفعل تعددت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى منذ بدايتها على عهد سعد زغلول فى عام ١٩٢٤م ، ليتم على أثر ذلك عقد معاهدة ١٩٣٦م ،

ورغم ذلك فقد استمرت المفاوضات بين الجانبين لأن هذه الاتفاقية لم تحقق الأهداف كاملة .

**أ - مفاوضات سعد زغلول - ماكدونالد ١٩٢٤م .**

التقى سعد زغلول رئيس وزراء مصر ورامزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها في صباح ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤م وكان الحديث قد بدأ بتبادل الأسف حول ما وقع من أحداث أبعدت روح التفاهم ، وتبادل العزم على إعادة حسن النية ، واستغرق كل الوقت في الحديث عن السودان ، ليتبادل الطرفان الاتهام بالمسئولية عن أحداث السودان الأخيرة – أحداث أغسطس ١٩٢٤– واتهم سعد حكومة السودان بالعداء لمصر ، فيما اتهم ماكدونالد حكومة مصر بتمويل الاضطرابات في السودان ، وخلال الحوار حاصر سعد زغلول ماكدونالد حول رسالته التي اتهم فيها الحكومة المصرية بأنها غير شريفة ، حتى اضطر ماكدونالد أن يؤول عبارته ، لينتهي الاجتماع الأول بين الجانبين بغير نتيجة .

والذى ظهر فيه أن سعد وعلى الرغم من أنه أبدى صلابة شديدة إزاء وجهة النظر البريطانية وشجاعة واضحة في أدائه تجاه السياسة البريطانية في السودان ، إلا أن هذا الموقف كان في ظاهره القوة وباطنه الضعف ، لأنه استغرق في مناقشات أحداث السودان دون أن يظهر أية رؤية سياسية مستقبلية ، حيث غلب على حديثه الكلام المجرد عن الحقوق ، وهو ما يفسره البعض بأن سعد زغلول كان محاميا يقف عند حدود التفاصيل الجزئية أكثر منه سياسيا يقدم الحلول العملية ، وأن سعدا لم يكن على استعداد في مباحثاته الوصول لأسس المسألة السودانية ، لتبقى المسألة معلقة بين

الرجلين في مباحثاتهما ، حيث كان سعد ينظر إلى مسألة السودان كأمر مؤجل يتم التباحث حوله بين الجانبين بعد تصفية المسألة المصرية تصفية تقبلها الحركة الوطنية المصرية . والحقيقة فإن هذا كان يعد شاهدا جديدا على غموض الفكر السياسي المصري فى ذلك الوقت ، وتضاربه بشأن المسألة السودانية .

هذا وقد بدا الاختلاف واضحا في موقف سعد من القضية المصرية ، فقد بدا سعد قويا واضحا وصادما ، ولذلك أكد على استقلال مصر ، وإن هناك جيشا للبريطانيين في مصر يريد انسحابه وألا تمارس الحكومة البريطانية أي نوع من الرقابة على الحكومة المصرية ، وأن المستشارين المالي والقضائي يتعين سحبهما ، وأن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب والأقليات وقناة السويس .

ومن جانبه ، طرح ماكدونالد خلال اللقاءات مسألتين هما : موقف حكومة سعد زغلول العدائي من الموظفين الأجانب ، ومسألة الديون التركية المضمونة من جانب مصر ، وهي ديون كان يستحقها دائنون أوروبيون استدانت منهم تركيا في القرن التاسع عشر بضمان ما تدفعه مصر إليها من جزية سنوية ، حيث كانت وجهة نظر الحكومة المصرية أنها لم تعد مسئولة عن دفع الديون التركية بعد انفصال مصر عن تركيا ، فأودعت أقساط الديون المستحقة في حساب خاص لعرضه على محكمة العدل الدولية ، وهو ما أغضب بريطانيا ، مع رفض سعد الدفع بغير اللجوء لمحكمة العدل الدولية فى

هذا الأمر ، أمام ذلك بدا واضحا فشل المحادثات بين الرجلين وهو ما أظهره التوتر الواضح بينهما .

**ب - مفاوضات عبد الخالق ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧- ١٩٢٨ .**

شكل عبد الخالق ثروت الوزارة فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧م ، وكان عبد الخالق ثروت قد تفاهم مع السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطاني أثناء وجود ثروت في لندن بصحبة الملك فؤاد في عام ١٩٢٧م على التفاوض بين الجانب المصرى والجانب البريطاى حول القضية الوطنية ، حيث قدم تشمبرلين مشروعا أعاد فيه جوهر ما سبق أن قدمه كيرزون وملنر من مشروعات ، وهو ما يعنى عدم تحقيق تقدم تجاه هذه القضية . ومن جانب آخر ، كان مجلس النواب البريطاني قد انقسم تجاه مفاوضات عبد الخالق ثروت – تشمبرلين خلال عامي ١٩٢٧– ١٩٢٨م بين مؤيد ومعارض للتحفظات الأربعة التى وردت من قبل فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ورؤية تشمبرلين في تعديل هذه التحفظات على أساس نجاح أى مفاوضات مستقبلية وبالفعل فشلت هذه المفاوضات بسبب إصرار انجلترا على التدخل في شئون مصر الداخلية وإبقاء قواتها في منطقة قناة السويس وأعقب ذلك تقدم الحكومة البريطانية بمذكرة في ٤ مارس سنه ١٩٢٨م تستبيح لنفسها التدخل في التشريع الداخلي بمصر بحجة فشل تلك المفاوضات ، كما رفض مجلس الوزراء المصرى هذا المشروع .

**ج - مفاوضات محمد محمود - هندرسون ١٩٢٩ .**

عقب استقالة وزارة عبد الخالق ثروت شكل مصطفى النحاس وزارته الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨ ، غير أنها لم تستمر سوى ثلاثة أشهر حيث

استقالت فى ٢٥ يونيه من نفس العام ليشكل محمد محمود حكومته التى عرفت بحكومة اليد القوية ، ليقدم هندرسون وزير خارجية بريطانيا في الحكومة البريطانية التي تشكلت برئاسة ماكدونالد مشروعًا في عام ١٩٢٩م عرضه على محمد محمود باشا رئيس الوزراء المصرى ، وقد وصف بأنه أقل قيودا من مشروع تشمبرلين ، ولكنه أكد أيضا على بقاء القوات البريطانية وبقاء السودان منفصلا عن مصر، مما يهدم فكرة الاستقلال الوطني ، وقد تجاوب محمد محمود مع هذا المشروع بشكل كبير ، وحدث تناغم في المقترحات بين الجانبين حتى اكتمل المشروع ، وكان الدستور المصرى معطلا وكذلك الحياة النيابية ، فرفض الوفد مناقشة المشروع قبل عودة الحياة الدستورية ، وأصر على استقالة حكومة محمد محمود حتى لاتقوم بتنظيم الانتخابات ، وضغط في هذا السبيل ، حتى وافقت بريطانيا على شروط الوفد ، فسقطت وزاة محمد محمود فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩م ، ولم يتم مشروع مفاوضاته مع هندرسون . وكان أعضاء البرلمان البريطاني قد أدركوا إن هذه المقترحات لم تكن قد أجريت فى الوقت المناسب ، كما أن محمد محمود باشا كان قد رفض تعديل هذه المقترحات .

**د - مفاوضات مصطفى النحاس – هندرسون ١٩٣٠ .**

عقب استقالت وزارة محمد محمود شكل الوزارة عدلى يكن فى أكتوبر ١٩٢٩م غير أنها لم تستمر حيث كانت مهمتها إدارة الانتخابات البرلمانية ، وبالفعل استقالت الحكومة فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩م ليشكل مصطفى النحاس وزارته الثانية فى أول يناير ١٩٣٠م ، حيث قرر مجلسا الشيوخ والنواب في عام ١٩٣٠م تفويض وزارة مصطفى النحاس بالتفاوض مع الحكومة

البريطانية ، فتألف وفد رسمي برئاسة النحاس باشا وسافر إلى لندن للتفاوض مع هندرسون في مارس ، وفيه بدأت المفاوضات قبل أن تقطع في ٨ مايو بسبب الخلاف على مسألة السودان . لإصرار كلا من بريطانيا ومصر على عدم التنازل عن أى من مطالبهم ، وموقف البرلمان البريطاني من تلك المفاوضات التي باءت بالفشل كسابقتها من المفاوضات والذي أدى إلى عدم الوصول إلى أى اتفاق بين مجلس العموم البريطاني ومصر رغم التأكيد على استئناف المفاوضات مع الوفد المصري هذا وقد كان إخفاق مفاوضات النحاس عام ١٩٣٠م سببا لتوقيف العمل بالدستور وفرض نظام بغيض على البلاد حيث تولى أسماعيل صدقى رئاسة الحكومة ، وفرض دستور عام ١٩٣٠م كبديل لدستور عام ١٩٢٣م ، والذى منح فيه الملك صلاحيات واسعة.

**ثالثا : معاهدة ١٩٣٦م وتطورات القضية الوطنية .**

وصلت المفاوضات بين مصر وبريطانيا على عهد حكومة مصطفى النحاس إلى الوصول لاتفاق بين الجانبين ، والذى انتهى إلى عقد اتفاقية عام ١٩٣٦م ، والتى ثبت عدم جدواها فألغاها النحاس نفسه فى عام ١٩٥١م .

**أ - معاهدة ١٩٣٦م .**

لم تستمر وزارة اسماعيل صدقى طويلا ، إذ تقدم الرجل باستقالتها فى سبتمبر ١٩٣٣م بعد خلاف بينه وبين الملك على تعديلات بالوزارة . وعقب استقالة هذه الوزارة تم تكليف عبد الفتاح يحيى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة والتى شكلها فى سبتمبر ١٩٣٣م ، غير أن هذه الوزارة لم تعمر طويلا ، فبعد خلافات بين رئيسها والمندوب السامى البريطانى حول إبعاد بعض الوزراء من عدمه قدم عبد الفتاح يحيى استقالة وزارته فى نوفمبر ١٩٣٤م تم بعدها

تشكيل وزارة توفيق نسيم فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤م ، والتى على عهدها تم توقيف العمل بدستور ١٩٣٠م وإن كانت عودة دستور ١٩٢٣م قد تأخرت حتى صدر أمر ملكى بعودته فى ديسمبر ١٩٣٥م عقب مظاهرات الطلبة التى ساندها الوفد فيما عرف بثورة عام ١٩٣٥م ، عقب ذلك لم تعمر الوزارة طويلا إذ استقالت فى يناير ١٩٣٦م لتتشكل الوزارة بعدها برئاسة على ماهر والتى استمرت فى الحكم حتى ٩ مايو ١٩٣٦م لتأتى بعدها وزارة مصطفى النحاس بعد أن تولى الملك فاروق العرش فى عام ١٩٣٦م تحت الوصاية عقب وفاة الملك فؤاد ، فقد شكل حزب الوفد الوزارة وطالب بإجراء مفاوضات مع بريطانيا بشأن تصريح ٢٨ فبراير ، وأمام إصرار المصريين وافقت بريطانيا على التفاوض ، وبالفعل دخلت فى مفاوضات بقيادة مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني ومعاونيه وهيئة المفاوضات المصرية بقيادة مصطفى النحاس ، حيث اشترطت إنجلترا أن تكون المفاوضات مع كل الأحزاب حتى تضمن موافقة جميع الأحزاب وبالفعل شاركت كل الأحزاب عدا الحزب الوطني وقد بدأت المفاوضات في القاهرة في قصر الزعفران في ٢ مارس ١٩٣٦م ، والتى انتهت بوضع معاهدة ١٩٣٦م فى العاصمة البريطانية لندن .

ومن بنود المعاهدة : انتقال القوات العسكرية البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وفي حالة الحرب تلتزم مصر بتقديم كل التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية ، وحق مصر في المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . وإلغاء جميع الاتفاقيات والوثائق المنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير وإرجاع الجيش المصري للسودان والاعتراف بالإدارة المشتركة مع

بريطانيا ، وحرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية وتبادل السفراء مع بريطانيا العظمى ومن ذلك يمكن القول ، بأن من أهم إيجابيات هذه المعاهدة أنها كانت قد أكدت على المطالب المصرية بالتخلص من سيطرة وتدخل الموظفين الانجليز فى شئون البلاد واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح المندوب السامى البريطانى سفيرا لبلاده ، وأتاحت المعاهدة لمصر التخلص من المحاكم المختلطة فى إطار إلغاء الامتيازات الأجنبية ، والتى طبقا لمعاهدة ١٩٣٦م تم عقد مؤتمر مونترو بسويسرا فى ١٢ أبريل ١٩٣٧م بحضور مصر وأثنى عشر دولة وقرر المؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ودخلت مصر عصبة الأمم فى ٢٦ مايو ١٩٣٧م ، وأصبحت عضوا فى شركة قناة السويس .

وعقب تولى الملك فاروق العرش بصورة رسمية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧م بعد بلوغه السن القانونية استقالت وزارة النحاس ، ثم عهد إليه بتشكيل الوزارة الجدية فى ٣ أغسطس غير أن الوزارة سرعان ما استقالت فى ٣٠ أغسطس لتخلفها وزارة محمد محمود باشا والذى شكل أربع وزارات خلال هذه الفترة والتى استمرت حتى أغسطس ١٩٣٩م ، وعلى عهدها خنقت الحريات وتدخلت الحكومة فى الانتخابات التى جرت على عهدها ، كما قامت بريطانيا نيابة عن مصر بالتفاوض مع إيطاليا فى مسألة الحدود بين السودان والمستعمرات الإيطالية فى شرق أفريقيا والتى انتهت باعتراف مصر باقتسام شرق أفريقيا بين انجلترا وإيطاليا . وأعقبها وزارة شكلها على ماهر رئيس الديوان الملكى

بقيت فى الحكم حتى عام ١٩٤٠م ، والتى نفذت ماطلبته منها الحكومة البريطانية طبقا لمجريات الحرب العالمية الثانية .

وطبقا لمعاهدة ١٩٣٦م ، فأعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف وقطعت العلاقات مع ألمانيا ، وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا فى ١٠ مايو ١٩٤٠م اتخذت مصر موقفها بإعلان الحرب على إيطاليا ، غير أن الحكومة البريطانية وجهت اللوم لحكومة على ماهر باتهامها بالميل نحو إيطاليا فاستقال على ماهر فى ٢٣ يوليو ١٩٤٠م وتولى حسين صبرى تأليف الوزارة الجديدة وفى عهدها ألغى صندوق الدين العمومى فى يوليو ١٩٢٠م بين مصر وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وصدر القانون القضائى بمد امتياز البنك الأهلى فى حق إصدار أوراق النقد المصرى وقد انتهى عمر الوزارة مع توفى حسين صبرى فى نوفمبر ١٩٤٠م .

عقب ذلك تولت حكومة حسين سرى السلطة والتى استمرت حتى فبراير ١٩٤٢م بعد أن شكل الحكومة مرتين خلال هذه الفترة ، حيث تعرض لضغوط من الانجليز أثناء الحرب دفعته للاستقالة ، وقد أرادت بريطانيا تكليف وزارة تتمتع بتأييد شعبى بسبب ظروف الحرب ففرض المندوب السامى البريطانى مايلز لامبسون على الملك فاروق تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة فيما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م ، والذى تم فيه حصار القصر الملكى من القوات البريطانية ، ليشكل النحاس الوزارة بشرط عدم تدخل الانجليز ، وأن يكون التكليف صادرا عن الملك ، وقد استمرت الوزارة فى السلطة حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤م حينما أقالها الملك وكلف أحمد ماهر بتشكيل الوزارة ، والتى

استمرت حتى فبراير ١٩٤٥م حيث اغتيل أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير حينما كان ينتقل من قاعة مجلس النواب إلى قاعة مجلس الشيوخ ليلقى خطابا والسبب كان قراره بإدخال مصر الحرب العالمية الثانية بجوار بريطانيا ، لتشكل وزارة برئاسة محمود فهمى النقراشى ، والتى صدر على عهدها قرار من مجلس الوزراء فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥م يطالب بريطانيا بضرورة الجلاء عن مصر والسودان .

لذلك قام عبد الفتاح عمرو سفير مصر في لندن بتسليم مذكرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥م إلى وزارة الخارجية البريطانية من حكومة النقراشي باشا طلبت فيها الدخول في مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م ، وقد ردت الحكومة البريطانية على هذا الطلب بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦م سليمة في جوهرها ، وأن سياسة الحكومة البريطانية هي أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وأبدت استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ، وحين تبين للرأي العام سوء نية الإنجليز نحو مصر وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة ١٩٣٦م كأساس للعلاقة بين البلدين اندلعت مظاهرات عمت أرجاء البلاد ، ومنها مظاهرة الطلبة الشهيرة في ٩ فبراير ١٩٤٦م التي خرجت من الجامعة واتجهت نحو كوبري عباس قاصدةً قصر عابدين فواجهتها قوات البوليس

وأصيب حوالي ٨٤ طالبا ، وقد استقالت وزارة النقراشي في ١٥ فبراير ١٩٤٦م على إثر هذه الاحتجاجات التى عمت البلاد .

**ب- مفاوضات إسماعيل صدقي - بيفن ١٩٤٦م .**

تشكلت وزارة جديدة برئاسة إسماعيل صدقي فى ١٦ فبراير ١٩٤٦م وهي التي تولت أمر المفاوضات الجديدة مع بريطانيا ، حيث تشكل وفد للمفاوضات برئاسة صدقي باشا وضمت أعضاء من عدد من الشخصيات البارزة والأحزاب الأخرى باستثناء الوفد الذي رفض المشاركة وتمسك بأن تكون له الرئاسة وطلب أن تكون أغلبية وفد المفاوضات من نصيبه والحزب الوطني تمسكا بمبدأ : " لا تفاوض إلا بعد الجلاء " وبالرغم من إصرار الجانب البريطاني على الإبقاء على قاعدته العسكرية في منطقة قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، وهو ما ينفي فكرة الاستقلال إلا أن المفاوضات ظلت مستمرة دون جدوى حتى إذا وصلت الأمور إلى طريق مسدود تقدم إسماعيل صدقى باستقالة حكومته .

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦م عهد إلى شريف صبري تشكيل الوزارة ، والذى فشل فى تشكيلها ، فكلف الملك فاروق إسماعيل صدقي بالاستمرار في رئاسته للحكومة ، والذى قرر السفر إلى بريطانيا بعد تعثر المفاوضات في مصر، وذهب إلي السيد بيفن وزير الخارجية البريطني ، وأجرى معه مفاوضات انتهت إلى توقيع معاهدة صدقى – بيفن تضمنت : إلغاء معاهدة ١٩٣٦م ، ومعاونة مصر لبريطانيا إذا ما اشتبكت في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، وتشكيل لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية لدى الحكومتين ، وأن يتعهد الطرفان بعدم عقد محالفة أو

الاندماج في حلف قائم تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما ، وجعل مدة هذه المعاهدة عشرين عاما ، وبالنسبة للسودان أتفق الطرفان على أن السياسة التى يتبعانها في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم للحكم القانونى وما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا وانتظارا لتحقيق هذا الهدف يحتفظ بمعاهدة ١٨٩٩م وتبقى المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦م وملحقاتها نافذة المفعول ، وتم تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية على أن يكون فى أول سبتمبر ١٩٤٩م ، وتم التوقيع بالحروف الأولى على هذه المعاهدة بين الجانبين فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦م .

وبعد عودة إسماعيل صدقي وعرض مشروع المعاهدة على وفد المفاوضات الرسمي ، قرر سبعة من الوفد الرسمي اعتراضهم ، وأصدروا بذلك بيانًا إلى الرأي العام في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦م ووقعوا عليه وهم : على ماهر ، شريف صبري ، عبد الفتاح يحيى ، حسين سري ، على الشمسى ، أحمد لطفي السيد ، مكرم عبيد . وانصب اعتراضهم الأساسي على نص المعاهدة بمعاونة مصر لبريطانيا عند وقوع اعتداء مسلح لأن العبارات التي جاءت بها مطاطة وتحتمل تأويلات متباينة ، ويجر البلاد إلى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة ، وقد يكون منها تعكير صفو العلاقة بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافق مصر أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية ، مما يؤدي إلى اتخاذ مصر قاعدةً لأعمال حربية ، وأن تقدير أمد الجلاء بثلاث سنوات فهو تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل بكثير ،

خاصة أن العمليات الحربية قد توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وأن النص الخاص بالسودان بالرغم من إقراره للوحدة في مطلعه إلا أنه جرد الوحدة من كل خصائصها في الفقرات التالية مع الاحتفاظ بالحالة القائمة في السودان دون وعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها ، كما أن النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه فى المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر . وقد رد إسماعيل صدقي على هذا البيان بأن استصدر مرسوما في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦م بحل الوفد الرسمي للمفاوضة .

وكان صدقي حين عاد من لندن قد صرح بأنه نجح في مهمته التي وعد بها وهي أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية ، لذلك قامت مظاهرات عنيفة في الخرطوم من جانب الانفصاليين ، وصرح كليمنت أتلي رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم بتصريح مضاد قرر فيه أن الحكومة البريطانية لا تفكر في إدخال أي تغيير على وضع السودان ، واصفا تصريحات أسماعيل صدقي بأنها مغرضة ومضللة ، وأن ما جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية ، وأن الطرفين لم يتفاوضا على شيءٍ بصفة نهائية ، وبعد فشله في المفاوضات وإخفاقه مع الإنجليز قدم صدقي استقالته .

على أية حال ، فإن تلك المحادثات كانت تعتبر مناورة سياسية من بريطانيا لعقد معاهدة بالشروط البريطانية ، وقد أثرت الظروف في مصر على مجريات تلك المفاوضات نتيجة لرفض الشعب لنصوص المعاهدة ، كالنص على عودة القوات البريطانية لمصر بعد الجلاء حسب الحاجة لذلك ، وتأجيل

البت فى أمر السودان ، رغم أن الاتجاه كان يسير فى البلاد نحو وحدة وادى النيل ، ونتيجة ذلك تقدم صدقى باستقالة حكومته فى ديسمبر ١٩٤٦م .

**ج - عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ١٩٤٧م .**

عهد الملك فاروق إلى محمود فهمى النقراشى باشا لتشكيل الحكومة ، والذى شكلها ثم دخل مع انجلترا فى التفاوض حول القضية المصرية فاستأنف المفاوضات مع السفير البريطاني في مصر السير رونالد كامبل ، غير أنه وجد تصميما من الحكومة الانجليزية على ما جاء فى معاهدة صدقى – بيفن المقترحة مما دفعه إلى التوجه إلى مجلس الأمن لعرض القضية المصرية خلال أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧م وتألف وفد برئاسة النقراشي وعضوية عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف ، وممدوح رياض وزير التجارة والصناعة ، وعبد المجيد صالح وزير الأشغال ، وأحمد رمزي عضو مجلس الشيوخ ، ومحمود حسن سفير مصر في واشنطن ، ومحمود فوزي وزير مصر المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة ، وقد قرر الوفد أن مصر تقع تحت احتلال غير مشروع من جانب بريطانيا منذ عام ١٨٨٢م وأبدى رفضه لاتفاقية ١٨٩٩م فيما يتعلق بالسودان ، وكذلك معاهدة ١٩٣٦م ، إلا أن المجلس أيد بريطانيا فى عدم الجلاء العاجل عن مصر والسودان ، وهو ما دفع النقراشى إلى أن يصرح بأن بلاده لن تدخل فى مفاوضات مع بريطانيا إلا بعد جلاء قواتها عن مصر والسودان معا .

ومع فشل وزارة النقراشى فى التوصل لحل للقضية الوطنية سواء من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولى ومع خيبة الأمل التى أصابت الجيش المصرى فى حرب فلسطين ، ازدادت الحركة الوطنية وبرزت فى عدة صور

كان منها مجموعة اغتيالات لشخصيات سياسية وقضائية ورجال أمن ، وكان أبرزها اغتيال النقراشى نفسه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م .

**د - مصطفى النحاس و إلغاء معاهدة ١٩٣٦م .**

عقب اغتيال النقراشى تولى إبراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة واستمر فى السلطة حتى يوليه ١٩٤٩م لتخلف وزارته وزارة ائتلافية برئاسة حسين سرى والذى على عهده انتهت الفترة الانتقالية للمحاكم المختلطة وعادت سلطتها للمحاكم الوطنية ، وأجريت الانتخابات فى عام ١٩٥٠م ليفوز بها حزب الوفد وليكون النحاس باشا الوزارة والذى أعلن تمسك حكومته بمطلب الجلاء عن مصر والسودان وقد أكد على ذلك فى محادثاته مع بيفن وزير الخارجية البريطانى فى يناير ١٩٥٠م وعقب مفاوضات استمرت منذ مارس ١٩٥٠ ولمدة تسع شهور ، والتى ظهر فيها تشدد الجانب البريطانى تجاه قضية الجلاء قرر النحاس قطع المفاوضات مع البريطانيين وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية السودان وأعلن عن ذلك بالفعل فى ٨ أكتوبر ١٩٥١م ، وقال كلمته المشهورة : " من أجل مصر وقعت المعاهدة ، ومن أجل مصر أعلن إلغائها " .

وقد أدى ذلك إلى إلغاء جميع الامتيازات والإعفاءات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر مثل إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي تشمل الرسوم الجمركية على المهمات العسكرية والأسلحة والعتاد والمؤن وكذلك الرسوم المستحقة على السفن التي تمر بالمياه المصرية لخدمة القوات البريطانية كما امتنعت السكك الحديدية المصرية عن أداء أية خدمات للقوات البريطانية ، أو نقل أي مهمات أو عتاد لها ، ومنعت الحكومة المصرية دخول

الرعايا البريطانيين عن البلاد ، ما لم يكونوا حاصلين على تأشيرات دخول من السلطات القنصلية المصرية في البلاد التي قدموا منها ، وأنهت تصاريح إقامة البريطانيين الذين يخدمون في القوات البريطانية ، وحاولت بريطانيا أن تساوم حكومة الوفد فاقترحت عليها الدخول في معاهدة دفاع مشترك رباعية تضم إلى جانب مصر فرنسا وبريطانيا وتركيا ، على إن تقوم قوات مشتركة من الدول الأربع بحماية قناة السويس ، ولكن مصر رفضت هذا الاقتراح . كذلك طالبت وزارة النحاس بإخراج الانجليز من قناة السويس ، ففي ٢١ اكتوبر ١٩٥١ اتخذ مجلس الوزراء بجلسته السرية مجموعة من القرارات تعبر عن جدية الحكومة في قرار إلغاء المعاهدة فقررت اتخاذ جميع السبل المؤدية إلى عدم تعاون العمال المصريين مع القوات البريطانية ، وصرف أجور هؤلاء العمال ، وتوفير الإعمال البديلة لهم ، كما قررت مقاومة القوات البريطانية أذا ما اجتازت منطقة القناة مهما كانت النتائج والدفاع عن القاهرة حتى النهاية ، وهبت الجماهير المصرية تساند الوزارة في هذا المسعى ، إذ طالب الشباب المصري بقطع جميع العلاقات مع بريطانيا ومقاطعتها ، كما طالب الشعب بشن حرب عصابات ضد القوات البريطانية المرابطة في قناة السويس.

أما موقف بريطانيا من ذلك فقد صرح وزير خارجيتها : بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس ، وأن الحكومة البريطانية لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة وأصدرت السفارة البريطانية في القاهرة مساء ٨ أكتوبر عام ١٩٥١م بيانا أعلنت فيه إن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانوني

ويخالف أحكام المعاهدة ، وان الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول ، وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة ، وقد قامت بريطانيا بتعزيز قواتها في منطقة القناة وزاد حجم تلك القوات حتى وصل إلى ثمانين ألف جندي ، ووجدت بريطانيا نفسها في موقف صعب ، وقررت أن تتخذ عددا من الإجراءات والتدابير لإجبار حكومة الوفد على التراجع عن موقفها ، لتبدأ حركة مقاومة من المصريين للانجليز فى منطقة القناة لإخراجهم من البلاد .

**رابعا : أزمة النظام السياسى المصرى** .

لم يحقق دستور ١٩٢٣ حياة ديمقراطية سليمة ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية فى مصر فى تلك الحقبة ، فمنذ برلمان ١٩٢٤م توالت على مصر عشر هيئات نيابية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة ، فقد تم حل برلمان ١٩٢٤م – الذى انعقد من قبل فى مارس – فى ديسمبر من نفس العام . وعندما أجرت وزارة زيور باشا الانتخابات أجتمع مجلس النواب الجديد يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥م ليحل فى اليوم نفسه ، وانعقد البرلمان الثالث فى يوليه ١٩٢٦م لدورات ثلاث ثم أوقف محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد عام ١٩٢٨م ، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء المدة ، وانتخب برلمان رابع فى يناير ١٩٣٠م ليحل فى السنة نفسها وهى الفترة التى شهدت الإطاحة بدستور ١٩٢٣م ، وإصدار دستور أكتوبر ١٩٣٠م ، ووضع قانون انتخابات جديد ضيق من حق الانتخاب وقصره على شرائح اجتماعية معينة ، وفى ظل الانقلاب الدستورى انتخب برلمان خامس استمر أربع دورات تشريعية قطعها عودة دستور ١٩٢٣م من جديد تحت ضغط الحكومة الوطنية

فى ديسمبر عام ١٩٣٥م وانتخب البرلمان السادس فى ظله فى مايو ١٩٣٦م والذى لم يستمر أكثر من عامين فى أنعقاده ، ثم انعقد البرلمان السابع فى أبريل ١٩٣٨م ، والثامن فى مارس ١٩٤٢م ، والتاسع فى يناير ١٩٤٥م ، والعاشر فى يناير ١٩٥٠م .

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تلك الحقبة ، عانت مصر من عدم استقرار السلطة التنفيذية ، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى ، ولم يعمر أى منها إلا أربعة عشر شهراً فى المتوسط ، مما كان له أثاره السلبية على الإدارة الحكومية ، وحال دون متابعة السياسات التى كانت تتبناها تلك الحكومات المتعاقبة ، ومن الغريب أن تشكيل البرلمانات العشرة التى شهدتها مصر خلال تلك الحقبة كان يتناقض تناقضاً كبيراً من مجلس تشريعى لآخر ، فنجد الحزب الذى أحرز الأغلبية فى مجلس نيابى يحتل مقاعد الأقلية فى المجلس الذى يليه ، وقد تتحول هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى برلمان تال ينتخب بعد شهور قليلة ، دون أن يكون هذا التحول انعكاساً حقيقياً لتغير موازين القوى على الساحة السياسة ، أو يكون تعبيراً عن انحسار الشعبية عن حزب سياسى لصالح حزب آخر ، أو عن تغير اتجاهات الرأى العام ، بقدر ما كان تعبيراً عن مجريات الانتخابات ، ولم يستطع حزب الأغلبية – الوفد – الذى كان يقود الحركة الوطنية أن يصل إلى الحكم إلا من خلال انتخابات تجريها وزارات محايدة فى ظروف معينة تفرضها مقتضيات الحالة السياسية على كل من القصر والإنجليز .

وهكذا كانت الديمقراطية الليبرالية التى عرفتها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ديمقراطية وهمية ، وكان الحكم فى حقيقة الأمر بيد القصر تمارسه نخبة محدودة من الشرائح العليا للبورجوازية المصرية ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة . ويتضح ذلك عندما نقارن عدد السنوات التى انفرد فيها القصر بالحكم من خلال أحزاب الأقلية ، بعدد السنوات التى حكم فيها الوفد باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية ، ففى الفترة الواقعة بين ١٩٢٤- ١٩٥٢م حكم القصر مدة تقرب من تسعة عشر عاماً ، بينما حكم الوفد أقل من ثمانى سنوات ، وحكم مؤتلفاً مع الأحرار الدستوريين لمدة عامين .

وقد شهدت الحقبة المسماة بالليبرالية حياة حزبية امتازت فيها الأحزاب بالتعدد وإن كانت جميعاً تعبر عن مصالح البورجوازية المصرية الكبيرة التى شاركت فى صياغة دستور ١٩٢٣م ، ودخلت طرفاً فى لعبة السياسة المصرية خلال تلك الحقبة لتجد لنفسها مكاناً فى البرلمان والسلطة وقد تأثرت الأحزاب المصرية التى قامت بعد ثورة ١٩١٩م - إلى حد كبير - بظروف الحياة الحزبية قبل الحرب العالمية الأولى ، وقد قامت تعبيراً عن موقف جماعات المصالح من القضية الوطنية ، بعد أن تجدد مسارها بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ، ورسم دستور ١٩٢٣م معالم النظام السياسى الجديد . فنظمت نفسها فى أحزاب تخوض الانتخابات من أجل المشاركة فى السلطة والاشتراك فى صياغة مشروع الاستقلال الوطنى حسب رؤيتها السياسية ولعل ذلك التأثر بالتجربة الحزبية السابقة على الحرب العالمية الأولى يعود إلى اشتراك من اتصلوا بتلك التجربة فى تأسيس الأحزاب الجديدة ، بل كان بعضها

كحزب الأحرار الدستوريين امتداداً لأحد أحزاب ما قبل الحرب العالمية الأولى وهو حزب الأمة ، وكان أحدها وهو الحزب الوطنى استمراراً لنفس الحزب مع اختلاف الظروف والوزن السياسى . أضف إلى ذلك أن أحزاب ما بعد ثورة ١٩١٩م خرجت من عباءة الوفد المصرى – الأحرار الدستوريين ١٩٢٢م ، الهيئة السعدية ١٩٣٨م ، الكتلة الوفدية ١٩٤٢م – الذى كان يمثل جبهة وطنية عريضة ضمت أغلبية من حزب الأمة مع ممثلين للحزب الوطنى وبعض جماعات المصالح والأقليات ، ومن ثم لم يكن منقطع الصلة عن الواقع السياسى الذى ساد مصر قبل الحرب العالمية الأولى ، هذا فشلا عن أحزاب القصر كحزب الاتحاد ١٩٢٥م وحزب الشعب ١٩٣٠م .

ورغم أن الوفد كان أكبر الأحزاب السياسية فى تلك الحقبة ، وأقواها ، وأكثرها شعبية ، إلا أنه ظل ينكر أن صفة " الحزب السياسى" تنطبق عليه ، فما هو إلا وكيل الأمة المصرية ، المدافع عن مصالحها والمطالب بحقوقها واستقلالها ولكن " الوفد" كان رغم ذلك حزباً سياسياً من قبل أن يخوض قادته وأنصاره انتخابات ١٩٢٤م ، بذلك ارتضى ضمناً بتصريح ٢٨ فبراير الذى سبق أن عده سعد زغلول " نكتة وطنية " وقَبِل بدستور ١٩٢٣م الذى وضعته لجنة وصفها سعد زغلول " بلجنة الأشقياء" ، ولو فعل غير ذلك لوقع فى مأزق خطير ولا ينتهى بذلك دوره السياسى وخاصة أن من انشقوا على الوفد من كبار الأعيان أقطاب حزب الأمة القديم هيأوا أنفسهم لخوض غمار العمل السياسى فى المرحلة الجديدة إعلان تأسيس "حزب الأحرار الدستورين" فى أكتوبر ١٩٢٢م كما شاركوا فى صياغة دستور ١٩٢٣م .

وتمتع رئيس الوفد - على مر الحقبة - بمكانة مرموقة ، فالوفديون أطلقوا على سعد زغلول " نبى الوطنية " و " زعيم الأمة " ، وكان النحاس باشا يحمل نفس اللقب الأخير إضافة إلى " الرئيس الجليل " ولقبه مكرم عبيد ذات مرة " بالزعيم المقدس" ، ويعكس ذلك أوتوقراطية الزعامة الوفدية التى كانت وراء الانشقاقات التى حدثت فى الوفد نتيجة انفراد" الزعيم" باتخاذ القرارات حتى لو خالف بها أغلبية أعضاء " هيئة الوفد " ، وكان فى هذه الانشقاقات وخروج العناصر المشهود لها بسابقة الجهاد الوطنى ، إضعافاً لقدرة الوفد على الحركة ، وتهديد لبنيانه الداخلى ، وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات صاحبه دخول عناصر من كبار الملاك إلى قيادته ، فشكلت قوة ضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء ودعم من التأثير السلبى لهذه العناصر طبيعة تنظيم " الوفد " الذى لا يأخذ بمبدأ الانتخابات ويعتمد على صلاحيات الرئيس التى تسمح له بتعيين أعضاء " هيئة الوفد " (القيادة العليا للحزب) ، أضف إلى ذلك ما ترتب على الانشقاقات من تعميق أزمة الثقة بالقيادة الوفدية .

ورغم أن الوفد كان المدافع الأول عن الديمقراطية فى مصر خلال تلك الفترة، إلا أنه لم يأخذ بها فى تنظيمه ، فصلاحيات " الزعيم" تفوق صلاحيات القيادة كلها ، وقراراته لا تقبل الجدل ، ولذلك لم تكن تنظيمات الوفد على درجة من القوة والثورية تمكنها من الدخول فى معارك طويلة الأمد مع القصر ، أو الإنجليز ، وإنما تمرست فى تنظيم المظاهرات والإضرابات ذات الطابع الوقتى المحدود . وبذلك يمكن القول أن الوفد المصرى كان يعتمد على إثارة المشاعر

التلقائية للجماهير المرتبطة به ، وبالدعوة إلى الاستقلال أكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبى .

ولم ينفرد الوفد بظاهرة ضعف البناء التنظيمى دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى ، فقد شاركته فى ذلك أحزاب الأقلية التى خرجت من تحت عباءته ، سواء فى ذلك " الأحرار الدستوريين " ، أو " الهيئة السعدية " ، أو " الكتلة الوفدية " فغالباً ما كان رئيس الحزب هو الذى يتولى تعيين أعضاء مجلس القيادة ، وقد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين (كما فى حالة حزب الأحرار الدستوريين) وقد لا يحتاج إلى ذلك. ولا تكن لتلك الأحزاب – من الناحية الفعلية – مستويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر. وكان انضمام الأفراد إلى القيادة دون المرور بالعضوية أمراً وارداً عند جميع الأحزاب ، مما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى أخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات .

ولعل ذلك يفسر السهولة التى استطاعت بها ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذى صدر فى يناير ١٩٥٣م ، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب – بما فيها الوفد – لغياب القواعد الحزبية الجماهيرية التى تقدم حلولاً لمشاكل الجماهير ، بينما لقيت ثورة يوليو مقاومة من جانب التنظيمات الايديولوجية بالأحزاب الليبرالية ، وتشترك الأحزاب الليبرالية جميعاً فى غياب البرامج السياسية التى تعالج مشاكل المجتمع وترسم إطار السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها ، فقد جاءت هذه الأحزاب من النخبة البورجوازية فلم تهتم إلا برعاية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الجماهير الشعبية .

وجاءت المقترحات الخاصة بالإصلاح الاجتماعى من عناصر لا تنتمى إلى تلك الأحزاب ، ولقيت مقاومة شديدة من جانبهم مثل : الاقتراحات الخاصة بالإصلاح الزراعى ، وتوفير الرعاية الصحية للفلاحين وحماية الملكيات الصغيرة والتعليم الإلزامى وغيرها . ولم تصدر التشريعات العمالية التى صيغت خلال تلك الحقبة إلا تحت ضغط الحركة العمالية ، وبصورة تقل كثيراً عما كان يطمح إليه العمال ، وحتى تلك التشريعات الهزلية تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادة فى الحرص على مصالح كبار الملاك الذين يجلس ممثلوهم فى سدة الحكم ويشغلون مقاعد البرلمان ممثلين لمختلف الأحزاب السياسية ، وكانت حجة تلك الأحزاب فى إغفال وضع البرامج التى تعالج المسألة الاجتماعية التركيز على قضية الاستقلال الوطنى باعتبارها صاحبة الأولوية ، أما ما عداها من قضايا فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال ، وحتى تلك المهمة العاجلة أصبحت موضع مزايدات بين الأحزاب كلما دارت المفاوضات مع الإنجليز حولها ، فإذا لم يكن الفرد طرفاً فيها هاجم خصومه واتهمهم بالتفريط فى حقوق الوطن .

واشتركت تلك الأحزاب أيضاً فى ظاهرة محاباة الأنصار عند الوصول إلى السلطة ، فيتم فصل العمد المناصرين للخصوم ، ويرقى الأنصار من موظفى الدولة ترقيات استثنائية ، وتتم محاباة الأقارب والأصهار ، فكان أنصار الوفد يتعرضون للاضطهاد فى فترات حكم وزارات الأقلية ، حتى إذا وصل الوفد إلى السلطة أنصف أنصاره ونكل بخصومه ، مما كان له انعكاس على موقف الرأى العام من السلطة ، وإثارة مسألة نزاهة الحكم ، وخاصة بالنسبة للوفد بعد

صدور كتاب مكرم عبيد " الكتاب الأسود " ، وإقالة وزارة النحاس السادسة فى أكتوبر ١٩٤٤م .

ولعبت أحزاب الأقلية التى خرجت من عباءة الوفد دوراً هاماً فى إضعاف النظام الحزبى ذاته ، سواء من خلال الحملات الصحفية التى وجهت ضد الوفد أو من خلال الارتكان إلى القصر تارة ، والإنجليز تارة أخرى ، ضماناً للوصول إلى السلطة ما دامت كانت تعجز عن تحقيق ذلك بالوسائل الدستورية . وفى ظل ظروف كهذه ، كانت علاقات الصداقة والمصاهرة والقربى أهم من الاتفاق السياسى أو الفكرى ، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية ، فهى أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادئ . ومن ثم اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبعد عن الجماهير ، وهو أبعد مايكون عن الأحزاب السياسية .

وهكذا نضع أيدينا على ملامح أزمة النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣م ، فقد كان نظاماً أوتوقراطيا استبداديا يلبس مسوح الليبرالية ممثلة فيما اشتمل عليه الدستور من مبادئ تتعلق بالحريات العامة ، ومن نصه على أن الأمة مصدر السلطات إذ سرعان ما كبلت الحريات العامة والشخصية بالأحكام العرفية التى سادت معظم الحقبة المسماة بالليبرالية - إلا سنوات قليلة معدودة - استخدمت العمال والفلاحين والطلبة لأجل التعبير عن مصالحها بتقييد حريتها من ناحية ، وتزوير إرادتها فى الانتخابات العامة من ناحية أخرى ، وكان الملك هو المصدر الحقيقى للسلطات - وليس الأمة - يشاركه فيها الإنجليز من خلال حقيقة وجود جيش الاحتلال على أرض مصر ومن خلال ما كفله لهم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م من حق التدخل فى شئون

مصر الدفاعية والتشريعية فى إطار التحفظات الأربعة الشهيرة ، ثم من خلال ما تمتعت به " الحليفة بريطانيا " من مزايا وفرتها لها معاهدة ١٩٣٦م بعد أن تم أبرامها .

وكيفت الأحزاب السياسية نفسها مع هذا الوضع بما فيها الوفد ، فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفاً لها لتحقيق الاستقلال الوطنى بوسيلة واحدة هى المفاوضات ، غير أن هدف الوصول إلى السلطة احتل فى النهاية مرتبة الصدارة على حساب الغاية المنشودة من ورائه الاستقلال الوطنى ، وتجلى ذلك فى المهاترات التى حفلت بها الصحف الحزبية على مر تلك الحقبة ، وفى ارتماء أحزاب الأقلية فى أحضان قصر عابدين (الملك) تارة وتمسحهم بأعتاب قصر الدوبارة (دار المندوب السامى ثم السفارة البريطانية بعد ١٩٣٦) تارة أخرى للحصول على جواز المرور إلى السلطة ، ولم يسلم الوفد من ذلك أيضاً فكان دخوله انتخابات ١٩٢٤م بعد وفاق مع القصر، وكانت الانتخابات الحرة التى حملته إلى السلطة فى ١٩٣٦م و ١٩٥٠م نتيجة رضاء الإنجليز والملك عن إتاحة الفرصة له للعب دور محدود ينتهى بإقالة وزارته عندما يرى الطرفان أنه قد أدى دوره أو عندما يحسان أنه قد هم بتجاوز ذلك الدور وفرض الإنجليز حكومة الوفد على الملك فى ٤ فبراير ١٩٤٢م عندما اقتضت مصلحتهم وجوده فى السلطة .

وفى ظل ذلك النظام السياسى ، أخليت ساحة البرلمان والسلطة التنفيذية للشريحة العليا من البورجوازية المصرية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال ، فعملوا من خلال الهيئتين التشريعية والتنفيذية على رعاية مصالحهم

الطبقية الضيقة وحدها ، وقادوا سداً منيعاً فى وجه دعوات الإصلاح التى روج لها بعض من تميزوا ببعد النظر من مثقفى نفس الشريحة الاجتماعية ، فرفضوا المقترحات التى قدمت لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية التى تفاقمت خلال تلك الفترة ، ورأوا أن إبقاء الطبقات الفقيرة تعانى الفقر والجهل والمرض - ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ - أضمن لمصالحهم ، فتقاعسوا عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقماً ، وأدى ذلك إلى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعى التى قوبلت دائماً بالقمع من جانب السلطة الحاكمة .

ومن جانب آخر ، واكب نشاط الأحزاب السياسية الليبرالية التى شاركت فى الحياة النيابية والسلطة فى ظل دستور ١٩٢٣م ، ظهور ثلاث من الحركات السياسية ذات التوجهات الايديولوجية والتى لعبت أدواراً متفاوتة على الساحة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، ويرجع ظهور تلك الحركات إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ، ويأتى فى مقدمة العوامل الداخلية الشعور بالإحباط الذى عانى منه شباب ثورة ١٩١٩م ، فبعد كل ما قدموه من تضحيات وشهداء من أجل تحقيق الاستقلال التام ، جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ليسلب الاستقلال مضمونه الحقيقى بالإبقاء على جيش الاحتلال البريطانى فى مصر . وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التى لم تغير شيئاً من جوهر الهيمنة البريطانية على مصر . كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى عاشته مصر خلال الحرب الأولى وكان وراء انفجار ثورة الجماهير المصرية عام ١٩١٩م ، بعد ما بلغت معاناة العمال والفلاحين والبورجوازية

الصغيرة حدا يفوق طاقاتها على التحمل ، هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى لم يتغير بعد الثورة . فالاستقلال المنشود كان سراباً متبدداً على موائد المفاوضات ، والعدل الاجتماعى كان حلماً بعيد المنال ، ومن ثم شغل الشباب المصرى المتعلم من أبناء البورجوازية الصغيرة على وجه الخصوص بمستقبل بلاده انطلاقاً من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣م ، وراح يبحث لبلاده عن طريق للنهضة ، وسعوا للبحث عن بديل للنظام السياسى الذى وضع أسسه دستور ١٩٢٣م ، وخاصة أن قيادة العمل السياسى الممثلة فى الوفد وغيره من الأحزاب أغفلت وضع تصور لمشروع نهضوى فى برامجها واكتفت بالتركيز على استكمال الاستقلال السياسى عن طريق التفاوض .

وأما العوامل الخارجية التى هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات السياسية ذات التوجهات الايديولوجية فى مصر ، فتتمثل فى متغيرات الحرب العالمية الأولى فى الدائرة القريبة من مصر . وتأتى ثورة أكتوبر ١٩١٧م فى روسيا فى مقدمة تلك المتغيرات التى كان لها صداها فى مصر ، فانكبت نخبة من الشباب المصرى على دراسة الفكر الاشتراكى بغية التعرف عليه فى محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية ، وساهموا فيما بعد فى تأسيس " الحزب الاشتراكى المصرى " . وتمثل التغيير الثانى فى استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٢م ، وما ترتب على ذلك من علو المد الفاشى فى أوروبا ومناطق أخرى من العالم حتى بلغ ذروته بوصول النازيين إلى السلطة فى ألمانيا عام ١٩٣٣م فجلب التطرف القومى الذى تميزت به الفاشية لب فريق من الشباب المصرى الذى أعجب بما حققته

الفاشية من إنجازات اقتصادية براقة ، وما صاحب تنظيمها الحزبى من ميليشيات شبه عسكرية ، فأقاموا تنظيماً سياسياً استلهم أفكار الفاشية وممارستها السياسية . أما التغيير الثالث ، فتمثل فى إلغاء الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م ، وما تمخض عنه من نتائج فى العالم الإسلامى عامة ومصر خاصة ، والتى تأرجحت بين مشاعر الجزع والدعوة إلى أحياء الخلافة عند البعض ، ومشاعر الارتياح والدعوة إلى العلمانية عند البعض الآخر ، وما ترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب فريق من الشباب رأى السلامة فى ضرورة التمسك بالتراث وصياغة النظام الاجتماعى على هديه .

ونتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض ، ظهرت تباعاً حركات ثلاث هى : الحركة الاشتراكية ، والإخوان المسلمين ، ثم مصر الفتاة ، على يد شباب البورجوازية الوطنية الصغيرة ، والتى اتخذت قواعدها بين صفوف تلك الشريحة الاجتماعية مع بعض الاستثناءات بالنسبة للحركة الاشتراكية على وجه الخصوص ، فقد اتفقت الحركات الثلاث فى استنادها إلى أبناء البورجوازية الصغيرة بالدرجة الأولى ، وخاصة شباب تلك الشريحة الاجتماعية من الطلاب والمثقفين والمهنيين والتجار ومتوسطى الملاك ، وجاء انتماء بعض أفراد البورجوازية الكبيرة إلى تلك الحركات استثناء ، كما كان انتماء الطبقة العاملة إليها لا يتجاوز أفراد قلائل ، وحتى الجماعات الماركسية كان وجود العمال فى تنظيماتها محدوداً مقارنةً بالوجود المكثف لأبناء البورجوازية الصغيرة . وتجاوزت الحركات الايديولوجية الثلاث الإطار الضيق

للعمل السياسى كما حددته الأحزاب الليبرالية ، وهو التركيز على استكمال الاستقلال الوطنى بأسلوب التفاوض ، وإهمال المسألة الاجتماعية . فحاولت تلك الحركات التماس مشروع نهضوى يرتكز على التحرر الوطنى ويتجاوز الإطار الضيق للعمل السياسى فى ظل الوفد والأحزاب التقليدية الأخرى ، ومن ثم كان موقفها موقف الرفض لتلك الأحزاب ولأسلوب عملها ، وعدم الرضا بما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩م من نتائج لا تخدم مصالح الجماهير التى كان أبناء البورجوازية الصغيرة يعبرون عنها .

ونظرة إلى بداية تلك الحركات تؤكد لنا ذلك ، فالحركة الاشتراكية تبدأ مع بداية الأخذ بمبدأ التفاوض ومع بداية أولى حلقاته ، تعبيراً عن رفض أسلوب نخبة البورجوازية المصرية فى معالجة القضية الوطنية ، وطرحاً لمشروع سياسي بديل أبعد مدى وأكثر مراعاة للواقع المصرى ، وحركة الإخوان المسلمين تبدأ مع اختفاء الخلافة الإسلامية واختفاء شخصية سعد زغلول ، لتبحث عن صيغة لإحياء الخلافة وإقامة حكومة إسلامية ، ولتقدم بديلا دينياً إسلامياً للتجربة الليبرالية الوليدة فى محاولة لتقويض أسسها العلمانية بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها فى طرح الإطار الجديد ، وحركة " مصر الفتاة " تبدأ مع كبوة التجربة الليبرالية فى إطار الأزمة الاقتصادية العالمية التى طحنت الطبقة الكادحة وخاصة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة .

هكذا مرت مصر خلال هذه الفترة بتطورات مهمة ، والتى كانت بدايتها إصدار دستور عام ١٩٢٣م وتداعياته والتى كان أهمها الاستقلال الشكلى الذى نالته البلاد ، وكذلك تكوين الوزارة البرلمانية الأولى بقيادة سعد زغلول ،

**ثم كانت تطورات المفاوضات المصرية البريطانية لأجل نيل الاستقلال الكامل من الاحتلال البريطانى غير أن هذه المفاوضات كانت قد فشلت ، وحتى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦م لم تكن هذه المعاهدة كافية لتحقيق الأمانى الوطنية للمصريين حتى أن مصطفى النحاس الذى عقد المعاهدة هو الذى عاد فألغاها من جانب واحد فى العام ١٩٥١م ، هذا فضلا عن سوء الأوضاع السياسية الذى مرت به البلاد خلال هذه الفترة مما جعل الثورة حتمية .**

# الفصل الثالث

# الثورة المصرية عام ١٩٥٢م وتداعياتها

أولا : مقدمات الثورة .

ثانيا : قيام الثورة وتطوراتها .

ثالثا : تداعيات الثورة .

تجمعت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر لكى تؤدى إلى قيام ثورة يوليه ١٩٥٢م ، والتى كان أبرزها فشل الوصول إلى حل فى القضية الوطنية مع بريطانيا ، وقد نجح تنظيم الضباط الأحرار فى تنفيذها ، لتتلوها بعد ذلك تطورات مهمة فى مصر .

**أولا : مقدمات الثورة .**

كانت الأوضاع السياسية قد ساءت بسبب التنافس على السلطة بين الأحزاب وبعضها البعض ، كما جرى الصراع بين القصر وممثلى الأمة لرغبة القصر فى الاحتفاظ بنظام حكم تكون له فيه سلطة تصريف الأمور بالبلاد وهو ما ناهضه رجال السياسة فسعى الملك إلى تفتيت وحدتهم ومن ثم كان الصراع على أشده بين الجميع مما أفسد الحياة السياسية ، خاصة فى ظل الفشل فى حل القضية الوطنية وجلاء المحتل عن البلاد . ولعل أبرز الأحداث التى تظهر هذه الحالة السياسية المضطربة ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢م فى مصر ، والذى يعرف بحادث ٤ فبراير ، حيث كانت وزارة حسين سري باشا قد استقالت ، وبدأت الأوساط البريطانية تفكر في إسناد الوازرة إلى حزب يمتلك مساندة برلمانية ، لأن وزارة حسين سري لم تكن تمتلك هذه المساندة ولا يمكنها تطبيق معاهدة ١٩٣٦م ، خاصة فى ظل التحركات التي كانت تقوم بها التيارات والعناصر الموالية للمحور فأسند أمر تشكيل الوزارة إلى حزب الوفد ، ونظرا لعدم رغبة الملك فى أن ينفرد حزب الوفد بتشكيل هذه الوزارة طالب بتأليف وزارة ائتلافية إلا أن النحاس باشا رفض ذلك وطالب بأن تكون الوزارة وفدية ، لذلك أقدم المندوب السامى البريطانى على توجيه إنذار للملك وحصار قصر عابدين بالدبابات وفرض على الملك تكليف مصطفى النحاس بتشكيل

الوزارة ، والحقيقة أن الإنذار البريطاني الموجه إلى الملك كان ينطوى على إهانة للمصريين وجرح لكرامتهم وخصوصا الضباط المصريين الذين تأثروا كثيرا بهذه الحادثة .

ومن الناحية العسكرية ، كان الاهتمام بزيادة عدد الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦م ، وتخريج أكبر عدد من الضباط ومحاولة تدريبهم أكبر الأثر فى وجود قوة قادرة على تغيير الأوضاع الفاسدة بالبلاد ، زد على ذلك استنكار هؤلاء الضباط لأمر تدريبهم على يد ضباط بريطانيين ، فضلا عما حدث فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م من تذوقهم لمرارة الهزيمة والتى حملوا مسؤوليتها للقيادة السياسية ، وآمنوا بأن خلاص فلسطين لايكون مع وجود مجموعة السياسيين الفاسدين .

ومن الناحية الاقتصادية ، فإن الأوضاع كانت قد ساءت ، فقد انتشرت البطالة والجوع والفقر ، وظهرت فى البلاد طبقة جديدة عرفت بأغنياء الحرب والتى عملت مع القوات المحاربة ، وزادت الواردات وقلت الصادرات كما أن أرصدة مصر المالية كانت تحت رحمة بريطانيا ، ولذلك حدث عجز كبير في ميزانية الحكومة المصرية ، بالإضافة إلى ذلك عانت مصر من قلة المواد الخام ونقص كبير في الأغذية والمواد الأساسية ، وفشلت الحكومة فى علاج الأوضاع الاقتصادية وظل الشعب يعانى من الجهل والفقر والمرض ومن الناحية الاجتماعية فإن الأوضاع الاقتصادية السيئة انعكست بطبيعة الحال على الأوضاع الاجتماعية وقد زادت الفوارق الطبقية وقلت العدالة الاجتماعية بحيث انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين : طبقه الإقطاع والأغنياء وتشكل

قله قليله . وطبقة الفقراء التي تشكل معظم الشعب ، وقد فشلت الحكومة فى تقليل الفوارق بين الطبقات ، والنتيجة كانت حالة من التذمر بين الناس على الأوضاع التى يعيشون فى ظلها .

وقد مهد تسلم حزب الوفد المصري للحكم بقيادة زعيمه مصطفى النحاس الذي أصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٥٠م لتحقيق بعض ما كان يصبوا له الشعب فقد أعلن عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦م بعد فشل المفاوضات مع بريطانيا لتعديلها وقد خرجت المظاهرات لعدة أيام بعد إلغاء المعاهدة تطالب بالسلاح والكفاح المسلح ، كما انسحب آلاف العمال من معسكرات الإنجليز وورشهم وإداراتهم ، وقد شجعت الحكومة هذه الحركة ودعمتها لتنفيذ قرار إلغاء المعاهدة ، كما امتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين وراحت الصحافة تدعو إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية . وأما موقف بريطانيا من ذلك فقد صرح وزير خارجية بريطانيا بأن بلاده ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس . وفى المقابل ، بدأت المقاومة في منطقة قناة السويس ضد القوات البريطانية بشكل منظم وقد دعمت الوزارة الوفدية هذه المقاومة ونظمتها. وقد اشرف على عمليات المقاومة وشارك في تنظيمها عدد من الضباط الوطنيين المتحمسين لفكرة إخراج القوات البريطانية من منطقة قناة السويس خاصة ومن مصر بصورة عامة .

وكان رد فعل القوات البريطانية عنيفا إذ قامت هذه القوات وبتوجيه من قياداتها العليا بنسف قرية كفر عبده بعد معركة غير متكافئة بين تلك القوات

من جهة والمقاومة المصرية . وفي منطقة " زيتية شل " نشبت معركة بين المقاومة المصرية وبين القوات البريطانية في ٣ ديسمبر ١٩٥١م ، حيث استطاعت المقاومة القضاء على معظم الجنود و قائدهم ، وفى يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢م قامت قوة عسكرية بريطانية بتطويق مركز قيادة الشرطة بالإسماعيلية وطلبوا من رجال الشرطة تسليم أنفسهم ولكنهم رفضوا حيث طلب وزير الداخلية من هذه القوات المقاومة ، وبالفعل قاوموا بشدة حتى سقط منهم خمسون شهيدا وعدد كبير من الجرحى فكانت هذه مذبحة كبيرة .

وفى اليوم التالي الذي سمى السبت الأسود حدث حريق القاهرة ، والذي اتهم الانجليز بتدبيره ، والبعض قال أن الملك هو الذي دبره لكي يحرج الوزارة ويجبرها على الاستقالة ، وقد انتهز النحاس فرصة الحريق ليقدم استقالته للملك ، ولكن الملك الذى كان يرغب فى طرده من الحكم رفض الاستقالة مُصراً على إحراق ورقة حزب الوفد حتى النهاية ، لذلك تم استبقاؤه ليصدر وزير الداخلية قراراً بإعلان حالة الطوارئ واعتقال ٣٠٠ شخص من العناصر الوطنية مساء ٢٦ يناير ١٩٥٢م ، كماُ أغلقت الجامعات وعُطلت الصحف الوطنية . ولم تحدد الحكومة موعداً لإنهاء الأحكام ، وكان الصراع السياسي – الاجتماعي قد بلغ أوجه فى ٢٦ يناير . وفقدت الطبقة المسيطرة كل أوراقها وصارت عاجزة حتى عن استخدام العنف ، فقد كان جهاز الدولة نفسه يتفتت فقواعد البوليس متعاطفة مع الشعب وقواعد الجيش متمردة على الملك . أما الشعب نفسه فلم تكن لديه قيادة قوية ولا تنظيماً قادراً مقابل الكثير الذى قدمه فى حركته العفوية .

ومع إقالة حكومة مصطفى النحاس فى يوم٢٧ يناير١٩٥٢م جاءت مرحلة الوزارات الأربع التالية لها وهى وزارة على ماهر٢٧ يناير- أول مارس١٩٥٢م ، ووزارة أحمد نجيب الهلالى من أول مارس - ٢ يوليه١٩٥٢م ، ووزارة حسين سرى من٢ - ٢٢ يوليه١٩٥٢م ، ووزارة أحمد نجيب الهلالى من٢٢ يوليه١٩٥٢م ، ومع هذه الوزارات استمرت حالة الطوارئ وتم حل البرلمان ، وبالمقابل قُدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية مثل : تخفيض الأسعار – زيادة الحصص التموينية ، كما جرت محاولات لمحاربة الفساد . ولكن هذه الوزارات لم تستطع أن تسيطر على السلطة فعلياً ، فالإصلاح كان يعنى أن ما يعطى لطرف لابد أن ينتزع من طرف آخر ، ولذلك ووجهت كل محاولات الإصلاح من جانب الوزارات بمقاومة الملك والأحزاب المسيطرة والإدارة الحكومية نفسها .

من جانب آخر ، كان موقف الملك فاروق في هذه الفترة حرجا للغاية ، وكانت الحادثة الأهم والأبرز التي صدمته وأثارت غضبه هي انتخابات اللجنة التنفيذية لنادى ضباط الجيش ، إذ لم يحصل المرشحون الذين ساندهم القصر إلا على ٥٨ صوتا مقابل ٢٧٨ صوتا لجبهة محمد نجيب وزكريا محي الدين وحسن إبراهيم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، ولم يكن الملك يعلم بتنظيمهم هذا ولكنه لم يكن يثق إلا بعدد قليل من الضباط الذين ارتبطوا معه لمصالح شخصية انتهازية ، فقام الملك بإلغاء الانتخابات ، وإمعانا منه في إهانة الشعب ، وتحديا للضباط الأحرار والظهور ، بمظهر القادر على اتخاذ الإجراءات الحاسمة التي يراها كفيلة بمعالجة الموقف ، قام الملك بتعيين حافظ

عفيفى رئيسا للديوان الملكي ، هذه الشخصية المعروفة بولائها القوي للانجليز فى وقت اشتدت فيه الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى . وبينما كان هدوء الشعب ليس أكثر من نذير بعاصفة جديدة فكانت كل الأطراف تسير إلى ضعف ، ولم تكن هناك سوى قوة واحدة قادرة على التحرك ، ألا وهى بعض ضباط الجيش ، إذ قرر تنظيم الضباط الأحرار بعد حريق القاهرة أن ينفذ فكرة الاستيلاء على السلطة ، فقفز عدد أعضائه إلى نحو مائة ضابط فى وقت قصير ، وبدأ فى توزيع أفراده وتنظيمهم استعداداً للسيطرة على الحكم فى البلاد .

**ثانيا: قيام الثورة وتطوراتها .**

كانت الفترة مابين ١٩٤٤ و ١٩٤٧م هي البداية الحقيقية لتكوين نواة تنظيم الضباط الأحرار ، فقد كان معظم الضباط الذين أصبحوا فيما بعد اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار يعملون في العديد من الوحدات القريبة من القاهرة وكانت تربطهم علاقات قوية بزملائهم ، فيكسبوا من بينهم مؤيدين لهم ، وفي صيف عام ١٩٤٩م نضجت فكرة إنشاء تنظيم ثوري سري في الجيش ، وذلك كردة فعل للضباط الأحرار لفشل الجيوش العربية وخاصة الجيش المصري في تحرير فلسطين من العصابات الصهيونية ، ويربطونه أيضا بخيانة الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية ومنها النظام المصري فوجد الضباط العائدين من الحرب بأن الفرصة أمامهم من أجل تنظيم أنفسهم والقيام بعمل عسكري ضد ذلك النظام القائم الذي أصابهم من جراء تلك الهزيمة .

ويذكر احد الضباط الأحرار وهو عبد المنعم عبد الرءوف ، الذي انضم عبد الناصر وخالد محي الدين وحسين حمودة وغيرهم إلى التنظيم عن طريقه

أن اسم الضباط الأحرار كان من اقتراح الصاغ ( الرائد) محمود لبيب الذى كان قد ترك الخدمة فى عام ١٩٣٦م برتبة صاغ ، وأنه هو الوحيد الذى كان يعرف جميع أعضاء التنظيم ، وهذا ما أكده جمال عبد الناصر بنفسه حينما ذكر بأن الذى كان يجمعهم وينظمهم هو الصاغ محمود لبيب ، وكانت قد تشكلت لجنه تأسيسية للتنظيم ضمت في بدايتها خمسة أعضاء فقط هم: جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين ، وحسن أبراهيم ، وخالد محي الدين ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، ثم زيدت بعد ذلك إلى عشرة بعد أن انضم إليها كل من : أنور السادات ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادي ، وزكريا محي الدين ، وجمال سالم ، وظل خارج اللجنة كل من : ثروت عكاشة ، وعلي صبري ، ويوسف منصور صديق ، وقد حرص جمال عبد الناصر رئيس اللجنة التنفيذية المنتخب لدورتين على أن يكون تنظيم الضباط الأحرار منفصلا عن أي تنظيمات سياسية أخرى كانت قائمة في ذلك الوقت ، وان يمثل كافة التيارات السياسية ليكون جبهة وطنية عسكرية مصرية .

وقد شعر القصر بخطورة التنظيم وضرورة القضاء عليه فى حين أصبح مطلب تنظيم الضباط الأحرار هو القضاء على النظام الملكى ، وعندما علم الملك بتنظيم الضباط وتحركاتهم ونشاطهم داخل الجيش ، وخصوصا بعد تحديهم له في انتخابات نادي الضباط وإصدارهم للبيانات والمنشورات بعد حريق القاهرة التي تحمل البريطانيين والملك مسؤولية الأحداث التي حدثت بعد الحريق وفيها رفض واضح لاستخدام الجيش كأداة لقمع الشعب ومظاهراته ، قرر الملك القضاء على أولئك الضباط . وقد كان لموقف الملك من الضباط

ونيته الأكيدة في اعتقالهم والتخلص منهم الدور المشجع على اتخاذ الضباط الموقف والقرار الحازم منه والقيام بحركة عسكرية ضده وزمرته ، خاصة بعد تمكن الجهات الأمنية من كشف أسماء بعض الضباط الأحرار وغالبيتهم في اللجنة التأسيسية ، واختيرت ليلة ٢٢ يولية ١٩٥٢م للقيام بالحركة لمفاجئة الحكومة الجديدة برئاسة احمد نجيب الهلالي ثم اجل جمال عبد الناصر الموعد ليلة واحدة ليوم ٢٣ يولية .

وحينما أحس الملك بوجود مؤامرة ضده في الجيش سارع بإرسال الأموال الطائله للخارج وبدأ بإجراء تحقيقات من قبل أجهزة الشرطة والجيش ، فلم يحصل على شيء ، وفي٢٠ يولية وبينما ترددت الإشاعات بأن الملك يعد العدة لاعتقال بعض ضباط الجيش ، اجتمعت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار وأخذت تناقش وتستعرض الموقف ، فقد كانت جميع الظروف المؤاتية لحركة الانقلاب متوفرة ، وتدخل رئيس الوزراء حسين سري لإنقاذ الموقف بأن يعين محمد نجيب وزيرا للحربية بعد ظهور شعبيته في انتخابات الضباط ، فلم يتمكن من ذلك فقدم استقالته . فأختار الملك أحمد نجيب الهلالي لتشكيل الوزارة الجديدة في ٢٢ يولية واختير إسماعيل شريف الموالي للقصر ليكون وزيرا للحربية غير إن هذه الوزارة لم تكمل يومين حتى قامت الثورة وتحرك الجيش بقيادة اللواء محمد نجيب .

وقبل تحرك الضباط الأحرار ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م عقدت الهيئة التأسيسية للتنظيم عدة اجتماعات في منازل قيادات التنظيم ، تم خلالها وضع خطة التحرك التي كتبها عبد الناصر بخط يده ، وكانت الإخبار قد وصلت إلى

جمال عبد الناصر بنية القصر بالقبض على ١٣ من الضباط المنتمين للتنظيم والاتجاه لتعيين حسين سري وزيرا للحربية فأجتمع مجلس قيادة حركة الجيش لإقرار الخطة التي وضعها زكريا محي الدين بتكليف من عبد الناصر ومعاونه عبد الحكيم عامر ، وقرر الضباط الأحرار أن تكون ساعة الصفر – الساعة الواحدة – ليلة الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢م واتفق الضباط على أن يكون مركز نشوب الثورة في منطقة ثكنات الجيش من نهاية شارع العباسية إلى مصر الجديدة واتفقوا على الترتيبات الأخيرة غير أن خطأ في إبلاغ يوسف صديق قائد ثان الكتيبة ١٣ بساعة الصفر تسبب في نجاح الثورة ، حيث تحرك صديق بقواته في الساعة الحادية عشر واستطاع السيطرة على مجلس قيادة القوات المسلحة في كوبري القبة واعتقال كل من قابلهم في الطريق من رتبة قائمقام فما فوق كما كانت تقضي الخطة ومراكز القيادة بالعباسية والاستيلاء على مبنى الإذاعة والمرافق الحيوية بالقاهرة واعتقال الوزراء . وبذلك استطاع تنظيم الضباط الأحرار تقويض النظام القائم في ساعات معدودة ، واعتلت حركة الجيش قيادة السلطة في البلاد وقدم اللواء محمد نجيب إلى رئيس الوزراء محمد نجيب الهلالي طلبات الجيش ، وهي : تكليف السياسي المخضرم علي ماهر بتشكيل وزارة جديدة ، وتعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للجيش ، وطرد ستة من حاشية الملك فرفع رئيس الوزراء هذه الطلبات إلى الملك فوافق عليها .

ولعل نجاح حركة الضباط الأحرار في القيام بالثورة ، واستطاعتها السيطرة على الحكم وخلع الملك ، رغم انكشاف بعض أفرادها قبل القيام

بالحركة ، وصغر عدد ورتب الضباط القائمين بها ، واقتصارهم على بعض الأسلحة دون غيرها يعود إلى استفادتها من بعض الإمكانات المؤسسية المتاحة لها كتنظيم عسكري ، حيث قصرت الحركة أهدافها على احتلال أهداف عسكرية محددة هي مبنى قيادة الجيش ومعسكرات العباسية والماظة فضلا عن هدف مدني واحد هو مبنى الإذاعة كما إن استقلال الضباط عن الحركة الحزبية مكنهم من التحرك باسم المؤسسة العسكرية ، فاستقطبت بذلك ليلة الثورة قسما من الضباط غير المنضمين إليها ، مثل العقيد احمد شوقي الذي انضم قبل قيام الثورة بست ساعات ثقة منه في اسم محمد نجيب كذلك أفاد في فاعلية التحرك استغلال الضباط وضعهم الوظيفي بالجيش فجرى التحرك في شكل تعليمات تنفيذية ، دون إدراك المأمورين بالهدف وراء ذلك ، فمثلا يوسف صديق أحد الضباط المشاركين في الثورة اظهر لجنوده أنهم يقومون بعمل خطير لصالح الوطن يستهدف السلطة وخلع الملك ولعل بعضهم ظن انه يتحرك تنفيذا لأوامر الدولة وليس العكس . يضاف إلى ذلك إن مخططي حركة يوليه حرصوا أن يجذبوا أصحاب الرتب المعتبرة نسبيا لملء الفراغ في القيادة ، فجاء اختيار اللواء محمد نجيب ليرأس الحركة لما يتمتع به من رتبة عالية وسمعة طيبة في الجيش كما أنه شخصية معروفة للمدنيين .

وقد ألقى محمد أنور السادات البيان الأول للحركة إلى الشعب المصري والذى قام بكتابته جمال حماد ، وتم تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة بعد إقالة وزارة الهلالي التي لم يكن قد مضى على تشكيلها يوم واحد ، ثم قام الضباط صباح الثالث والعشرين من يوليه ١٩٥٢م بالاتصال بالسفير الأمريكي لإبلاغ

رسالة إلى القوات البريطانية بأن الثورة شأن داخلي ولا شأن لبريطانيا به ، وقد كان واضحا في البيان الأول للثورة التأكيد على ضرورة حماية ممتلكات الأجانب لضمان عدم تدخل القوات البريطانية إلى جانب القصر بحجة حماية الأجانب ، ثم واصل الضباط خطواتهم نحو السيطرة على الحكم .

**ثالثا : تداعيات الثورة .**

مضت الثورة فى تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها ، والتى تمثلت فى القضاء على الاستعمار وأعوانه ، والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على سيطرة رأس المال وإقامة جيش وطنى قوى ، وإقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة . غير أن تداعيات مهمة أعقبت قيام الثورة كان أبرزها إلغاء الملكية وقيام الجمهورية ، وإصدار قانون الإصلاح الزراعى ، وتوقيع اتفاقيتى الجلاء عن مصر والسودان ، وغيرها من التداعيات .

**أ - الثورة وإصدار قانون الإصلاح الزراعى .**

لم تكن فكرة إصدار قانون للإصلاح الزراعى وليدة ثورة يولية ١٩٥٢م ، ولكنها كانت دعوة أطلقت من قبله بسنوات ، كما لم تكن حكومة الثورة هى أول حكومة فى مصر تفكر فى تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية فى الريف إذ يعود الفضل إلى لورد كيتشنر فى إصدار قانون يحرم نزع ملكية الأرض التى تقل عن خمسة أفدنة لتسديد الرهونات ، وذلك فى مواجهة عمليات نزع الملكية التى كانت تجرى فى ذلك الوقت عام ١٩١٢م لصالح المرابين الأجانب وكانت وجهة نظر لورد كيتشنر تتلخص فى أن المحافظة على طبقة الفلاحين الصغار تعد أمراً حيوياً للنظام حيث أنها - بحسب تعبيره - طبقة مفيدة وعاجزة ، وكانت هذه هى نفس سياسة كرومر . وكانت أحوال الريف المصرى

فى الفترة السابقة على ثورة يولية ١٩٥٢م تدفع الكثيرين من مختلف الاتجاهات السياسية إلى المناداة بإجراء إصلاح زراعى بشكل أو بآخر ، فقد دعا محمد خطاب بك عضو الحزب السعدى فى مجلس الشيوخ إلى تحديد الملكية الزراعية ب ٥٠ فداناً كحد أقصى ، ولكن تم الهجوم عليه واتهم بالشيوعية من قِبل أعضاء المجلس .

على أية حال ، لم يكن يعارض فكرة الإصلاح الزراعى الذى يمس ملكية الأرض سوى كبار ملاك الأراضى ، وقد كان قانون ٩ سبتمبر ١٩٥٢م من أهم القضايا التى ثار حولها صراع سياسى حاد بعد الثورة ، وساهم كثيراً فى تدعيم سلطة النظام الجديد ونفوذه الجماهيرى ، وقد أيدت معظم المنظمات الماركسية القانون فور صدوره ، بل وتوجه بعض أفرادها إلى الريف بغرض شرحه للفلاحين حيث كان الرأى السائد لدى الكتاب الماركسيين على أن القانون يجب أن ينظر إليه فى سياق عملية الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية . فالقانون وفقاً لهذا الرأى قد وضع فى إطار دعم الصناعة وذلك بتوسيع السوق الريفية وتدعيم نمط الإنتاج الرأسمالى فى القرية . أما الدعاية الناصرية فلم تهتم إلا بالجانب الذى يفيدها فى إصدار هذا القانون وهو جذب تعاطف الفلاحين مع الثورة .

وقد صرح جمال عبدالناصر بأن أهم شىء فى تحديد الملكية هو الذى يعبر عن معنيين أساسيين : الأول هو الحرية السياسية ، والثانى هو التخلص من النفوذ السياسى ، وأن المطلب لم يكن اقتصادياً بل هو تحرير الفلاح من نير السيد وكان شعار القضاء على الإقطاع يعنى الإصلاح

الاجتماعى ، ولم يجر التركيز على وجود أثر لذلك على النمو الصناعى إلا بشكل عابر ، ولم يكن مطلب بعض رجال الصناعة بتحديد ملكية الأرض ناجماً عن شعور بثقل اقتصادى خاص للمسألة الزراعية بل بخطر الثورة الاجتماعية على هذه الأوضاع . إذ لم تشكل علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية معوقاً جوهرياً للنمو الصناعى، حيث كان الاقتصاد جيدا لدرجة كبيرة .

ورحبت دوائر رجال الأعمال فى مصر بصدور القانون ، خاصة رجال البنوك الكبرى ، فقد صرح رئيس بنك مصر بأن القانون قد جنب البلاد ويلات الحلول العنيفة ، كما رحب البنك الأهلى المصرى بالغ الترحيب بالقانون ، أما الأحزاب الليبرالية الأساسية فعارضت القانون فى البداية واقترحت بدلاً منه فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الزراعى ثم اضطرت للموافقة أمام تصميم الضباط . وكان أهم بنود هذا القانون إقراره جعل الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية ٢٠٠ فداناً للفرد الواحد ، وقد ترتب على تطبيق ذلك تأميم ٣٧٠ ألف فدان من أراضى كبار الملاك الزراعيين ، كما تمت كذلك مصادرة أراضى الأسرة المالكة عام ١٩٥٣م والتى قدرت بآلاف الأفدنة .

**ب – الثورة والدستور .**

أصدر مجلس قيادة الثورة دعوة لتطهير الأحزاب ، فقامت الأحزاب بطرد بعض أعضائها ، غير أن هذا لم يرض مجلس قيادة الثورة ، لذلك تم إصدار قانون تنظيم الأحزاب ، وهو ما عارضه حزب الوفد وقام برفع قضية لعدم دستورية قانون تنظيم الأحزاب ، الأمر الذى دفع مجلس قيادة الثورة إلى إلغاء دستور ١٩٢٣م فى العاشر من ديسمبر١٩٥٢م بحجة التمكن من محاكمة الوزراء السابقين الذين يمنحهم هذا الدستور حصانة وصدر إعلان دستورى

فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢م يعلن بوضوح أن مجلس قيادة الثورة سيتولى المسئولية لحين إعداد دستور جديد ، ثم صدر إعلان جديد فى ١٦ يناير ١٩٥٣م قاطعاً خطوات مهمة على طريق تقنين الحكم الجديد ، فقرر منح رئيس مجلس قيادة الثورة حق تعيين الوزراء واتخاذ القرارات التى يراها لحماية الثورة ، ومنحت الوزارة السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وفى ١٦ يناير ١٩٥٣م صدر قرار حل الأحزاب ، وتلته اعتقالات واسعة لكبار رجال الأحزاب والشيوعيين ، ثم صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦م ليتم بعدها وضع دستور جديد وبمقتضاه حصل رئيس الجمهورية على سلطات دستورية تفوق ما توفر للملك ، وقد استعاد الدستور فكرة البرلمان ولكنه سلب منه أية سلطة فعلية ، فأبطل العمل بمادة كانت موجودة فى دستور ١٩٢٣م ، وهى حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها ، ونص على عدم جواز تعديل الميزانية إلا بموافقة الحكومة ، وعلى أن الترشيح للبرلمان يتم عبر الاتحاد القومى ، ذلك التنظيم الذى أنشأه النظام الجديد تحت اسم هيئة التحرير فى عام ١٩٥٣م ، كذلك حفظ الدستور لرئيس الجمهورية حق حل البرلمان متى أراد هو ذلك ، ولم ينص الدستور على حق تكوين الأحزاب السياسية.

أما دستور ١٩٦٤م المؤقت فقد نص على حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة ، وهو نص لا يمنحه أية سلطة حقيقية فى الواقع الفعلى بفعل القيود العديدة الواردة التى تكبل ممارسة هذا الحق عمليا ، كما أن الدستور حجب أية سلطة أصلية عن الوزارة ، فالسلطة التنفيذية تؤول فى الدستور إلى رئيس الجمهورية ، وليست الوزارة سوى مجلس إدارة من معاونى

الرئيس ، فسحب الثقة ليس له أى معنى دستورى أو قانونى ، لأن أحداً لم يمنح هذه الوزارات الثقة أصلاً ، ويمكن لرئيس الجمهورية أن يعيد تعيينها يومياً بعد خلع الثقة منها ، ولكن من الناحية العملية كان استخدام البرلمان لهذا الحق يعنى إحراج الحكم ، وهو أمر كان عبد الناصر فى غنى عنه رغم أنه كان يستطيع الرد بشكل حاسم ، ذلك أن الطبقة المسيطرة كانت تنتعش سياسياً فى تلك الآونة وتتغلغل داخل الإدارة الحكومية وتستقطب مئات الناصريين الذى صاروا رجال أعمال . وموجز القول إن دستور ١٩٦٤ م عبر عن تغير موازين القوى السياسية فى المجتمع وبدء تصدع النظام السياسى ، وفوق كل ذلك كان النص على أن الدستور مؤقت حتى يمكن تغييره فى أى وقت يتطلب ذلك .

ومن الواضح أن هذه الدساتير المتتابعة كانت تنقل السلطة – من الناحية الرسمية – تدريجياً من القاعدة إلى القمة ، من البرلمان إلى الوزارة ومن الوزارة إلى رئيس الجمهورية ، الذى يأتى إلى الحكم – كما نص الدستور الأخير – باستفتاء شعبى ، بعد ترشيح البرلمان له ، وهو البرلمان الذى يرشح الاتحاد القومى أعضاءه وهذا الأخير يكوَّن الجهاز الحاكم نفسه فرئيس الجمهورية إذن باعتباره ممثل النخبة الحاكمة يعين نفسه بنفسه ، وهذا هو المحتوى الأخير للدستور ، وبغض النظر عن هذه المسائل الفقهية ظل الدستور – المؤقت دائماً– يأتى ويذهب بقرار من الرئيس . ولا شك أن الدستور يعبر عن موازين القوى الحقيقية فى المجتمع إلى هذا الحد أو ذاك ولكن وضعه من أعلى يعنى أن الحكومة تقرره على أساس إمكانات الوضع

السياسى لا على أساس الموازين السياسية المتحققة بالفعل ، ويستكمل هذا الوضع نجاحه بقيام السلطات نفسها بتجاوز حدود الدستور المعلنة من حين إلى آخر، بل وفى كل حين . وهذا مجرد امتداد منطقى لحقيقة أن الدستور قد صدر عن طريق رئيس الجمهورية .

**ج – الثورة وحل الأحزاب السياسية** .

بعد أسبوع واحد من الثورة قرر الضباط إلغاء الألقاب ، حيث كان ضمن أصحاب الألقاب كبار رجال الأحزاب الليبرالية ، فانتهى بذلك رسمياً عصر الباشوات وسط بهجة الشعب بأكمله ، وفى الوقت نفسه أصدر الضباط دعوة بريئة فى مظهرها وهى تطهير الأحزاب ، وكان الوفد هو بالذات من ابتلع الطعم ، لذلك تقرر طرد البعض من الهيئة الوفدية بدون ذكر الأسباب ، فتصاعد هجوم وهجوم مضاد داخل الهيئة وارتفعت الأصوات بالاتهامات الخطيرة ضد قيادات الحزب من جانب المطرودين . ومع ذلك ، أعلن محمد نجيب أنه لا تعجبه طريقة الوفد فى تطهير نفسه ، وراح أحمد أبو الفتح – وهو وفدى أصيل وكبير– يحذر الحزب ويدينه لتقاعسه عن تطهير نفسه ، وحذر من أن الجيش قد يحل الأحزاب .

أما حزب الهيئة السعدية فقد حاول أن يواجه الدعوة ، فأعلن رئيسه أن الحزب ليس به من يستحق التطهير ، ولكن الحزب قرر أن يطهر نفسه من رئيسه بالذات ومن ثم دخل فى دائرة من التفكك انتهت بتحلله . وأما حزب الأحرار الدستوريين فقد قاوم الدعوة قليلاً ، ولكنه لم يكن له من النفوذ ما يشكل خطورة على السلطة وأخذ فى التفكك تلقائياً بعد طرد الملك وإجراء الإصلاح الزراعى ، حيث أدى صدور قانون الإصلاح الزراعى إلى تصدع

الليبراليين ، وخصوصاً الوفد الذى عارض القانون فى البداية كرد فعل تلقائى من جانب قيادته الأرستقراطية العقارية . وبزعم الحكومة تم اعتقال ٧٤ شخصية حزبية كبيرة لمساعدة الأحزاب على تطهير نفسها ، ومع قانون الإصلاح الزراعى صدر قانون تنظيم الأحزاب فقُدَّم ١٦ إخطاراً إلى الحكومة فى هذا الخصوص . وهنا حاولت الأحزاب استرضاء الضباط مرة أخرى ، وخاصة الوفد الذى أعلن نفسه حزباً اشتراكياً ديمقراطياً ، وقد برهنت نتائج الصراع بين الضباط والأحزاب فيما بعد على أن المسألة لم تكن تتعلق بالبرامج السياسية بل بالقوى السياسية ذاتها و بتاريخها .

وقد فشل البرنامج الجديد للوفد فى تحويله من جديد إلى حزب الأغلبية فلم تنهال عليه طلبات العضوية . ومع ذلك ، كان الإصرار من جانب حكومة الثورة على إقالة النحاس بالذات زعيم الوفد وأكثر رجاله شعبية ، وكان هذا هو أكثر المواقف حرجاً للوفد ، لذلك ، تقدمت الهيئة الوفدية برفع قضية على الضباط بعدم دستورية قانون تنظيم الأحزاب ، فكان الدستور هو آخر ورقة فى جعبتها . فالدستور نفسه لا ينص على حق تنظيم الضباط فى الاستيلاء على السلطة وخلع الملك الشرعى . ومع ذلك ، وقف أحد محامى الوفد يقول فى المحكمة ليؤكد على أن الثورة لم تكن ثورة على دستور ١٩٢٣ بل كانت الثورة من أجل هذا الدستور. وكان الرد من جانب الحكومة هو إلغاء دستور ١٩٢٣ فى العاشر من ديسمبر١٩٥٢ بحجة التمكن من محاكمة الوزراء السابقين الذين يمنحهم هذا الدستور حصانة .

وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر قرار حل الأحزاب ، وتلته اعتقالات واسعة لكبار رجال الأحزاب والشيوعيين ، ثم صدر إعلان دستورى لفترة انتقالية قُدِّرت بثلاث سنوات يتم بعدها وضع دستور جديد ، حينئذ لم يعد من الممكن لأحد أن يرفع قضية على الحكومة باسم الدستور ، وجاء تقنين الحكم الجديد فى ١٨ يونيو ١٩٥٣م بإعلان الجمهورية وعُيَّن محمد نجيب رئيساً . وحين حلت الأحزاب لم يشمل القرار حل جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة وليست حزباً ، واتفقت الجماعة مع الحكومة على استثنائها من قرار الحل مقابل ألا تعمل على الوصول إلى الحكم وألا تدخل الانتخابات ، غير أنهم فيما بعد طالبوا بنصيب فى الوزارة ولكنهم فوجئوا بالرفض القاطع ، ولذلك وجدوا أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى الأحزاب فاشتركوا فى تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية مع الشيوعيين والوفديين وأعضاء الحزب الاشتراكى ، ولكنهم اضطروا بعد قليل إلى الانسحاب منها بسبب خلافات تكتيكية ، وبلغ التوتر أشده بين جماعة الأخوان المسلمين وبين الحكومة فى ١٢ يناير ١٩٥٤م ، حين جرت معركة كبيرة فى الجامعة بين أعضاء جماعة الأخوان وأعضاء هيئة التحرير التابعة للحكومة ، لذلك أصدرت الحكومة على الفور قرارا بحل الجماعة وكذلك اعتقال زعمائها فى ١٤ يناير ١٩٥٤م .

**د – الثورة وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .**

أصبح أسم تنظيم الضباط الأحرار بعد نجاح الثورة "مجلس قيادة الثورة " حيث كان أصل أعضاء هذا المجلس هم أعضاء الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار وهم كل من : محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، محمد أنور السادات ، عبد الحكيم عامر، جمال سالم ، صلاح سالم ، زكريا محي الدين ،

حسين الشافعي عبد اللطيف البغدادي ، كمال الدين حسين ، حسن إبراهيم ، وبعد الثورة والإعلان عن قيام المجلس أضيف إلى هؤلاء الأعضاء ثلاث ضباط شاركوا في حركة الجيش وهم خالد محي الدين ، يوسف صديق ، عبد المنعم أمين . وفي البداية لم يرغب هذا المجلس بتغيير نظام الحكم وإنما فقط ممارسة الضغط من اجل تقويم سير عمل الدولة ، لذلك تقرر إسناد منصب رئيس الوزراء إلى علي ماهر وتم تعيين محمد نجيب بمنصب القائد العام للقوات المسلحة حسب ما طلب الضباط الأحرار في يوم الحركة وتمت موافقة الملك عليها على مضض في اليوم التالي .

وبعد ثلاثة أيام من قيام الثورة تم خلع الملك فاروق ، فقد أرغم الملك على الموافقة على الإنذار الموجه له من محمد نجيب في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م والذي يقضي بمغادرته للأراضي المصرية إلى ايطاليا وغادر الملك وأسرته مصر واتجه إلى ايطاليا ، وكان الملك قد طلب من مجلس الثورة أن يكون خروجه مشرفا من مصر وان يكتب هو والمجلس قرار التنازل حتى يحفظ ماء وجهه فوافق المجلس على ذلك . وفي اليوم التالي أعلن محمد نجيب تمسك الدولة بالدستور ، كما أعلن إن النظام الملكي لم يلغ ، وأعلن احمد فؤاد الثاني ملكا على مصر ، ونظرا لكونه طفلا فقد تم تشكيل مجلس وصاية له من الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات ورشاد مهنا .

ومن جانب آخر ، تولى مجلس قيادة الثورة حكم مصر إلى جانب مجلس الوصاية الملكي من ١٩٥٢م إلى ١٩٥٣م وانفرد بالحكم بعد إلغاء الملكية . وقد تم إلغاء مجلس الوصاية هذا وإعلان الجمهورية في ١٨ يوليه ١٩٥٣م

وأصبح محمد نجيب رئيسا للجمهورية مع احتفاظه برئاسة مجلس الوزراء ، وقد تولى محمد نجيب رئاسة المجلس من عام ١٩٥٢م إلى ١٩٥٤م بعد أن تم إعفائه من قبل المجلس على أثر أزمة مارس ١٩٥٤م والتى أختلف فيها محمد نجيب مع غالبية أعضاء المجلس حول قضية عودة الحياة النيابية وعودة الجيش للثكنات وهو الرأى الذى قال به محمد نجيب والذى وجد ممانعة من غالبية مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ليتم بعدها عزل محمد نجيب وفرض الإقامة الجبرية عليه ، ومن ثم تولى رئاسة المجلس جمال عبد الناصر من عام ١٩٥٤م إلى ١٩٥٦م بعد حل المجلس عند انتهاء الفترة الانتقالية وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاستفتاء الشعبي .

وكان صدر الدستور المؤقت فى عام ١٩٥٦م ، وبمقتضاه حصل رئيس الجمهورية على سلطات دستورية تفوق ما توفر للملك ، وقد استعاد الدستور فكرة البرلمان ولكنه سلب منه أية سلطة فعلية فأبطل العمل بمادة كانت موجودة فى دستور ١٩٢٣م وهى حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها ، ونص على عدم جواز تعديل الميزانية إلا بموافقة الحكومة ، وعلى أن الترشيح للبرلمان يتم عبر الاتحاد القومى ، ذلك التنظيم الذى كان قد أنشأه النظام الجديد تحت اسم هيئة التحرير فى عام ١٩٥٣م ، كذلك حافظ هذا الدستور لرئيس الجمهورية على حق حل البرلمان ، ولم ينص على حق تكوين الأحزاب السياسية .

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٦٤م المؤقت كان قد نص على حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة ، إلا أن حقيقة الأمر تؤكد على أن هذا النص لم يمنح البرلمان أية سلطة حقيقية فى الواقع الفعلى ، وذلك بفعل مجموعة القيود العديدة التى تكبل ممارسة هذا الحق عمليا ، فالسلطة التنفيذية كانت تؤول فى هذا الدستور إلى رئيس الجمهورية فعليا وليست إلى البرلمان .

**د -الثورة والحياة البرلمانية .**

خلال الفترة بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٧م لم ينعقد أى برلمان ، وفى عام ١٩٥٧م انعقد برلمان منتخب تقدم للترشيح له ٢٥٠٨ شخصاً فاعترض الاتحاد القومى على ١١٨٨ منهم ، أى على أكثر من ٤٧% من المرشحين ، وأغلقت ٤٣ دائرة على أفراد بعينهم ، ويبدو أن بعض أعضاء البرلمان لم يكونوا قد استوعبوا بعد طبيعة مهامهم فى العهد الجديد ، ورغم ذلك ظهرت حركة ما داخل البرلمان فاستجوب وزير التعليم ومجدى حسنين المسئول عن مشروع مديرية التحرير ، وقد تم حل المجلس بعد سبعة أشهر من انتخابه بحجة الوحدة مع سوريا ، وظلت مصر وسوريا دون برلمان بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٠م ، ولكن رئيس الجمهورية قرر فى عام ١٩٦٠ م تعيين برلمان بعد استقالة الوزراء البعثيين فى ديسمبر ١٩٥٩م ، وفى ١٩٦١م تم حل البرلمان المعين قبل الانفصال السورى بأسبوع واحد ، ولم ينعقد أى برلمان بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤م ، بينما انتخب برلمان جديد فى عام ١٩٦٤م ، وهو لا يختلف عن برلمان عام ١٩٥٧ م إلا فى أن الأعضاء قد استوعبوا تماماً طبيعة وضعهم ، وفى عام ١٩٦٩م انُتخب برلمان جديد ، وهو

المجلس الذى شهد بعض الهمهمة السياسية بمناسبة انهيار أهم أعمدة النظام بعد الهزيمة ، وانتهى الأمر بحله فى مايو ١٩٧١م على يد الرئيس أنور السادات .

وقد كان البرلمان فى حقيقته مجرد مجلس استشارى ، أو ما يفوقه قليلاً ابتداءً من عام ١٩٦٤م ، وفى كل مرة يتشكل فيها البرلمان كان يظهر الاندماج بين عضوية هذا المجلس وعضوية النخبة الحاكمة بدرجة أقوى بالمقارنة بالبرلمان الذى سبقه ، فمع تزايد نفوذ النخبة فى كافة الهيئات والمؤسسات وتضخم عدد أفرادها ونفوذهم المباشر فى كل الأوساط أصبحت نسبة الناصريين أكبر داخل برلمانهم ، لذلك كان البرلمان يشهد باستمرار أشكالاً أكثر سفوراً من الحوار والمعارضة المهذبة والمجاملة مع إعادة تشكيله ولكنه لم يسجل أبدا أى اعتراض ذا شأن على قرارات السلطة التنفيذية ، خاصة أن الاتحاد الاشتراكى قد اكتسب حق فصل أعضاء البرلمان .

وحينما شكل برلمان عام ١٩٦٩م كان قد حل به أغلب أعضاء برلمان عام ١٩٦٤م السابق ، إلا أنه خلال تلك الفترة كان قطاع كبير من الناصريين أنفسهم قد اندمجوا بالطبقة المسيطرة من رجال أعمال وملاك أراض ، ولذلك كان هذا البرلمان تجمعاً لكبار رجال الدولة من أصحاب الأعمال الخاصة وبالتنالى أصبح المجلس غير فعال ، خاصة أن النظام السياسى كان يتهاوى على اثر هزيمة عام ١٩٦٧م ، وطوال الفترة كان لرئيس الجمهورية الحق فى إصدار قرارات لها قوة القانون ، كما منح حق إصدار القوانين ذاتها فى غياب

البرلمان خلال معظم هذه الفترة ، أى أن سلطة التشريع كانت فى معظم الوقت إحدى وظائف رئاسة الجمهورية .

**هـ - عقد اتفاقيتى الجلاء عن السودان و مصر مع بريطانيا .**

ترسخ مطلب الوحدة لدى الحركة الوطنية فى مصر والسودان ، أما على صعيد الطبقة المسيطرة فى مصر، فكانت مصالحها المحدودة فى السودان لا تتطلب منها خوض نضال حاسم من أجل الوحدة ، ولذلك تراوحت شعاراتها حول هذه الرؤية الضيقة لمصالحها الخاصة حتى رفع بعض الشعارات الوحدوية لامتصاص ضغط الحركة الوطنية ، أما الطبقة المسيطرة فى السودان فكانت معادية لأى نوع من الوحدة على طول الخط وعلنا ، باستثناء شرائح معينة خضعت إلى حين لضغط الحركة الوطنية . وجاءت حكومة يوليه فى مصر لتزيد المشكلة تعقيداً ، فقد كان مجئ هذه الحكومة غير ملائم لاستمرار المد الوحدوى فى السودان ، فالحركة الوطنية هناك لم تكن لتقبل الانضواء تحت لواء حكومة عسكرية ، كما لم تكن تملك من القوة ما يؤهلها لقيادة عملية الوحدة بين البلدين .

وقد بدأت المفاوضات لحل المسألة السودانية بعد الثورة بعدة أشهر وتمخضت عن اتفاقية السودان فى فبراير ١٩٥٣م ، وتمخضت عن تبنى مجلس قيادة الثورة لحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، ومع استقلال السودان عن بريطانيا . وكانت الاتفاقية خطوة إلى الأمام بوجه عام بالنسبة لاتفاق صدقى - بيفن ، ولا تختلف كثيراً عن الشعارات السائدة وقتذاك فى الشارع المصرى ، وخصوصاً أن الشعب السودانى قد قرر مصيره فعلاً ، وكان الاستقلال عن بريطانيا مقدمة منطقية لتقرير الشعب السودانى لمصيره

بالوحدة مع مصر ، واكتسب محمد نجيب تأييداً جارفاً فى السودان ، مما بشر بقيام الوحدة ، إذ كان الشعب السودانى حتى ذلك الوقت مستعداً للانضواء تحت حكم محمد نجيب الذى كان يبدو له بمثابة الضمان الأكيد لحكم ديمقراطى ، غير أن أحداث مارس ١٩٥٤م فى مصر والتى أدت إلى انفراد عبدالناصر بالسلطة وتنحية محمد نجيب أدت إلى أن يتخذ الحزب الاتحادى إزاء مسألة الوحدة نهجاً يتفق تماماً مع نهج حزب الأمة ، إذ أصبح من المستطاع أن يتخلص إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب من الضغط الشعبى فى السودان الداعى للوحدة مع مصر ، فالانتصارات المتتالية للناصرية فى مصر كانت هى مقدمة هزائمها فى السودان .

وبدأت الهزائم بمصادرة أسماعيل الأزهرى للصحف الاتحادية ، ثم لجوئه إلى إرسال ضباطه للتدريب فى بريطانيا بدلاً من إرسالهم إلى مصر ، كما رفض استلام ثلاثة أرباع مليون جنيه من مصر لإقامة مشاريع اجتماعية وثقافية وصحية فى السودان . وتتابعت الأحداث بعد ذلك حيث أيد مجلس النواب السودانى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م الانفصال عن مصر ، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥م أيد مجلس الشيوخ السودانى هذا الانفصال ، وفى أول يناير ١٩٥٦م أيدت كذلك الجمعية التأسيسية السودانية الانفصال عن مصر ، وبالتالى انفصل السودان عن مصر .

ومن ناحية أخرى ، كانت قضية جلاء المستعمر عن مصر تواجه عدواً قوياً وهو بريطانيا ، بينما كانت الولايات المتحدة تخطط لأخذ دورها فى الشرق الأوسط لذلك قامت بدورها فى المفاوضات المصرية البريطانية . وقد شارك

كرميت روزفلت رجل المخابرات الأمريكية فى مصر بدور فى دفع بريطانيا للموافقة على الجلاء عن مصر أثناء المفاوضات .

وقد أسفر الدور الأمريكى عن نتائج فعالة ، إذ تبادل الطرفان تقديم عدد من التنازلات وتم عقد معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤م ، ونصت المعاهدة على أن يبقى جزء من القاعدة البريطانية فى القناة صالحاً للاستخدام وتسلمه مصر فوراً لبريطانيا عند حدوث اعتداء على إحدى الدول الداخلة فى معاهدة دفاع مشترك معها من دول الجامعة العربية أو تركيا ، وتضمنت تسهيلات مقدمة لاستخدام الموانئ المصرية ، وأن يستمر الاتفاق سبع سنوات قابلة للمد بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية ، ورغم إثارة المعاهدة سخطاً شعبياً عاماً ، فإن المعارضة الوطنية كانت ضعيفة وعاجزة عن الدخول فى معارك مع السلطة فى سبيل ذلك .

**و - تأميم شركة قناة السويس١٩٥٦م .**

كانت صفقة الأسلحة التى حصلت عليها مصر من الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٥م تحت أسم صفقة الأسلحة التشيكية بداية حقيقية لاصطدام الثورة بالغرب ، ثم جاء أمر تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٥م ليزيد من حدة الاصطدام ، حيث كانت مصر ترغب فى بناء السد العالى وتقدمت للبنك الدولى لتمويل المشروع فرفض البنك الدولى ، فتقدمت مصر للولايات المتحدة لتمويل المشروع غير أن الولايات المتحدة لم ترغب فى ذلك ، ولذا وجد عبد الناصر أن هناك ضرورة لتأميم القناة وبالفعل تم ذلك فى يولية ١٩٥٦م . والحقيقة أن قرار التأميم كان ضربة قاسية للوجود البريطانى فى الشرق الأوسط ، فقد شهدت المنطقة منذ الأربعينات نضالاً شعبياً شاملاً ضد نفوذها ، ونجحت

مصر فى تجميد مشروع حلف بغداد وإجبار بريطانيا على تغيير خططها فى مصر جزئياً .

ومع ذلك ، اعتبر التأميم تحديا سافرا للنفوذ البريطانى بالمنطقة ، لذلك أرسلت بريطانيا مذكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية احتجاجا على تأميم القناة ولكن المذكرة أعيدت إلى السفارة البريطانية بالقاهرة دون رد ، وهو الأمر الذى جعل بريطانيا تبدأ فى الضغط على مصر من خلال تجميد حسابات مصر من الأسترلينى والتى بلغت ١١٢ مليون جنية أسترلينى وفرض الحراسة على أموال وممتلكات شركة القناة فى لندن وحظرت بيع الأسلحة لمصر وأما فرنسا فقد وجدت فى مشكلة تأميم القناة الفرصة فى التصدى لسياسة عبد الناصر والانتقام منه لمساعدته لثوار الجزائر . لذلك قررت فرنسا التعاون مع بريطانيا فى إسقاط حكومة عبد الناصر، وراحت الصحافة الفرنسية والبريطانية تصف عبدالناصر بأنه هتلر جديد ، وأنه يريد تكوين إمبراطورية عربية تحت قيادته.

وأما إسرائيل فقد جاءت أزمة تأميم شركة قناة السويس لتعطيها الفرصة كي تعقد صفقة التآمر مع بريطانيا وفرنسا ضد مصر ، ولتصبح بها إسرائيل هي مخلب القط الذي تصطاد به الدولتان مصر انتقاماً منها لقرار التأميم ، ولتجد إسرائيل في المؤامرة الفرصة للخلاص من التهديدات التي كانت تتعرض لها مستوطناتها انطلاقاً من غزة ، وكذلك للخلاص من الحصار البحري الذي تمارسه مصر ضدها بإغلاق مضايق تيران أمام سفنها فى عام ١٩٥٥م ، كما كانت إسرائيل تخشى أيضاً من نمو قوة الجيش المصرى بعد صفقة الأسلحة

السوفيتية الضخمة ، فضلا عن مخاوف بن جوريون رئيس إسرائيل بعد عقد اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا عام ١٩٥٦م .

هكذا قررت البلدان الثلاثة إسقاط نظام عبدالناصر. وجاء قرار تأميم القناة ليثير المعسكر الغربى كله ، فالقرار كان ضربة قوية لهيبة بريطانيا وكانت اللحظة مناسبة من وجهة نظر البلدان الثلاثة لوضع خطة العدوان الثلاثى، رغم أنها لم تجد مبرراً لها أمام العالم ، فالقرار المذكور لم يكن اعتداءً على أحد وإنما كان رداً منطقياً وبسيطاً جداً ، ولم تستطع البلدان المعتدية أن تستشف أثر عدوانها الذى حولت نتائجه الناصرية إلى أسطورة من وجهة نظر الجماهير العربية على حساب مصالح بريطانيا وفرنسا .

وقد وجدت الولايات المتحدة هى الأخرى فى قرار التأميم فرصتها المناسبة لتحقيق هدفها بالحلول محل بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط ، لذلك أعلنت فى بيان مشترك مع بريطانيا وفرنسا تنديدها بعبد الناصر ومطالبتها بتدويل قناة السويس ، وللضغط فى هذا الاتجاه قررت التجميد الجزئى لأموال مصر فى الولايات المتحدة والتى بلغت ٦٠ مليون دولار ، وقطع المعونات الاقتصادية عنها ، كما قامت بإنشاء ما أسمته بجمعية المنتفعين بقناة السويس . ومن جانب آخر ، أثار قرار التأميم تأييداً جماهيراً واسعاً وقوياً للناصرية فى الوطن العربى وفى العالم الثالث والبلدان الاشتراكية ، ذلك أن القرار خلق شعوراً بهزيمة كبيرة للاستعمار ، كما أشعر الشعوب العربية بإمكانية تحقيق النصر. والأمر الأهم أن عبد الناصر بات يتمتع بنفوذ معنوى لا ينكر على صعيد العالم الثالث ككل ، أما التهديدات الغربية التى توالت

فكانت تزيد من اشتعال الحركة القومية العربية الأمر الذى ترتب عليه دفع عبدالناصر إلى مزيد من التشدد .

وبالفعل قرر جمال عبدالناصر بناءً على قراءة موضوعية لموازين القوى المحلية والدولية الاستمرار فى تشدده ، فهدد بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٤م فى حالة حدوث هجوم عسكرى ، وأخذ يقوى من اتصالاته بالاتحاد السوفيتى ، بينما أعلن السوفيت تأييدهم المطلق لجمال عبدالناصر ورفض فكرة تدويل قناة السويس ، إذ كانت الفرصة لاُ تعوَّض لتعزيز نفوذهم فى المنطقة ، كما كانت فرصة السوفيت كبيرة فى تحطيم مشروع حلف بغداد الذى أنشأ ضد الاتحاد السوفيتى بمنطقة الشرق الأوسط . على أية حال ، كان لقرار التأميم نتائج اقتصادية على مصر ، فقد أصبحت شركة قناة السويس ملكا لمصر ، كما بدأت مصر فى تمصير بعض الممتلكات الأجنبية فى البلاد فصدر الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦م لوضع الحراسة على بنك موصيرى كما خضعت شركة النيل للمنسوجات لنفس القرار ، ووضعت الحراسة على البنك التجارى المصرى بالقرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧م ، كما وضعت الحراسة أيضا على العديد من الممتلكات الأجنبية الموجودة فى مصر.

هكذا خرجت مصر من حكم أسرة محمد على فى العام ١٩٥٢م ، ولتبدأ معه مرحلة جديدة فى البلاد سادها الكثير من التطورات ، والتى كان الغرض منها تحقيق أهداف الثورة ، لذلك أقدمت الثورة على إصدار مجموعة من القوانين التى تحقق أهداف الثورة السياسية والاقتصادية والجتماعية ، والتى كان أبرزها قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢م ، وقرار حل

**الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ،كما تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في ١٨ يوليه ١٩٥٣م هذا فضلا عن توقيع اتفاقيتى الجلاء عن السودان ومصر مع المحتل البريطانى ، وتدخل البلاد من بعدها فى مواجهة لأعداء الخارج خاصة أن قيام دولة إسرائيل فى المنطقة ، وحالة الصراع الدولى كانا قد خلقا تحديا للثورة فى مهدها .**

# الفصل الرابع

# مصر والقضايا الدولية والإقليمية

أولا : مصر وقضية الأحلاف الغربية .

ثانيا : مصر وقضية الوحدة .

نالت قضية الأحلاف الغربية التى أراد الغرب تأسيسها فى منطقة الشرق الأوسط اهتماما خاصا من مصر حيث كان موقفها الرافض لهذه الأحلاف موضع شد وجذب بينها وبين الغرب الراغب فى انضمام مصر لهذه الأحلاف ، كما نالت قضية الوحدة الاهتمام المصرى أيضا وبالدرجة التى دفعت مصر لكى تلعب دورا محوريا فى هذا التوجه بالعالم العربى بل وفى أفريقيا أيضا .

**أولا : مصر وقضية الأحلاف الغربية .**

حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة أثناء الحرب الباردة ، وذلك من واقع أهميتها الاقتصادية بعد اكتشاف البترول بها ، وأهميتها الاستراتيجية لوقوعها فى إطار منطقة الستار الحديدي الذي أراد الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي . من هذا المنطلق نظرت الدول الغربية إلى الشرق الأوسط ومصر على رأسه كمفتاح إستراتيجي للمنطقة القريبة من حدود الاتحاد السوفيتى وحدود الدول الاشتراكية الأخرى ، حيث كانت المنطقة قد دخلت فى إطار الحرب الباردة عندما بدأ السوفيت يمارسون ضغوطهم تجاه تركيا واليونان ، الأمر الذى دفع وزارة الخارجية البريطانية فى ٢١ فبراير ١٩٤٧ م إلى إرسال برقيتين عاجلتين إلى الخارجية الأمريكية تؤكد فيهما عدم تمكنها من تحمل المد الشيوعى نحو كل من تركيا واليونان ، ومن ثم شعرت الولايات المتحدة أن عليها تحمل المسئولية بالمبادرة بالدفاع عن الشرق الأوسط .

وعلى هذا ، أعلن الرئيس " ترومان " فى ١٢ مارس ١٩٤٧ م عن مشروعه الذى عرف بـ " مبدأ ترومان " ، حين وجه رسالة إلى الكونجرس الأمريكى حلل فيها الموقف فى اليونان ، وبعد أن ركز على أثر انهيار الوضع

باليونان على تركيا والشرق الأوسط ، وكذلك على أوربا ، طلب من الكونجرس تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لإمدادات اقتصادية وحربية لهذه الأقطار والتفويض بإرسال أفراد فنيين ( مدنيين وعسكريين ) لمساعدتهم .

وبذلك ، أصبح مبدأ ترومان بمثابة البداية فى تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التى ترمى إلى حصار الاتحاد السوفيتى ، ثم جاءت النقطة الرابعة لتؤكد على مبدأ ترومان ، والنقطة الرابعة هي البند الرابع من خطاب ألقاه الرئيس ترومان أمام الكونجرس فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ م تحدث فيه عن مشروع لدعم شعوب العالم الحر وشعوب العالم الثالث اقتصادياً لكي تتمكن من الدفاع عن أراضيها ضد الكتلة الشيوعية ، وقد ناقش وزراء أمريكا المفوضون بالشرق الأوسط عام ١٩٤٩م فى استنبول تفعيل هذه النقطة لصالح الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد المد الشيوعي .

ونظرا لحالة الصراع التى كانت قائمة بالشرق الأوسط بسبب القضية الفلسطينية ، ولرغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى ضمان حالة الأمن بالمنطقة ، لذلك أشتركت مع انجلترا وفرنسا لإصدار البيان الثلاثى فى ٢٥ مايو ١٩٥٠م لضمان الوضع بمنطقة الشرق الأوسط ، وذلك عقب اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث بلندن لمناقشة السلام والاستقرار فى البلاد العربية وإسرائيل ، حيث تضمن البيان قرار الحكومات الثلاث بحاجة دول الشرق الأوسط إلى حد معين من التسلح لضمان أمنها الداخلي وللدفاع عن أراضيها.

ومع ذلك فإن هذا البيان لم يكن ليفى بغرض أمريكا في الدفاع عن الشرق الأوسط ، ذلك أن البيان لا يحقق المشروع الدفاعي الذي أوصى به

العسكريون الأمريكيون سابقاً ، فضلاً عن أن العرب كانوا قد رفضوا البيان الثلاثى عند اجتماعهم بمجلس الجامعة العربية فى يونيه ١٩٥٠م ، ومن جانب آخر ، كان تعثر المفاوضات المصرية البريطانية حول المسألة المصرية – لحرص بريطانيا على التوصل لاتفاق لصالحها مع المصريين ، ومن ثم قيام مصر بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م – قد جعل من بريطانيا عائقاً أمام تنفيذ السياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط

من هذا المنطلق تم الإعداد لهذا المشروع في عام ١٩٥١م ، حيث قدمت لمصر مقترحات رباعية من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١م ، والتي دعت إلى ضرورة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وهو ما يتطلب إنشاء قيادة متحالفة بالمنطقة تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عنها ، وتدعو مصر للاشتراك بها كعضو مؤسس يتمتع بمركز عالٍ من السلطة والمسئولية ، وعلى الرغم من رفض مصر للمقترحات حيث قرر مجلس الوزراء المصري بجلسته في ١٤ أكتوبر ١٩٥١م عدم قبول هذه المقترحات ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ظلوا متمسكين بالمشروع ، وجددوا المشروع مرة ثانية ، حيث أعلن فى أغسطس عام ١٩٥٢م عن مشروع جديد تحت اسم " منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط "، والذى انتظمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا ، وجعلت جزيرة رودس مقراً لقيادته ، وقد عرض المشروع على دول المنطقة ، غير أنه لاقى الرفض

وبخاصة من مصر التى اشترطت جلاء بريطانيا عن قاعدة السويس قبل التفكير فى الانضمام إلى أى منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط .

وبعد ذلك عادت الولايات المتحدة وبريطانيا فى ١٤ مارس ١٩٥٣م ليقدما للحكومة المصرية مقترحات مشتركة دعت إلى جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة خلال اثنى عشر شهراً مقابل ارتباط مصر بالمنظمة الجديدة للدفاع عن الشرق الأوسط ووضع قاعدة القناة تحت إشراف خبراء بريطانيين وأمريكيين ، ولكن مصر رفضت هذه المقترحات أيضاً ، وأصرت على أن يكون الجلاء غير مرتبط بشروط أو التزامات .

وعند تولى الرئيس دوايت أيزنهاور الرئاسة في يناير عام ١٩٥٣م أكد في لقاء له مع ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني على أن ما يعنى السياسة الأمريكية هو مبدأ الدفاع عن الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت كان وزير خارجيته الجديد جون فوستر دالاس أشد حرصاً من سلفة دين أتشيسون على تنفيذ هذه السياسة ، لأجل هذا قام دالاس بجولة فى منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٩ – ٢٩ مايو ١٩٥٣م ، والتى خرج منها بانطباع مؤداه أن أى نوع من أنواع التنظيم العسكرى للمنطقة يجب أن ينبع من داخل المنطقة نفسها ، وأن يتفق مع رغبات شعوبها ، وفى النهاية ذكر بأن تركيا والعراق وباكستان هى أكثر الدول التى يحتمل أن تتعاون فيما بينها فى أمر الدفاع عن المنطقة . وبالفعل صدق ما تنبأ به دالاس إذ أعلن فى الثانى من أبريل عام ١٩٥٤م عن الحلف التركى الباكستانى .

وبذلك أصبح هذا الحلف مثالاً يحتذى به فى التعاون بين دول المنطقة ، وعلى هداه تم توقيع الحلف التركى العراقى فى فبراير عام ١٩٥٥م ، والذى يعد الركيزة الأساسية لحلف بغداد ، حيث تعهد فيه الطرفان بالتعاون فى أمر الدفاع عن كيانهما مع إمكانية انضمام الدول الراغبة فى الانضمام للحلف لأجل التعاون فى أمر الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي . ثم جاء انضمام بريطانيا للحلف بنفس الشروط السابقة في أبريل عام ١٩٥٥م ، وليصبح اسم الحلف من يومها " حلف بغداد" ، وتلتها بعد ذلك باكستان في الأول من يولية عام ١٩٥٥م ، عندما أعلن رئيس وزرائها قرار حكومته بالانضمام إلى الحلف المذكور، وفى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٥٥م وافق مجلس النواب الإيراني على مشروع القانون المقدم من الحكومة والخاص بدخول إيران حلف بغداد ، وبذلك تم الانضمام الإيراني للحلف .

على أية حال ، فإن ضعف حلف بغداد وعدم جدواه كحلف للدفاع عن الشرق الأوسط ، فضلاً عن الظروف التي أحاطت بالمنطقة عقب فشل العدوان الثلاثي على مصر ، وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦م ، وقيام عبد الناصر في أول يناير ١٩٥٧م بإلغاء اتفاقية الجلاء التي عقدت مع بريطانيا في عام ١٩٥٤م ، حيث فقدت بريطانيا بذلك حق العودة لقاعدة قناة السويس حسب نصوص الاتفاقية السابقة ، كل هذا جعل الولايات المتحدة تسعى لاستحداث مشروع دفاعي جديد لمنطقة الشرق الأوسط

وبذلك انتقلت الولايات المتحدة إلى مرحلة جديدة في سياسة الأحلاف ، فهي قبل أزمة السويس كانت تمثل الشريك لبريطانيا في تقرير شئون الشرق الأوسط ، بينما دفعها انهيار النفوذ البريطاني عقب الأزمة إلى مراجعة سياستها لتتولى منفردة زمام الأمور بالمنطقة . فكان أمر طرحها مشروعاً دفاعياً عن الشرق الأوسط في مطلع عام ١٩٥٧م ألا وهو مبدأ أيزنهاور. والذي اعتمد على نظرية ملخصها أنه يوجد في منطقة الشرق الأوسط فراغ ناشئ عن تقلص النفوذين الإنجليزي والفرنسي ، وأن ملء هذا الفراغ يجب أن يتم على أيدي الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلا فإن البديل هو الاتحاد السوفيتي . وقد ارتكزت سياسة ملء الفراغ على أداتين رئيسيتين ، وهما المساعدات العسكرية والمعونة الاقتصادية .

وقد رفضت مصر هذا المشروع بل وشجعت الدول العربية على عدم قبوله ، وأصرت على تمسكها بسياسة عدم الارتباط بالغرب ، لذلك دعا الرئيس عبد الناصر إلى اجتماع عقد بالقاهرة في منتصف شهر يناير ١٩٥٧م حضره الرئيس السوري شكري القوتلى والملك حسين ملك الأردن والملك سعود ملك السعودية ، حيث رفض المؤتمرون المشروع وجاء في البلاغ المشترك قرار الدول المجتمعة رفض مبدأ أيزنهاور ، وأن البلدان العربية الأربع لا تعترف بوجود فراغ بالشرق الأوسط ، وأن القومية العربية مدعوة لملء هذا افراغ المزعوم ، وقد ظلت مصر على موقفها حتى بعد أن ظهر ميل السعودية للمشروع على أثر زيارة الملك سعود للولايات المتحدة ، وتأييد الملك حسين له في المؤتمر الذي عقد بالقاهرة بين الدول الأربع السابقة فى الفترة ٢٥ – ٢٧

فبراير ١٩٥٧م عقب عودة الملك سعود من الولايات المتحدة ، حيث صدر بلاغ مع نهاية المؤتمر أغفل ذكر المشروع وتحدث عن الحياد الإيجابي كمخرج لاختلاف الرأي بين الدول المجتمعة ، وبرز ثبات مصر على موقفها في إعلان الرئيس عبد الناصر رفضه للمشروع في خطابه بالإسكندرية في ٢٦ يولية ١٩٥٧م ، وتنديده بالدول العربية التي قبلته .

على أية حال ، ظلت مصر على رفضها للأحلاف الغربية ، وكانت قد عززت هذا الرفض بالإنضمام إلى جماعة عدم الانحياز التى قامت عقب انعقاد مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥م ، والذى شاركت فيه مصر وأصبحت هى والهند ويوغسلافيا حجر الزاوية فى هذه المنظمة الرافضة للانضمام للأحلاف بصفة عامة.

**ثانيا : مصر وقضية الوحدة .**

نالت قضية الوحدة اهتماما خاصا من جانب مصر وبخاصة عقب ثورة يولية ١٩٥٢م ، حيث كانت مصر هى الداعية لإنشاء الجامعة العربية قبل الثورة ، ومن بعد أقامت وحدة كاملة مع سوريا ، كما لم تنس مصر دورها الأفريقى فكانت من المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية .

**(١)- مصر وتأسيس الجامعة العربية ١٩٤٥م .**

عمدت مصر إلى أن تأخذ دورها فى قضية الوحدة العربية . لذلك أستغل مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى التصريح الأول للسيد " أنتونى إيدن " ، والذى أدلى به فى ٢٩ مايو عام ١٩٤١م حيث قام فى يونيه عام ١٩٤٢م بدعوة جميل مردم بك رئيس الوزراء السورى وبشارة الخورى رئيس الكتلة الوطنية فى لبنان وتباحثت معها فى بعض الموضوعات ، والتى كان منها

موضوع إقامة جامعة عربية لتوثيق علاقات الدول العربية المنظمة لها .

وفى عقب التصريح الثانى الذى ألقاه " إيدن " فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣م ، قام مصطفى النحاس بإلقاء خطاب له فى مجلس الشيوخ المصرى ، وبالتحديد فى ٢٩ مارس عام ١٩٤٣م حيث قال فى الخطاب : " إننى معنى من قديم بأحوال الأمة العربية ، والمعاونة على تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال سواء فى ذلك أكنت فى الحكم أم خارج الحكم ، وقد خطوت خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم فى بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبى الصحيح ، ومنذ أعلن السيد " إيدن " تصريحه فكرت طويلاً ورأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن بها التوصل إلى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، وانتهيت من دراستى إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال كل على حده ، ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً فى اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى تبدأ السعى للوحدة العربية بجبهة متحدة بالفعل ، فإذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد مؤتمر لإكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية .

وبالفعل كانت هذه هى خطة العمل التي سار عليها مصطفى النحاس فى دعوته لتكوين الجامعة العربية ، حيث عمد إلى دعوة رؤساء الحكومات العربية المستقلة كل على حدة للتعرف على آرائهم فى صورة الاتحاد أو الحلف ،

واستخلاص الاتجاه السائد من هذه الآراء ، وقد انتهت هذه المشاورات مع بداية عام ١٩٤٤م ، حيث كان الرأي العام العربي يؤيد قيام وحدة عربية حقيقية . وفى الثانى عشر من يوليه عام ١٩٤٤م وجه مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى الدعوة إلى الحكومات العربية التي اشتركت فى المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ، والتى ستتولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية .

وبالفعل اجتمعت اللجنة التحضيرية بالإسكندرية فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٤م بحضور مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعرب فلسطين ، وعقدت ثمانى جلسات متتالية وبعد مناقشات مستفيضة بين الوفود ثم التوقيع على البروتوكول ، والذى عرف ببروتوكول الإسكندرية من جميع الدول فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤م ما عدا السعودية واليمن ، حيث كان لهما تحفظات عليه ، ولم تتم مصادقتها عليه إلا فى يناير عام ١٩٤٥م بالنسبة للسعودية ، وفى فبراير عام ١٩٤٥م بالنسبة لليمن .

وفى هذه الأثناء تكونت لجنة فرعية لصياغة ميثاق الجامعة العربية والذى صدر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥م ، حيث أقرت نصوصه تنظيم مجلس الجامعة وتحديد أهدافه تجاه التعاون فى الشئون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة وشئون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين والشئون الاجتماعية والصحية ، مع إنشاء لجان متخصصة لتحقيق هذه الأهداف . وبعد ستة عشر اجتماعاً أنهت اللجنة أعمالها فى ٣ مارس

عام ١٩٤٥م بعد أن أعدت مشروعاً كاملاً لميثاق جامعة الدول العربية يتكون من مقدمة و٢٢ مادة ، مع إضافة ثلاثة ملاحق : الأول : خاص بفلسطين ، ويعلن فيه مجلس الجامعة تولية أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله حتى يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله ، والملحق الثانى خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة ، وأما الملحق الثالث فهو خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة العربية ، حيث تم تعيين السيد عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية كأمين عام للجامعة ومدة تعيينه عاميين .

وبعد عرض مواد المشروع على اللجنة التحضيرية فى ١٧ مارس عام ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر الأول فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥م بقصر الزعفران بالقاهرة ، حيث وقع مندوبوا الوفود العربية باستثناء السعودية واليمن ميثاق جامعة الدول العربية الذى اعتبر وثيقة ميلادها ، وقد حضر جلسة التوقيع ممثل فلسطين ولكنه لم يوقع الميثاق ، وقد وقعت السعودية فيما بعد النسخة الأصلية المؤرخة فى ٢٢ مارس أما اليمن فقد وقعت صورة طبق الأصل من الميثاق فى ٥ مايو عام ١٩٤٥م وكان التوقيع فى صنعاء عاصمة المملكة اليمنية صنعاء ، وقبل أن ينتهى عام على توقيع الميثاق بالقاهرة . كانت حكومات الدول العربية قد انتهت من التصديق عليه .

**(٢) مصر والوحدة مع سوريا ١٩٥٨ م .**

منذ مطلع عام ١٩٥٥ أبدت الجماهير في سوريا اهتماما خاصا بثورة مصر ، خاصة مع السياسة التى اتبعتها الثورة تجاه الأحلاف الغربية في المنطقة ، والفكرة العربية لدى قادة ثورة مصر ، والضغط الصهيوني على مصر

متمثلا فى الحملة على غزة في مطلع عام ١٩٥٥م ، والاتجاه الاجتماعي للثورة ومحاربتها الجدية للاقطاع ، كل ذلك أكسب الثورة وقائدها احتراما عظيما في الأوساط التقدمية والديموقراطية في القطر العربى السورى ، فإذا أضفنا إلى كل ذلك الوزن الذى تمثله مصر في الوطن العربى ، اتضح لدينا أن استقطاب الزعامة الناصرية للجماهير العربية في النصف الثانى من خمسينات القرن العشرين كان أمرا حتميا .

وكانت ملامح هذا الاستقطاب قد بدأت في سوريا عام ١٩٥٥م حين طرحت حكومة الثورة في مصر مواجهة حلف بغداد كشعار لانتهاج سياسة عربية خارجية مستقلة ضمن نطاق الجامعة العربية ، وتقوية ميثاق الضمان الجماعى العربى ، وقد لقى هذا الشعار ما يستحقه من تقدير لدى القوى الوطنية في سوريا فألفت حكومة جديدة ساهم فيها حزب البعث فى الحكم ، كذلك بدأت منذ تلك الفترة دعوة حزب البعث إلى الاتحاد بين مصر وسوريا باعتبار أنهما البلدان الأكثر تحررا من البلدان العربية الاخرى .

على أية حال ، جاءت الوحدة المصرية السورية تلبية لرغبات الشعبين المصري والسوري في إطار الجو الدولي الضاغط ، والأحداث التي شهدها الوطن العربي من تأميم قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر ، والحشود التركية على الحدود السورية ، وصولاً إلى قيام حلف بغداد بالمؤامرات والدسائس . كل هذا فى ظل المطالبة الدائمة لمجموعة من الضباط السوريين بالوحدة مع مصر وحملة قادة حزب البعث العربي الاشتراكي من أجل الاتحاد مع مصر. كما كانت العوامل الخارجية قد لعبت دورها الأول في تعزيز

هذا التقارب ، حيث بدأ الاتحاد السوفيتي في بداية عام ١٩٥٦م بحملة دبلوماسية واسعة لاكتساب دول الشرق الأوسط وقد عقدت مصر وسوريا صفقات سلاح مع السوفيت فى عام ١٩٥٥م وهو ما يعنى الاتفاق فى السياسة بين البلدين .

أمام ذلك ، لم يعد بوسع الحكومة السورية التراجع عن سياستها الجديدة إذ شعرت بقدر من العزلة أمام السياسة العراقية بل والإسرائيلية . لذلك ، اجتمع في ١٨ أكتوبر ١٩٥٧م مجلس النواب السوري ومجلس النواب المصري في جلسة مشتركة وأصدرا بالإجماع بيانا فيه دعوة إلى حكومتي البلدين للاجتماع وتقرير الاتحاد بين الدولتين ، حيث كان ميشيل عفلق قد أصر منذ تشكيل حكومة صبري العسلى في سوريا على أن يتضمن البيان الوزارى للحكومة الدعوة إلى الوحدة مع مصر ، وقد لاقت هذه الدعوة تأييدا من البرلمان السورى ، ومن ثم قام عدد أربعة عشر ضابطا من قادة الألوية في الجيش السوري بالقدوم إلى مصر ، ومقابلة عبد الناصر لطلب الوحدة مع مصر ، وكان من بين هؤلاء عبد الغني قنوت وأمين الحافظ وصلاح جديد ومصطفى حمدون ، حيث جاء هذا الوفد سرا دون علم الحكومة السورية مطالبا بالوحدة الفورية . وقد اجتمع الوفد مع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر طيلة أيام ١٣-١٦ يناير ١٩٥٨م ، وتكللت المهمة بالاتفاق على الوحدة وبعدها وصل وزير الخارجية السورى صلاح البيطار فى يوم ١٦ يناير١٩٥٨م للتوقيع بالحروف الأولى على ميثاق الوحدة بين سوريا ومصر .

وبالفعل أعلنت الوحدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية

العربية المتحدة من قبل الرئيسين السورى شكرى القوتلى والمصرى جمال عبد الناصر . واختير عبد الناصر رئيسا ، والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة ، ومنح الرئيس السورى شكرى القوتلى لقب المواطن العربى الأول ، ووضع في ٥ مارس ١٩٥٨م دستورا جديدا مؤقتا للجمهورية العربية المتحدة ، وأناط الدستور السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يمارسها فعليا بمعاونة نواب الرئيس والوزراء الذين يعينهم ويقيلهم بنفسه ، وهم مسئولون أمامه دون غيره ، علما بأنه كان هناك إلى جانب الحكومة المركزية في الجمهورية العربية المتحدة مجلسان تنفيذيان إقليميان هما المجلس التنفيذى المصرى والمجلس التنفيذى السورى اللذان يرأس كل منهما وزير مركزى ، أما السلطة التشريعية فقد تولاها مجلس الأمة المكون من نواب يعين نصفهم رئيس الجمهورية والنصف الآخر يختاره من بين أعضاء مجلس النواب السابقين في سوريا ومصر .

وفى السادس من مارس تم تشكيل أول وزارة عين فيها تسعة وزراء عامين للدولة الموحدة ، وأحد عشر وزيرا عن كل قطر ، يديرون الشئون المحلية التى لم تدخل فى اختصاص وزراء الدولة العامين ، وألف الوزراء القطريون مجلسا تنفيذيا فى كل من القطرين ، كما عين نواب لرئيس الدولة الموحدة وهم : عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى ، وهما مصريان ، وأكرم الحورانى وصبرى العسلى ، وهما سوريان . ومن بعد تم توحيد برلمانى البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة ، وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا ، وتقرر أن يكون نظام الجمهورية العربية المتحدة

رئاسيا ديمقراطيا . وقد جرى استفتاء شعبى على الوحدة وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

غير أن هذه الوحدة لم تستمر إذ تجمعت الأسباب لفشلها ، والتى كان منها قيام جمال عبد الناصر بتأميم البنوك الخاصة والمعامل والشركات الصناعية الكبرى والتى كانت مزدهرة من غزل ونسيج وأسمنت . وانتقال كثير من العمال المصريين إلى مدن الإقليم الشمالى وبالتالى اختلال توازن قوى العمل ، وانتشر الشعور بعدم الارتياح في سوريا من تطبيق الإجراءات الاشتراكية ، مما سبب عداء التجار للحكم وخاصة في المدن الكبرى ، واتباع سياسة استبدادية من قبل الحكومة في الإقليم الجنوبى ساهمت في توليد انزعاج لدى السوريين الذين كانوا يتباهون بالتعددية السياسية التي اشترط عبد الناصر إلغائها لقبول الوحدة ، حيث تم حل الأحزاب السياسية.

وفي أواخر عام ١٩٥٩م ، كان الخلاف البعثي مع عبد الناصر قد استفحل ، مما جعل وزراء البعث يقدمون استقالتهم ، وهم : أكرم الحوراني وصلاح البيطار، ومصطفى حمدون ، وعبد الغني قنوت . كما كان وضع الضباط السوريين في مناصب أقل شأنا سببا لتذمرهم ، وكذلك كان للدور الذى أنيط بعبد الحميد السراج للسيطرة على الأمور فى سوريا من قبل عبد الناصر دور مؤثر في إذكاء نار الفرقة بين المواطنين ورفض لسياسة دولة الوحدة ، فضلا عن عدم وجود تواصل وترابط على الأرض بين الإقليمين ، ووجود كيان شديد العداء بينهما هو إسرائيل كما كانت المنطقة العربية ترزح تحت مؤامرات عديدة من مختلف الأطراف جعلت الوحدة المصرية السورية على غير استقرار

ولم يكن من شىء ليوقف تداعيها بل ربما لم يوجد فى الجوار العربى سلطة ترغب فى استمرارها .

كل ذلك أدى إلى قيام مجموعة من الضباط السوريين بقيادة المقدم عبد الكريم النحلاوى مدير مكتب عبد الحكيم عامر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م بانقلاب عسكري في اجواء متأزمة من كافة النواحي ، وفوجىء الرئيس عبد الناصر بأنباء التمرد السورى فأمر بإرسال قوة من ألفى مظلى مصرى إلى سوريا لسحق هذا التمرد ، ولكن مواقف قيادات الجيش في اللاذقية المؤيدة للمتمردين دفعت الرئيس عبد الناصر إلى الرجوع عن أوامره ، علما بأن طليعة القوات المصرية المرسلة والمؤلفة من ١٢٠ مظليا كانوا قد أعلنوا الاستسلام بعد هبوطهم ، وكان عبد الحكيم عامر قد غادر دمشق حوالي الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الانقلاب إلى القاهرة ، وكان صلاح البيطار وأكرم الحوراني قد أيدا الانفصال وكانا من بين السياسيين السوريين الموقعين على الوثيقة الانفصالية في يوم ٢ أكتوبر عام ١٩٦١م .

**(٣) مصر وتأسيس اتحاد الدول العربية ١٩٥٨م .**

مع وصول الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى دمشق بدأت الوفود العربية المهنئة بالوحدة المصرية السورية تحل بدمشق ، وكان الوفد اللبنانى أهم هذه الوفود حيث أعلن الرئيس عبد الناصر أمامهم أن اليمن كان سباقا للانضمام إلى التحاد بمجرد إعلان الوحدة وإقامة الجمهورية العربية المتحدة وفتح الباب للدخول معها فى اتحاد ، والحقيقة أن اليمن قبل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة كان يعيش ظروف انعزال وتخلف واضحة ، وكان اليمن قد أقفل على نفسه بلاده ، إلا أنه رغم ذلك لم

يتمكن من أن يفصل نفسه عن بقية الحركة العربية ومسايرة الدول العربية رغم رجعية نظام الحكم فيه ، وكامنت محاولات قد قامت فيه لتغيير الأوضاع إلا أنها فشلت ، ورغم تجميد الإمام أحمد للأوضاع فى الداخل فإنه قد رفع شعارات الحرية ضد الاحتلال البريطانى فى اليمن الجنوبى ، وشارك فى اتفاقيات الدفاع المشترك مع المملكة العربية السعودية ومصر فى أبريل عام ١٩٥٦م ، ثم وافق على الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة فى إطار ما أطلق عليه اتحاد الدول العربية فى ٨ مارس عام ١٩٥٨م .

وقد اشتملت المادة الأولى من الميثاق الخاص به على إنشاء هذا الاتحاد من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التى تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد ، كما نصت المادة الثانية على احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها ، ونص المثاق على المساواة بين المواطنيين فى الاتحاد وعلى حقوقهم وحرياتهم ، كما نص على اتباع سياسة خارجية موحدة وعلى أن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة ، وعلى تنظيم الشؤون الاقتصادية بالاتحاد وفقا لخطط مرسومة ، أما السلطات فقد وضعت تحت إشراف المجلس الأعلى للاتحاد ، والذى يتشكل من رؤساء الدول الأعضاء ويعاونه مجلس الاتحاد الذى يتألف من عدد متساو من ممثلى الدول الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ، ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد برسم السياسة العليا فى المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية ، ويصدر القوانين اللازمة لذلك ، ويعين القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد ، أما مجلس الاتحاد فيتبعه مجلس للدفاع ومجلس اقتصادى ومجلس

ثقافى ، ولقد تلى ذلك وضع الأسس اللازمة للميزانية ، وكذلك لإنشاء مؤسسة للنقد ولإصدار عملة يمنية جديدة ، أما النظام الدفاعى واختصاصات القيادة العسكرية فكانت تشبه إلى حد بعيد تلك التى وضعت فى معاهدات الدفاع المشترك .

وعلى أية حال ، فإن قيام اتحاد الدول العربية فى عام ١٩٥٨م والذى تكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية قد جاء نتيجة للوحدة المصرية السورية ، فى وقت لم يتوقع أحد فى انضمام اليمن لمثل هذه المشاريع الوحدوية ، نظرا لظروف الانغلاق التى كان يفرضها اليمن على نفسه فى هذا الوقت .

**(٤) مصر وتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٤م .**

كانت الوحدة الأفريقية مجرد فكرة في عقول المثقفين الأفارقة الذين عاشوا في أمريكا و إنجلترا و فرنسا وكان يُطلق على هذه المجموعة " بان أفريكانزم " واصطُلِح على تسميتها بعد ذلك بالجامعة الأفريقية وظلت هذه الحركة محدودة حتى استقلت غانا فى عام ١٩٥٧م ، والتى دعت إلى عقد مؤتمر يضم القادة الأفارقة في العاصمة أكرا ١٩٥٨ م ، وقد وجاء هذا المؤتمر إيذاناً بنقل حركة " البان أفريكانزم " أو الحركة الأفريقية من عواصم أوروبا وأمريكا إلى قلب القارة الأفريقية ، وهذه تعد أول دعوة عملية لفكرة الوحدة الأفريقية . وجاءت نتائج مؤتمر أكرا لتظهر الوجود الأفريقي على المستوى الدولي وتساهم في تأكيد الشخصية الأفريقية في المجال الدولي، وقد اتفقت الدول الأفريقية المستقلة التي شاركت في المؤتمر على تشكيل

سكرتارية دائمة غير رسمية من مندوبيها في الأمم المتحدة تكون مهمتهم التنسيق بالنسبة للقضايا ذات الاهتمام المشترك ، والتحضير لاجتماعات الدول الأفريقية المستقلة والعمل على تنفيذ قراراتها وكانت هذه القرارات البداية الحقيقية لتكوين المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة والتي استطاعت أفريقيا من خلالها أن تُكون قوةً لها تأثيرُها في المجتمع الدولي .

وفى عام ١٩٦٠م عقدت أثيوبيا المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة ، والذى شاركت فيه مصر ، والتى دعمت فكرة الوحدة الأفريقية ، حيث ظهرت في هذا المؤتمر الصراعات حول مفهوم الوحدة الأفريقية . وجاء مؤتمر أديس أبابا بأثيوبيا في ٢٥ مايو ١٩٦٣م ، والذي عُقد في ظروف مواتية لقيام الوحدة الأفريقية ، حيث شاركت مصر في هذا المؤتمر برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر ، والذى تقدم بمشروع لإقامة جامعة أفريقية على غِرار الجامعة العربية ، إذ أن المبادئ التي أقرتها مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة مثل تصفية الاحتلال ومقاومة السيطرة الأجنبية ومُمارسة العنصرية وسياسة عدم الانحياز كلها أصبحت مبادئ مستقرة في ضمير الشعوب والقيادة الأفريقية ، وأن الدول الثورية هي الأكثر قدرة على التعبير عن الشعوب الأفريقية وعددها قد زاد بعد استقلال دول شرق أفريقيا ، لذلك يجب أن تتصدر هذه الدول المشهد السياسي . وأن قيام الجامعة الأفريقية سيمكن أفريقيا من أن تلعب دوراً مؤثراً في السياسة الدولية وتحقيق السلام العالمي لتأمين دول العالم الثالث . كما أن ارتباط الدول الأفريقية في منظمة سياسية

واحدة سيساهم في وقوف الدول الأفريقية في خندق واحد ضد إسرائيل ومجابهة التوسع الإسرائيلي في القارة الأفريقية .

على أية حال ، أنتهى مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا عام ١٩٦٣م بإنشاء لجنة تحرير أفريقيا التي عُرفت باسم لجنة التنسيق ، وقد تألفت هذه اللجنة من تسع دول من بينهم مصر ، وكان الهدف منها تقديم المساعدات لحركات التحرر الأفريقية ، وتنسيق العمل العسكري . وتقرر أن تساهم جميع الدول الأوروبية في تمويل هذه اللجنة واتُخذت دار السلام العاصمة التنزانية مقراً لها ، كما أقر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية سياسة عدم الانحياز وجعلها ركناً من أركان السياسة الخارجية للدول الأفريقية ، وقد اعتبر انتهاج الدول الأفريقية لسياسة عدم الانحياز انتصاراً لمصر ورئيسها جمال عبدالناصر الذي أثرّ في الزعماء الأفارقة لانتهاج هذه السياسة .

وبقيام الوحدة الأفريقية ساد شعورٌ بالرضا بين شعوب القارة الأفريقية وأصبح همُ الزعماء الأفارقة هو الحفاظُ على هذه الوحدة ، ومن جانبه لم يكتف الرئيس الغاني نكروما بما تحقق ، وظل يدعو إلى إقامة الولايات المتحدة الأفريقية ، والتى تُديرها حكومة مركزية واحدة تقوم بشئون الدفاع والخارجية ، كما أراد أن يُقيم نظاماً نقدياً واحداً للقارة ، وبرلماناً واحداً يجمع أفريقيا كلها حتي أصبح هذا المشروع من الموضوعات التي تُثير حفيظةَ الزعماء الأفارقة ، وقد رأى جمال عبد الناصر مُنطلقا من تجربته الوحدوية العملية مع سوريا إن الإصرارَ على الوحدة الأفريقية الدستورية سيؤدي حتماً إلي انتكاسة هذه الوحدة ، ولذا يجب تأجيلُ التفكير في ذلك الأمر حتى تتهيأ

الظروف الكاملة التي تضمن نجاحها واستمرارها ، وكان جمال عبدالناصر يُريد أن يُجنب نكروما معركة فاشلة ، وأن يُقلل من خطورة الصدام داخل منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد حرصت مصر علي المشاركة في جميع اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى القمة وكانت هذه الاجتماعاتُ فرصةً جيدةً للزعماء الأفارقة وساهمت في إقامة علاقات ثقافية بين مصر ودول القارة الأفريقية . وقد تم اختيار مصر لتكون مقراً لأول مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية لدورها الواضح في محاربة الاحتلال في القارة الأفريقية ، وتم تحديد موعد المؤتمر في يوليو عام ١٩٦٤م وحددت مصر هذا التاريخ لتحتفل بالعيد الثاني عشر لثورة يوليو على هامش اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية وللتأكيد على أن ثورة يوليو هى ثورة أفريقية قامت من أجل تحرير الشعوب الأفريقية .

هكذا ، شغلت قضية الأحلاف الغربية السياسة المصرية ، والتى لم يختلف موقفها الرفض لهذه الأحلاف سواء فى عهد الملكية أو الجمهورية ، كما أن الفكر الوحدوى كان له مردوده لدى السلطة الحاكمة فى مصر أيضا ، فإن كانت مصر قدعت وأسست الجامعة العربية على عهد الملكية ، فإن الفكر القومى الوحدوى كان أحد أهم مبادىء الناصرية عقب ثورة عام ١٩٥٢م .

# الفصل الخامس

# مصر والصراع مع إسرائيل

أولا : قضية فلسطين وبداية الصراع المصرى الإسرائيلى .

ثانيا : حرب السويس ١٩٥٦م .

ثالثا : حرب يونية ١٩٦٧م .

رابعا : حرب الاستنزاف

خامسا : حرب أكتوبر ١٩٧٣م وتداعياتها .

تأسس الصراع المصرى الإسرائيلى على أثر الموقف المصرى من قضية فلسطين ، حيث كانت مصر قد دخلت فى صراع خاص مع إسرائيل منذ العام ١٩٥٥م على أثر الهجوم الإسرائيلى على الحدود المصرية ، ثم جاء اشتراك إسرائيل فى العدوان الإسرائيلى فى عام ١٩٥٦م ليؤكد حالة العداء بينهما ، والتى نتج على أثرها الدخول فى حروب بين الجانبين بداية من حرب عام ١٩٦٧م ومرورا بحرب الاستنزاف ، ثم وصولا إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م والتى تم بعدها عقد معاهدة للسلام بين الجانبين عام ١٩٧٩م .

**أولا : قضية فلسطين وبداية الصراع المصرى الإسرائيلى .**

ظل اليهود يسعون طويلاً لاتخاذ فلسطين وطناً قومياً لهم دون نجاح ، وباءت جميع محاولاتهم بالفشل ، فلم ينجح زعيمهم الأول موسى منتفيورى فى الاتفاق مع محمد على على إنشاء مستعمرات زراعية لليهود فى فلسطين ، ولم ينجح كذلك لدى السلطان العثمانى بعد زوال الحكم المصرى من الشام . غير أنهم نجحوا فى الحصول على وعد من الحكومة البريطانية والذى عرف بوعد بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٧م بتكوين وطن قومى لهم فى فلسطين ، فكان ذلك بداية المأساة الدامية فى أبشع مؤامرة عرفها التاريخ ، وإذا كان صدور وعد بلفور هو البداية الحقيقية لمأساة فلسطين ، فإن صدور قرار الانتداب فى إبريل عام ١٩٢٠م متضمناً وعد بلفور هو البداية العملية لها ، وبرزت المأساة فى صورة نضال رهيب بين العرب الذين يدافعون عن تراثهم ومقدساتهم ووطنهم واليهود الذين يدعون فى الأرض المقدسة حقوقاً ليس لها سند من التاريخ أو الدين .

ومع تطور المؤامرة فى ظل النتداب البريطانى على فلسطين ، وفشل مواجهة الفلسطينيين لهذه المؤامرة كان على الدول العربية ومن بينها مصر أن تتدخل ، وذلك بعد أن وصل العرب إلى درجة الاقتناع التام بأن القضاء على الخطر الصهيونى بفلسطين لن يتم إلا بالتدخل العسكرى ، حيث كان أول اجتماع لمجلس الجامعة العربية يبحث فيه العرب استخدام القوة فى قضية فلسطين هو الاجتماع الذى عقد فى " عاليه " بلبنان فى أكتوبر عام ١٩٤٧م ، والذى تقرر فيه التدخل فى فلسطين من خلال استخدام قوات من المتطوعين تقوم الجامعة بتمويلهم وتسليحهم ، وقد تقرر أن تدفع مصر نسبة ٤٢% لإعداد هذه القوات . وما إن وافى ربيع عام ١٩٤٨م حتى كان الفدائيون العرب قد قسموا فلسطين إلى عدة جبهات ، وبدأوا فى مواجهة المستوطنات الصهيونية ، ولم يستطع المتطوعون العرب الانتصار على القوات الصهيونية فى حرب يناير – أبريل ١٩٤٨م .

ومع عدم تمكن هذه القوات من مواجهة العصابات الصهيونية تقرر بالجامعة العربية تدخل الجيوش العربية فى فلسطين فيما عرف بحرب فلسطين عام ١٩٤٨م ، فبينما كان عرب فلسطين يواجهون الصهيونيين فى كل مكان فى حركة غير متكافئة إذ بمجلس الجامعة العربية يقرر إرسال القوات النظامية إلى فلسطين فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨م ، وهو التاريخ الذى حددته بريطانيا لاكتمال انسحابها من البلاد ، وبالفعل قررت الحكومة المصرية دخول الجيش المصرى حرب فلسطين ، وقد شجع هذا الموقف الدول العربية الأخرى دفع جيوشها لتحذو حذو مصر ، حيث تقدمت الجيوش العربية على حساب

القوات اليهودية ، غير أن قرارا من مجلس الأمن لوقف الحرب كان قد صدر باقتراح أمريكى فى ١١ يونية ١٩٤٨م حيث استمرت الجيوش العربية فى القتال إلا أن الجولات العسكرية أكدت ترجيح كفة اليهود حيث تدفقت عليهم الأسلحة من كل جانب ، وفى الخامس عشر من يونيه ١٩٤٨م صدر قرار من مجلس الأمن بوقف القتال لأجل غير مسمى ، ومن الطبيعى أن يقبله العرب دون مقاومة ، وأعلن اليهود أنهم قبلوه رغم تحول القتال لصالحهم .

على أية حال ، فإن قبول وقف إطلاق النار بين الجانبين فى ١٨ يونيه عام ١٩٤٨م قد دفع بالعرب إلى قبول توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة مع إسرائيل ، وكانت رودس هى المكان الذي وقع عليه الاختيار لعقد محادثات الهدنة بين الوفود العسكرية العربية والإسرائيلية ، وبدأت هذه المحادثات بين المصريين واليهود منذ ١٣ يناير عام ١٩٤٩م ، والتى استمرت مدة أربعين يوماً وانتهت بعقد اتفاقية هدنة ردوس فى ٤ فبراير عام ١٩٤٩م .

وقد تعهد فيها الطرفان بعدم القيام بأى عدوان ضد الآخر ، ووافقا فيها على إقامة خطوط للهدنة ، وتعهدا بعدم السماح لقواتهما باجتيازها واعترفا بضرورة منع كل من الطرفين سفنه عن اجتياز المياه الإقليمية لسواحل الطرف الآخر ، ونصت هذه الاتفاقية على انسحاب القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا إلى ما وراء الحدود المصرية وبإشراف مراقبى هيئة الأمم المتحدة ، ونصت هذه الاتفاقية على أنها مجرد اتفاقية عسكرية ، ولا يجوز لأى فريق أن يستغلها لأغراض عسكرية أو سياسيه ولا أن يلجأ إلى القوة مرة جديدة من أجل تغيير مصير فلسطين ، ولكنها نصت على أن الخط

الفاصل المحدد بموجب هذه الاتفاقية لا يعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية ، ولا يمس الحقوق والمطالب التى تنتج عن تسوية مشكلة فلسطين تسوية نهائية . وأقرت الاتفاقية على ان تشكل لجنة مشتركة للهدنة من سبعة أعضاء ، ثلاثة من المصريين وثلاثة من اليهود ، وبرئاسة أحد كبار ضباط هيئة المراقبة الدولية وذلك للنظر فى المشكلات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية ، واعتبرت هذه الاتفاقية نافذة فور توقيعها فلا تفرض على الهيئات النيابية للموافقة عليها ، وإن كانت قد نصت على إمكان تعديل او إلغاء بعض أحكامها وذلك بعد فترة معينة ، وبطلب يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة وكانت مدتها عام ، على أن تظل نافذة ما لم يطلب تعديلها بعد ذلك ، وبذلك كانت هذه هى أولى الاتفاقيات بين العرب واليهود .

**ثانيا: حرب السويس ١٩٥٦م .**

وصلت في الأول من سبتمبر ١٩٥٦م برقية من الملحق العسكري الإسرائيلي بباريس إلى تل أبيب ، والتى تحدثت عن اهتمام فرنسا بالتنسيق مع إسرائيل في الهجوم على مصر ، لذلك تم إيفاد موشي ديان إلى فرنسا حيث تقابل مع الأدميرال بارجو ، والذي سأل عن إمكانية اشتراك إسرائيل بعمل عسكري في سيناء ، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٥٦م بعث رئيس وزراء فرنسا جي موليه برقية إلى رئيس الوزراء الأسرائيلى بن جوريون يدعوه للحضور إلى باريس لبحث الأمور بشكل غير مباشر ، وقد تم سفر بن جورين إلى باريس بالفعل في يوم ٢١ أكتوبر ، وكان قبلها قد عقد اجتماع ثنائي بين فرنسا وبريطانيا ، والذي نتج عنه اتفاق الدولتين على طلب مهاجمة إسرائيل لمصر

، ومن ثم تدخلهما بطلب وقف القتال وسحب القوات تمهيداً لتدخلهما المباشر بمهاجمة مصر .

وفي مساء يوم ٢٣ أكتوبر عقد اجتماعً ثلاثي بين جي موليه وبن جوريون وسلوين لويد وزير خارجية بريطانيا ، وبعد مباحثات تم الاتفاق على ما خطط له سابقاً ، وانتهى الاتفاق إلى تعهد جي موليه بحماية المدن الإسرائيلية المهمة ، واستخدام حق الفيتو ضد أية محاولة من الأمم المتحدة لإدانة العدوان الإسرائيلي . وقد تم في ٢٤ أكتوبر التوقيع على اتفاق التعاون بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فيما عرف باتفاقية سيفر ، وتقرر أن يبدأ الهجوم الإسرائيلي على مصر في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م . وقد اعتمدت خطة الهجوم الإسرائيلي على قيام اللواء ٢٠٢ مظلات بإسقاط كتيبتي مظلات على ممر " متلا " مع زحف بقية القوات في هجوم أرضى للاستيلاء على " الكونتيلا – نخل – سد – الحيطان " ، حتى تصل إلى الكتيبة التي أسقطت في ممر متلا ومساندتها ، وأن يقوم اللواء السابع مدرع واللواء الرابع مشاة واللواء السابع والثلاثين مدرع بالاستيلاء على أبو عجيلة والإسماعيلية ، كما يقوم اللواء السابع والعشرون مدرع واللواء الأول مشاة واللواء الحادي عشر مشاة باحتلال رفح والعريش حتى يتم عزل قطاع غزة ليتم احتلاله بعدها ، وأما اللواء التاسع فعليه التقدم من إيلات إلى شرم الشيخ جنوب سيناء .

وبالفعل بدأت إسرائيل الحرب على القوات المصرية في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م بهجوم للطيران الإسرائيلي على سيناء غرضه قطع الاتصال بين الوحدات المصرية وقيادتها ، وفي مساء نفس اليوم تم إسقاط ٣٩٥ مظلياً

من الفرقة ٢٠٢ عند المدخل الشرقي لممر " متلا " على بعد ٣٠ ميلاً من القناة ، وجاء الهجوم على أول موقع مصري وهو " الكونتيلا " بقيادة شارون لقوات من المظليين حيث وقع بعد ذلك موقع " تمادة " الحصين بعد معركة بين الطرفين استمرت ٤٠ دقيقة ، ومضت وحدات أخرى بقيادة شارون إلى موقع " نخل " ، والتي استولت عليه بعد عشرين دقيقة ، وفي نفس الليلة كان موقع " النقب " قد سقط في أيدي القوات الإسرائيلية ، وكذلك استولت الفرقة الرابعة على موقع " القسيمة " ، وبذلك تم فتح الطريق نحو الجناح الجنوبي للجيش المصري ، كما استولت وحدة استطلاع في الفرقة السابعة على موقع " دبكا " على بعد ١٥ كيلومتر غربي الكونتيلا ، وبذلك تم تحقيق المرحلة الأولى من المعركة . أمام هذا الهجوم اتفقت القيادة المصرية على ضرورة تمسك قواتها في سيناء بمواقعها مع عدم السماح للقوات الإسرائيلية بالتقدم ، وأما القوات الموجودة في غزة فقد صدرت لها الأوامر بعدم الاشتباك مع القوات الإسرائيلية لتجنب مخاطر الاشتباك على المدنيين ، وتم الاتفاق أيضاً على إرسال النجدات إلى منطقة ممر" متلا " وإلى العريش ، مع قيام سلاح الطيران بدوره في التصدي للقوات المعادية ، لذلك أصدرت قيادة الجيش المصري أوامرها في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م بتحرك بعض القوات من غرب القناة إلى شرقها ، فتحرك لواء مشاة كما تحرك أيضا الطيران المصري لضرب قوات المظلات الإسرائيلية في ممر" متلا " ، غير أنهم واجهوا حماية جوية غير طبيعية من جانب سلاح الجو الإسرائيلي لهذه القوات ، وكان تحرك القوات المصرية الرئيسية قد بدأ في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م .

وفي مساء ٣٠ أكتوبر وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر وإسرائيل بضرورة إيقاف جميع العمليات الحربية ، وسحب القوات مسافة عشرة أميال عن قناة السويس ، مع قبول مصر لإنزال قوات بريطانية – فرنسية بالمواقع الرئيسية في بورسعيد والإسماعيلية والسويس ، على ان يتم الرد على الإنذار في خلال اثنتى عشرة ساعة ، وفي حالة عدم الرد في الوقت المحدد فإن الدولتين سوف تتدخلان بالقدر الذي تريانه ضرورياً لوقف القتال . وقد أعلنت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل موافقة إسرائيل على ما جاء بالإنذار ، بينما رفض عبد الناصر الإنذار . ومع عدم قبول مصر للإنذار بدأت في مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م الغارات الجوية البريطانية على مصر ، لذلك رأت القيادة المصرية أن وجود الجيش المصري في سيناء سيجعله يقع أمام القوات الإسرائيلية التي يساندها الطيران الفرنسي ، ومن خلفه القوات البريطانية والفرنسية . والنتيجة أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر في ٣١ أكتوبر وعلى مسئوليته الشخصية أوامره للجيش المصرى بالانسحاب من سيناء ما عدا قوات غزة التي أمرها بالاستسلام خوفاً من تعرض الأهالي لمذبحة بشرية في حال إظهار أي مقاومة للقوات الإسرائيلية . ومع صدور هذا القرار توقفت القوة الرئيسية للجيش المصري عن التقدم لعبور القناة إلى سيناء ، وبدأت القوات التي عبرت القناة في العودة ، وحددت الأوامر إلى القوات المصرية الموجودة في رفح والعريش وأبو عجيلة وشرم الشيخ بوقف زحف القوات الإسرائيلية حتى يتم انسحاب القوات الرئيسية للجيش المصري ، والتي تعرضت للقصف من الطيران الفرنسي .

ورغم تمكن القوات الإسرائيلية من احتلال سيناء وقطاع غزة ، فإن حقيقة الأمر تؤكد أن الجيش المصري لم يقاتل بكامل قوته ، فالذي قاتل هو مجموعة من كتائبه ، والتي تصدت للجيش الإسرائيلي بكامله ، ومع ذلك فإن القوات الإسرائيلية لم تتمكن من الاستيلاء على ممر متلا أو التحول منه إلى جنوب القناة إلا بعد قتال مع القوات المصرية استمر حتى أول نوفمبر ١٩٥٦م ، وفي أبو عجيلة لم يتمكن اللواء السابع المدرع الإسرائيلي من اقتحام المواقع المصرية إلا بعد قتال استمر حتى فجر الأول من نوفمبر ، وفي رفح والعريش استمرت القوات الإسرائيلية تحاول احتلال هذه المواقع حتى ٢ نوفمبر بعد أن تدخلت القوات البحرية الفرنسية بضرب رفح والعريش من البحر

على أية حال ، فإن الهدف الإسرائيلي من الهجوم على مصر وضح من خطاب النصر الذي ألقاه بن جوريون بالكنيست في ٧ نوفمبر ، والذي أكد فيه على أن أهداف الحملة الإسرائيلية هي تدمير القوات المصرية التي كانت تهدد إسرائيل ، وتحرير سيناء والتي هي جزء من الوطن اليهودي ، وفرض حرية الملاحة في مضايق تيران . وقد أكد موشي ديان بأنه كان يرى أن هناك ضرورة للقيام بمواجهة شاملة مع العدو ليتم بعدها وضع أسس السلام على طول الحدود . لذلك عمدت إسرائيل إلى التلكؤ في الانسحاب رغبة في تحقيق أهدافها ، وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية .

أمام ذلك أمد الاتحاد السوفيتى مصر بالأسلحة ، وهدد بالتدخل المباشر كما أرسل رئيس الوزراء السوفيتى بولجانين أربع مذكرات بخصوص الهجوم وموقفه منه إلى رئيس مجلس الأمن وإلى أنتونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا

وإلى جى موليه رئيس وزراء فرنسا وإلى بن جوريون رئيس إسرائيل ، وقد هدد فيها بضرب بريطانيا بالصواريخ ، كما وجهت الصين أنذارا إلى الدول المعتدية بالكف عن العدوان ، وكذلك فعلت الهند ، وأما الولايات المتحدة ، فقد أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بتعهدها بمساعدة ضحية أي عدوان بالشرق الأوسط ، وأن الحكومة الأمريكية سوف تطلب انعقاد مجلس الأمن وبالفعل أبلغت الولايات المتحدة مجلس الأمن في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م برسالة مفادها أن القوات الإسرائيلية قد توغلت في الأراضي المصرية في انتهاك واضح لاتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل ، وطلبت عقد اجتماع عاجل للمجلس لأجل وقف فوري للعمل العسكري الإسرائيلي بالأراضي المصرية .

وبناء على طلب الولايات المتحدة ، نظر مجلس الأمن في أربع جلسات ما بين ٣٠ أكتوبر وحتى أول نوفمبر ١٩٥٦م في المشروع الأمريكي حيث أكد مندوب الولايات المتحدة أن حكومته تعتقد أنه من الضروري على المجلس أن يتخذ موقفاً تجاه العمل العسكري الذي قامت به إسرائيل ، واعتباره خرقاً للسلام قد وقع من جانبها ، وبالتالي يجب على إسرائيل أن تنسحب فوراً وراء خطوط الهدنة المعمول بها ، وقد تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى انسحاب إسرائيل الفوري وراء خطوط الهدنة ، غير أن المشروع لم يتم إقراره بسبب استخدام فرنسا وبريطانيا حق الفيتو ضده فى مجلس الأمن .

أمام هذا الرفض طلب أيزنهاور في الأول من نوفمبر من وزير خارجيته دالاس وضع مشروع لوقف هذا الاعتداء والتقدم به إلى الجمعية العامة للأمم

المتحدة وقد قام دالاس بوضع مسودة المشروع وأبلغه إلى أيزنهاور ، والذي وافق عليه وطلب إرساله إلى كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة بالأمم المتحدة للحصول على الموافقة على المشروع ، وقد نص المشروع على وقف فوري لإطلاق النار ، وسحب جميع القوات إلى ما وراء خط الهدنة ، وامتناع الدول الأعضاء عن إدخال المعدات العسكرية إلى منطقة الأعمال العسكرية وضرورة اتخاذ الخطوات لإعادة افتتاح القناة عقب وقف إطلاق النار، مع تكليف الامين العام للأمم المتحدة بمراقبة والإبلاغ الفوري عن مدى الامتثال للقرار إلى مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات المناسبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وقد تمت الموافقة على القرار تحت رقم ٩٩٧ في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م . وبناء على ذلك ، وافقت الدول المعتدية على الانسحاب من الأراضى المصرية لينتهى العدوان الثلاثى على مصر ، وبذلك انتهت حرب ١٩٥٦ بإلغاء معاهدة ١٩٥٤ ، وانسحاب القوات المعتدية من قناة السويس، وبجهود أمريكية كبيرة انسحبت اسرائيل من سيناء مقابل تعهد أمريكى بحماية حقها فى المرور فى خليج العقبة ومضايق تيران ، كما وافق عبدالناصر على وضع قوات الطوارئ الدولية على الحدود الدولية الشرقية لمصر بين مصر وفلسطين المحتلة ، وفى قطاع غزة وشرم الشيخ ، والتىُ وضعت بغرض حماية اسرائيل من غارات الفدائيين .

**ثالثا : حرب يونية ١٩٦٧م وتداعياتها .**

وافق عبدالناصر على وضع قوات الطوارئ الدولية على الحدود الدولية الشرقية لمصر ، وفى قطاع غزة وشرم الشيخ ، والتىُ وضعت بغرض حماية اسرائيل من غارات الفدائيين ، وكانت التحذيرات بأن هجوما إسرائيليا سوف

يقع على سوريا فى مايو ١٩٦٧م دافعا لعبد الناصر كى يطلب من سكرتير عام الأمم المتحدة يوثانت فى ١٨ مايو ١٩٦٧م سحب القوات الدولية التى كانت تتمركز على الجانب المصرى من الحدود بينها وبين إسرائيل ، وبالفعل وافقت الأمم المتحدة على سحب القوات ، ومع إعلان عبد الناصر بغلق مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية أصبح الطريق مفتوحا للصدام المسلح بين مصر وإسرائيل ، هذا على الرغم من أن عبد الناصر كان حريصا فى السنوات التى تلت حرب عام ١٩٥٦م عدم الدخول فى حرب مع إسرائيل إلا إذا توفرت ثلاثة عوامل وهى : تفوق عسكرى عربى وتحقيق التضامن العربى وعزل إسرائيل عن القوى الغربية ، وقد ظل محافظا على وجهة النظر هذه حتى أنه اتهم من جانب الملك حسين ملك الأردن بأن عبد الناصر يتخفى وراء حماية القوات الدولية للأمم المتحدة التى على الحدود بين مصر وأسرائيل وعلى أثر هذا التوتر حضر الملك حسين إلى القاهرة فى ٣٠ مايو ١٩٦٧م وعقد اتفاقية دفاع مع مصر ، والذى عملت إسرائيل على اختبار جديتها فقامت بمهاجمة قرية السموع الأردنية ، فحدثت المظاهرات ضد الملك حسين ، وبدأت حملة دعائية ضد جمال عبد الناصر من الأردن والسعودية لعدم التزام مصر باتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن وظلت الإذاعة الأردنية والسعودية تهاجم النظام المصرى محاولة استفزاز عبد الناصر ودفعه لاتخاذ خطوات للقتال مع إسرائيل .

ورغم وصول معلومات مؤكدة للقيادة المصرية بأن إسرائيل ستهاجم فى يوم ٥ يونية ١٩٦٧م ، إلا أن عبد الناصر أعتقد بأن الولايات المتحدة ستمنع

إسرائيل من القيام بالهجوم ، بل ووعد الاتحاد السوفيتى بأن مصر لن تقوم بتوجيه الضربة الأولى فى الحرب ضد إسرائيل . ولكن الكارثة حدثت فى اليوم المحدد وهو ٥ يونية واحتلت إسرائيل العريش فى مساء نفس اليوم ، هذا فى الوقت الذى كان فيه عبد الحكيم عامر قائد الجيش فى جولة بالطائرة مع قيادته الحربية يفتش على المواقع فى سيناء ، وهو ما يعنى صدور الأوامر للصواريخ المصرية بالتوقف عن العمل مادام القائد فى الجو وهو مامهد لأسرائل كى تقوم بشن هجوم على جميع المطارات الحربية المصرية البالغ عددها ١٧ مطارا وتحطم غالبية الطائرات المصرية وهى على الأرض ومدارج المطارات وحظائرها أيضا ، فى وقت كان فيه قائد الجيش المصرى عبد الحكيم عامر فى الجو .

ومن جانب آخر ، تم دفع قوات الاحتياط بمجرد تعبئتها إلى أرض المعركة فى سيناء ولم تكن هذه القوات مدربة التدريب الكافى لدخولها الحرب الأمر الذى أحدث أخطاء جسيمة فى توزيع الجنود على الأسلحة والواجبات المختلفة ، والنتيجة أن القوات الإسرائيلية توغلت فى سيناء بسرعة مهولة وهزمت القوات المصرية وقتل حوالى عشرة آلاف جندى مصرى ومات الكثير منهم فى طريق العودة منسحبين إلى قناة السويس بعد أن سيطرت إسرائيل تماما على سيناء ، وعلى الجانب العربى تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال مدينة القدس والضفة الغربية بعد هزيمتها للقوات الأردنية ، كما احتلت الجولان السورية بعد هزيمتها للقوات السورية . ومع تدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وافت الدول العربية على قرار وقف إطلاق النار وكانت

موافقة الأردن فى ٧ يونية وبعدها بيوم واحد وافقت مصر ثم كانت الموافقة السورية فى يوم ١٠ يونية ١٩٦٧م . وعقب الهزيمة وفى ٩ يونية تحدث عبد الناصر فى بيان للشعب المصرى أعلن فيه تحمله للهزيمة وتنحية عن السلطة على أن يتولى رئاسة الجمهورية زكريا محى الدين ، غير أن الشعب تمسك بقائدة فى وقت المحنة ، وخرجت المظاهرات تطالب جمال عبد الناصر بالبقاء فى السلطة حتى تحقيق النصر على العدو .

على أية حال أراد عبد الناصر عقب الهزيمة تصحيح الأوضاع ، لذلك تخلص من جميع القادة المسئولين عن الهزيمة واعتمد فى إعادة بناء القوات العسكرية على مجموعة من القادة كان أبرزهم الفريق أول محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض والفريق سعد الدين الشاذلى ، وفريق من الضباط خريجى الأكاديمية العسكرية السوفيتية ، وقد كان لهؤلاء دور بارز فى قيادة القوات المسلحة المصرية خلال ما عرف بحرب الاستنزاف .

والحقيقة أن هذه المرحلة كانت قد شهدت الكثير من البطولات التى قام بها المقاتل المصرى ، فكانت معركة رأس العش في الساعات الأولى من صباح أول يولية ١٩٦٧م ، وبعد ثلاثة أسابيع من الهزيمة تقدمت قوة مدرعة إسرائيلية بغرض الوصول إلى ضاحية بور فؤاد المواجهة لمدينة بورسعيد على الجانب الآخر للقناة كان الهدف احتلال بور فؤاد ، وعندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى منطقة رأس العش جنوب بور فؤاد وجدت قوة مصرية محدودة عددها ثلاثون مقاتلا مزودين بالأسلحة الخفيفة. في حين كانت القوة الإسرائيلية تتكون من عشر دبابات مدعمة بقوة مشاة ميكانيكية في عربات

نصف مجنزرة ، وحين هاجمت قوات الاحتلال القوة امصري تصدت لها الأخيرة وأنزلت بها خسائر كبيرة في المعدات والأفراد وأجبرتها على التراجع والانسحاب . وتمثل عملية أغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات نوعا آخر من بطولات حرب الاستنزاف ، فقد اخترقت أكبر قطع الأسطول الإسرائيلي المدمرة إيلات المياه الإقليمية المصرية باتجاه بورسعيد في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧م ، فتم إصدار الأوامر للقوات البحرية بالتصدي للمدمرة وإغراقها ، وتم بالفعل تدمير المدمرة دون خسائر ، ويذكر أن إغراق المدمرة أغرق معه ٢٥٠ عسكريا بحريا إسرائيليا هو طاقم المدمرة ، كما يعد يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨م تحولا كبيرا فى أعمال المدفعية المصرية ، حيث تقرر تنفيذ قصف نيرانى مركز ضد جميع الأهداف الإسرائيلية على طول خط المواجهة ، وقد نفذت العملية وتكبد العدو خسائر فادحة ، وقد سمى هذا اليوم بيوم المدفعية .

**رابعا** : **حرب الاستنزاف** .

تبلورت الإستراتيجية المصرية عقب هزيمة يونيه ١٩٦٧م في خمس نقاط هي: الصمود العسكرى ، والاتجاه إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية ، وأن استرداد الأرض لا يتم إلاّ بالقوة مثلما أُخذ بالقوة ، وأن الجبهة الداخلية في مصر يجب أن تحمي ظهر القوات المسلحة ، وتقدم الدعم المادي والمساندة المعنوية لها ، وأن تحقيق وحدة التضامن العربي وحشد الطاقات العربية ضد العدو المشترك هو أمر يؤكده واقع التاريخ والمصير المشترك .

وكانت البداية الحقيقية لهذه الحرب ثلاث معارك تأثر بها الرأي العام المحلي والعالمي ، حيث كانت الأولى : معركة رأس العش في يوليه ١٩٦٧م ، وقد أدت هذه المعركة رغم محدوديتها إلى شعور جميع المقاتلين بإمكانية

تحقيق النصر وتمنى كل قائد محلي ، وكل مقاتل أن تتكرر مثل هذه المعركة في قطاعه . والثانية : معارك المدفعية والطيران يومي ١٤، ١٥ يوليه ١٩٦٧م والتي زادت الثقة لدى المقاتلين بعد أن شاهدوا قواتهم الجوية في سماء المعركة . والثالثة : كانت إغراق المدمرة إيلات في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧م والتي أشعرت إسرائيل للمرة الأولى بالخسائر من محصلة هذه الاشتباكات التي شملت أفرع ثلاثة من أفرع القوات المسلحة .

ومع اتساع الجبهة واستمرار الأعمال القتالية ، كان لزاماً أن تتوزع مسئوليات القيادة والسيطرة لضمان حسن الأداء إلى أقصى درجة ممكنة . لذلك، صدرت الأوامر التنظيمية بإنشاء الجيشين الثاني والثالث اعتباراً من بداية عام ١٩٦٨م ، وكذلك إنشاء قيادة قوات الدفاع الجوي كقوة رئيسية رابعة في القوات المسلحة لكى تتولى مسؤوليتها في نهاية النصف الأول من عام ١٩٦٨م . وقد عملت هذه القوة بمزيد من الجهد بالتعاون مع القوات الجوية المصرية في سبيل تحييد الطيران الإسرائيلي ، وإنهاء أسطورة تفوقه المطلق ، وقد ظهر ذلك جلياً خلال حرب أكتوبر .

وفي الوقت الذي كان يتم فيه إعادة بناء القوات المسلحة ، كان التخطيط لأعمال القتال يسير بخطى ثابتة ، تتماشى مع نمو قدرات القوات التي بدأت تتغلب على المصاعب التي تواجهها واحدة بعد الأخرى ، وتعمل بجهد مستميت للدفاع عن منطقة القناة . وفي الوقت نفسه ، كان لا بد من القتال ضد القوات الإسرائيلية حتى تدفع ثمنا غاليا لاستمرارها في احتلال سيناء حتى يأتي اليوم الذي يتم فيه تحريرها بالقوة . ثم جاءت المرحلة

الأخيرة بتصعيد القتال للقمة من خلال عبور بعض القوات والإغارة على الدفاعات الإسرائيلية ، من أجل تدمير تحصيناته وتكبيده أكبر قدر من الخسائر في الأفراد والمعدات ، وإقناعه بأنه لا بد من دفع الثمن غاليا للبقاء في سيناء ، وانتهت هذه المرحلة في أغسطس عام ١٩٧٠م عندما توقف إطلاق النار بناء على مبادرة سلام أمريكية ، والمعروفة باسم "مبادرة روجرز" والحقيقة أن حرب الاستنزاف أثبتت أن قوة صمود مصر وتحملها وقوة إرادتها وتمسكها بهدفها الأسمى، كانت هي العناصر الأساسية التي أعادت الثقة بعد أن كادت نكسة يونيه ١٩٦٧م أن تقضي عليها .

**خامسا : حرب أكتوبر ١٩٧٣م وتداعياتها .**

تعتبر حرب أكتوبر ١٩٧٣م إحدى جولات الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة ، والصراع المصرى الإسرائيلى بصفة خاصة ، حيث خططت القيادة المصرية مع القيادة السورية لشن حرب في وقت واحد على إسرائيل بهدف استرداد شبه جزيرة سيناء والجولان التي سبق أن احتلتهما إسرائيل في حرب ١٩٦٧م ، وقد بدأت الحرب في يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣م العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان. وانتهت الحرب رسميا بالتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك في ٣١ مايو ١٩٧٤م بين الأطراف المتحاربة ، حيث وافقت إسرائيل على إعادة مدينة القنيطرة لسوريا وضفة قناة السويس الشرقية لمصر مقابل إبعاد القوات المصرية والسورية من خط الهدنة وتأسيس قوة خاصة للأمم المتحدة لأجل مراقبة تحقيق هذه الاتفاقية .

**أ - مقدمات الحرب .**

**في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧م اجتمع قادة دول الجامعة العربية في مؤتمر للجامعة بالخرطوم العاصمة السودانية ، ونشروا بياناً تضمن ما يسمى باللاءات الثلاثة وهى : " عدم الاعتراف بإسرائيل ، عدم التفاوض معها ، رفض العلاقات السلمية معها " ، وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٢٤٢ الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في يونية ١٩٦٧م مع مطالبة الدول العربية المجاورة لإسرائيل بالاعتراف بها وبحدودها .**

**وفي سبتمبر ١٩٦٨م تجدد القتال بشكل محدود على خطوط وقف إطلاق النار بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا بما يسمى حرب الاستنزاف مما دفع الولايات المتحدة إلى اقتراح خطط لتسوية سلمية في الشرق الأوسط وكان وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز قد اقترح ثلاث خطط على كلا الجانبين ، الخطة الأولى كانت في ٩ ديسمبر ١٩٦٩، والثانية فى يونية ١٩٧٠م ، والثالثة فى ٤ أكتوبر١٩٧١م . وقد تم رفض المبادرة الأولى من جميع الأطراف ، وأعلنت مصر عن موافقتها لخطة روجرز الثانية حتى تعطي نفسها وقتاً أكثر لتجهيز الجيش وتكملة حائط الصواريخ للمعركة المنتظرة وقد أدت هذه الموافقة إلى وقف القتال في منطقة قناة السويس ، وإن لم تصل حكومة إسرائيل إلى قرار واضح بشأن هذه الخطة .**

**وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ م توفي الرئيس جمال عبد الناصر ، وتم تولية أنور السادات رئيساً للجمهورية والذى قدم في فبراير ١٩٧١م لمبعوث الأمم المتحدة غونار يارينغ الذي أدار المفاوضات بين مصر وإسرائيل حسب خطة**

روجرز الثانية شروطه للوصول إلى تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل وأهم بنودها انسحاب إسرائيلي إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م . وقد رفضت إسرائيل هذه الشروط مما أدى إلى تجمد المفاوضات . لذلك قرر الرئيسان المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد فى ١٩٧٣م اللجوء إلى الحرب لاسترداد الأرض التي خسرها العرب في حرب ١٩٦٧م ، حيث كانت الخطة ترمي إلى مفاجأة إسرائيل بهجوم غير متوقع من كلا الجبهتين المصرية والسورية .

ومن جانب آخر ، كانت إسرائيل قد أمضت السنوات الست التي تلت حرب يونية ١٩٦٧م في تحصين مراكزها في الجولان وسيناء ، وأنفقت مبالغ ضخمة لدعم سلسلة من التحصينات على مواقعها في مناطق مرتفعات الجولان وفي قناة السويس، حيث كان خط بارليف والذي اقترحه حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلي في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ م من أجل تأمين الجيش الإسرائيلي المحتل لشبه جزيرة سيناء ، وهذا الخط كان من أقوى خطوط الدفاع في التاريخ الحديث ، والذى يبدأ من قناة السويس وحتى عمق ١٢ كم داخل شبه جزيرة سيناء على امتداد الضفة الشرقية للقناة وهو من خطين : يتكون من تجهيزات هندسية ومرابض للدبابات والمدفعية وتحتله احتياطيات من المدرعات ووحدات مدفعية ميكانيكية بطول ١٧٠ كم على طول قناة السويس وقد ضم خط بارليف ٢٢ موقعا دفاعيا ، وكذلك ٢٦ نقطة حصينة .

**ب - تطورات الحرب .**

هدفت مصر وسوريا إلى استرداد الأرض التي احتلتها إسرائيل بالقوة بهجوم موحد مفاجئ في يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣م ، والذي وافق عيد الغفران اليهودي حيث تعطل في هذا اليوم أغلبية الخدمات الجماهيرية، بما في ذلك

وسائل الإعلام والنقل الجوي والبحري بمناسبة العيد ، وقد تلقت الحكومة الإسرائيلية المعلومات الأولى عن الهجوم المقرر في الخامس من أكتوبر فدعت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير بعض وزرائها لجلسة طارئة في تل أبيب عشية العيد ، ولكن لم يكف الوقت لتجنيد قوات الاحتياط التي يعتمد الجيش الإسرائيلي عليها . حدد الجيشان المصري والسوري موعد الهجوم للساعة الثانية بعد الظهر حسب اقتراح الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد أن اختلف السوريون والمصريون على ساعة الصفر. ففي حين فضل المصريون الغروب كان الشروق هو الأفضل للسوريين ، لذلك كان من غير المتوقع اختيار ساعات الظهيرة لبدء الهجوم .

وبالفعل هاجمت القوات السورية تحصينات وقواعد القوات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان ، بينما هاجمت القوات المصرية تحصينات إسرائيل بطول قناة السويس وفي عمق شبه جزيرة سيناء . ونجحت سوريا ومصر في تحقيق نصر لهما ، إذ تم اختراق خط بارليف الحصين خلال ست ساعات فقط من بداية المعركة بينما دمرت القوات السورية التحصينات الكبيرة التي أقامتها إسرائيل في هضبة الجولان ، وحقق الجيش السوري تقدما كبيرا في الأيام الأولى للقتال مما أربك الجيش الإسرائيلي ، كما قامت القوات المصرية بمنع القوات الإسرائيلية من استخدام أنابيب النابالم بخطة مدهشة، كما حطمت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر في سيناء المصرية والجولان السورية ، وقد تم السيطرة على قناة السويس وجزء من سيناء في مصر، وجزء من مناطق مرتفعات الجولان ومدينة القنيطرة في سورية .

ففي ٦ أكتوبر ١٩٧٣ قامت القوات الجوية المصرية بتنفيذ ضربة جوية على الأهداف الإسرائيلية خلف قناة السويس عبر مطار بلبيس الجوي الحربي في محافظة الشرقية ، وتشكلت القوة من ٢٢٢ طائرة مقاتلة عبرت قناة السويس وخط الكشف الراداري للجيش الإسرائيلي مجتمعة في وقت واحد في تمام الساعة الثانية بعد الظهر على ارتفاع منخفض للغاية. وقد استهدفت الطائرات محطات التشويش والإعاقة في أم خشيب وأم مرجم ومطار المليز ومطارات أخرى ومحطات الرادار وبطاريات الدفاع الجوي وتجمعات الأفراد والمدرعات والدبابات والمدفعية والنقاط الحصينة في خط بارليف ومصاف البترول ومخازن الذخيرة . ومن جانبها ، بدأت القوات السورية الهجوم وأنطلق قذائف المدافع على التحصينات الإسرائيلية في الجولان ، واندفعت الآلاف من القوات البرية السورية إلى داخل مرتفعات الجولان تساندها قوة كبيرة من الدبابات على الجبهة السورية، بينما كان طيران سلاح الجو السوري يقصف المواقع الإسرائيلية ، بينما عبر قناة السويس ٨٠٠٠ من الجنود المصريين ، ثم توالت موجتا العبور الثانية والثالثة ليصل عدد القوات المصرية على الضفة الشرقية بحلول الليل إلى ٦٠٠٠٠ جندي هذا في الوقت الذي كان فيه سلاح المهندسين المصري يفتح ثغرات في الساتر الترابي باستخدام خراطيم مياه شديدة الدفع .

وعلى الجانب الإسرائيلى تم في الساعة الثانية تشغيل صافرات الإنذار في جميع أنحاء إسرائيل لإعلان حالة الطوارئ واستأنف الراديو الإسرائيلي الإرسال رغم العيد . وبدأ تجنيد قوات الاحتياط فى بضع ساعات قبل ذلك مما

أدى إلى استئناف حركة السير في المدن مما أثار التساؤلات بين الإسرائيليين . وبالرغم من توقعات المصريين والسوريين ، كان التجنيد الإسرائيلي سهلا نسبيا إذ بقي أغلبية الناس في بيوتهم أو احتشدوا في الكنائس لأداء صلوات العيد . ولكن الوقت القصير الذي كان متوفرا للتجنيد وعدم تجهيز الجيش لحرب منع الجيش الإسرائيلي من الرد على الهجوم المصري السوري المشترك .

وقد تمكن الجيش المصري خلال الأيام الأولى من عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف الدفاعي الإسرائيلي المنيع . وتحركت القوات السورية مخترقة الخطوط الإسرائيلية ومكبدة الإسرائيليين خسائر فادحة لم يعتادوا عليها خلال حروبهم السابقة مع العرب . وفى خلال يومين من القتال باتت مصر تسيطر على الضفة الشرقية لقناة السويس وتمكن الجيش السوري من تحرير مدينة القنيطرة الرئيسية وجبل الشيخ مع مراصده الإلكترونية المتطورة . بينما حقق الجيش المصري إنجازات ملموسة حتى ١٤ أكتوبر حيث انتشرت القوات المصرية على الضفة الشرقية لقناة السويس ، ففى هذا اليوم فشلت القوات المصرية فى محاولتها لاجتياح خط الجبهة والدخول في عمق أراضي صحراء سيناء والوصول للمرات ، وكان هذا القرار بتقدير البعض هو أسوأ قرار استراتيجي اتخذته القيادة أثناء الحرب لأنه جعل ظهر الجيش المصري غرب القناة شبه مكشوف في أي عملية التفاف وهو ما حدث بالفعل .

ففي هذا اليوم قررت حكومة الولايات المتحدة إنشاء " جسر جوي" لإسرائيل أي طائرات تحمل عتاد عسكري لتزويد الجيش الإسرائيلي بما ينقصه

من العتاد . وفي ليلة ١٥ من أكتوبر تمكنت قوة إسرائيلية صغيرة بقيادة أريل شارون من اجتياز قناة السويس إلى ضفتها الغربية وبدأ تطويق الجيش الثالث من القوات المصرية . وقد شكل عبور هذه القوة الإسرائيلية إلى الضفة الغربية للقناة مشكلة تسببت في ثغرة في صفوف القوات المصرية عرفت باسم " ثغرة الدفرسوار" ، وفي ٢٣ أكتوبر كانت القوات الإسرائيلية منتشرة حول الجيش الثالث المصرى مما أجبر القيادة المصرية على وقف القتال . والذى تم تنفيذه فى ٢٤ أكتوبر .

وعلى الجبهة السورية قام الجيش السوري بهجوم ساحق في الجولان وشنت الطائرات السورية هجوما كبيرا على المواقع والتحصينات الإسرائيلية في عمق الجولان وهاجمت التجمعات العسكرية والدبابات ومرابض المدفعية الإسرائيلية ومحطات الرادارات وخطوط الإمداد وحقق الجيش السوري نجاحا كبيرا ، وقد انكشفت أرض المعركة أمام القوات والدبابات السورية التي تقدمت عدة كيلو مترات في اليوم الأول من الحرب مما أربك وشتت الجيش الإسرائيلي الذي كان يتلقى الضربات في كل مكان من الجولان . بينما استمر الجيش السوري فى تقدمه بالجولان وتمكن في ٧ أكتوبر من الاستيلاء على القاعدة الإسرائيلية الواقعة على كتف جبل الشيخ في عملية إنزال بطولية نادرة استولى خلالها على مرصد جبل الشيخ وعلى أراض في جنوب هضبة الجولان ورفع العلم السوري فوق أعلى قمة في جبل الشيخ ، وتراجعت العديد من الوحدات الإسرائيلية تحت قوة الضغط السوري . وأخلت إسرائيل المدنيين الإسرائيليين الذين استوطنوا في الجولان حتى نهاية الحرب.

وفي ٨ أكتوبر كثفت القوات السورية هجومها وأطلقت هجوما صاروخيا على قرية مجدال هاعيمق شرقي مرج ابن عامر داخل إسرائيل وعلى قاعدة جوية إسرائيلية في رامات دافيد الواقعة أيضا في مرج ابن عامر. كما أسقطت الدفاعات السورية فى ٩ أكتوبر أعدادا كبيرة من الطائرات الإسرائيلية مما أوقع خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي وطلبت إسرائيل المساعدة بصورة عاجلة من الولايات المتحدة لمساندتها على الجبهة السورية . إلا أن توقف القتال على الجبهة المصرية بسبب الثغرة وخوفًا من أي عملية التفاف حول القوات المصرية ، وهو ما كان في أحداث الثغرة الدخول لدى إسرائيل في جبهتها بالشكل المؤثر والذي نبهها للحرب مبكرا ، والمساعدات العسكرية الأميركية الهائلة لإسرائيل خلال المعارك ، والجسر الجوي الأمريكي والمساعدات العسكرية وإنزال الدبابات الأمريكية في وسط ساحة المعركة في الجولان أيضا ساعدت الإسرائيليين على القيام بهجوم معاكس ناجح في الجولان يوم ١١ أكتوبر وحاول الجيش الإسرائيلي بمساعدة أمريكية مباشرة إيقاف الجيش السوري من التقدم نحو الحدود الدولية وقد وصلت وحدات من الجيش السوري إلى الحدود الدولية وحول بحيرة طبريا .

أمام تطورات الحرب تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وتم إصدار القرار رقم ٣٣٨ الذي يقضي بوقف جميع الأعمال الحربية بدءاً من يوم ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٣م. وقبلت مصر بالقرار ونفذته اعتبارا من مساء نفس اليوم إلا أن القوات الإسرائيلية خرقت وقف إطلاق النار ، فأصدر مجلس الأمن الدولي قرارا

آخر يوم ٢٣ أكتوبر يلزم جميع الأطراف بوقف إطلاق النار . أما سوريا فلم تقبل بوقف إطلاق النار ، واستمرت فى الحرب بهدف تأكيد صمود الجبهة السورية وزيادة الضغط على إسرائيل لإعادة باقي مرتفعات الجولان ، وبعد الانتصارات التي حققها الجيش السوري وبعد خروج مصر من المعركة واستمرار هذه الحرب مدة ٨٢ يوماً توقف القتال في نهاية مايو ١٩٧٤ بعد أن تم التوصل إلى اتفاق لفصل القوات بين سوريا وإسرائيل ، وأخلت إسرائيل بموجبه مدنية القنيطرة وأجزاء من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ م .

**ج - نتائج الحرب** .

كانت الحرب مفاجأة صاعقة للإسرائيليين حقق فيها الجيشان المصري والسوري الأهداف الإستراتيجية المرجوة من وراء المباغتة العسكرية لإسرائيل ، وكانت هناك إنجازات ملموسة في الأيام الأولى بعد شن الحرب ، حيث توغلت القوات المصرية ٢٠ كم شرق قناة السويس ، وتمكنت القوات السورية من الدخول في عمق هضبة الجولان. أما في نهاية الحرب فانتعش الجيش الإسرائيلي فعلى الجبهة المصرية تمكن من فتح ثغرة الدفرسوار وعبر للضفة الغربية للقناة واستولى على مدينة السويس ، وضرب الحصار على الجيش الثالث الميداني ، وعلى الجبهة السورية تمكن من طرد السوريون من هضبة الجولان بل واستمر في دفع القوات السورية للخلف لتوسيع المستعمرة . وقد تدخلت الدولتان العظميان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة في ذلك الحين في سياق الحرب بشكل غير مباشر حيث زود الاتحاد السوفيتي بالأسلحة سوريا ومصر بينما زودت الولايات المتحدة بالعتاد العسكري إسرائيل .

وفي نهاية الحرب عمل وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر وسيطاً بين الجانبين ووصل إلى اتفاقية هدنة بين مصر وإسرائيل .

وكان من أهم نتائج الحرب استرداد السيادة الكاملة على قناة السويس ، واسترداد جزء من شبه جزيرة سيناء . واسترداد جزء من مرتفعات الجولان السورية بما فيها مدينة القنيطرة وعودتها للسيادة السورية . ومن النتائج الأخرى تحطم أسطورة أن جيش إسرائيل لا يقهر والتي كان يقول بها القادة العسكريون في إسرائيل كما أدت الحرب أيضا إلى عودة الملاحة في قناة السويس في يونيو ١٩٧٥م ، ومهدت هذه الحرب الطريق لزيارة الرئيس أنور السادات التاريخية في نوفمبر ١٩٧٧م للقدس ومن بعد عقده اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٩م ، والتى عادت بها سيناء كاملة للسيادة المصرية .

**د- اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩م .**

أدت حرب أكتوبر وعدم التطبيق الكامل لبنود القرار رقم ٣٣٨ والنتائج غير المثمرة لسياسة المحادثات التي انتهجتها الخارجية الأمريكية ، والتي كانت عبارة عن قيام طرف ثالث وهي الولايات المتحدة كوسيط بين جهتين غير راغبتين بالحديث المباشر، والتي كانت متمثلة بالعرب وإسرائيل ، أدت هذه العوامل إلى تعثر وتوقف شبه كامل في محادثات السلام ، ومهدت الطريق إلى نشوء قناعة لدى الإدارة الأمريكية المتمثلة في الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر بأن الحوار الثنائي عن طريق وسيط سوف لن يغير من الواقع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط .

ومن جانبه بدأ الرئيس المصري السادات يقتنع بعدم جدوى القرار رقم ٣٣٨ بسبب عدم وجود اتفاق كامل لوجهات النظر بينه وبين الموقف الذي تبناه الرئيس السورى حافظ الأسد ، والذي كان أكثر تشددا من ناحية القبول بالجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل بصورة مباشرة . هذه العوامل ، بالإضافة إلى عدم ثقة الرئيس السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة أي ضغط ملموس على إسرائيل ، كل هذا مهد الطريق للسادات للتفكير بأن على مصر أن تركز على مصالحها ، وكان السادات يأمل إن يؤدي أي اتفاق بين مصر وإسرائيل إلى اتفاقات مشابهة للدول العربية الأخرى مع إسرائيل ، وبالتالي سوف يتم حل القضية الفلسطينية . وأما في إسرائيل فقد طرأت تغييرات سياسية داخلية متمثلة بفوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٧٧م وحزب الليكود كان لا يعارض فكرة انسحاب إسرائيل من سيناء ، ولكنه كان رافضا لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية .

لأجل ذلك أعلن الرئيس السادات استعداده لزيارة إسرائيل لأجل السلام ، ومن جانبه أعلن مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل في ١١ نوفمبر ١٩٧٧ ترحيبه بمبادرة السادات ، ووجه إليه عن طريق السفارة الأمريكية دعوة رسمية لزيارة إسرائيل . وبالفعل قام السادات بالزيارة في الفترة بين ١٩- ٢١ نوفمبر من العام نفسه، حيث ألقى أمام الكنيست خطابا عرض فيه وجهة نظره في الصراع العربي الإسرائيلي، وضمنه بعض اقتراحات لتسوية هذا النزاع كما أجرى مباحثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية وعدد من رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيست .

وقد نتج عن هذه الزيارة إجراء مباحثات مباشرة بين الجانبين بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبرعاية الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ، حيث توصل المجتمعون إلى التوقيع على اتفاقيتين في كامب ديفيد . وقد حملت الاتفاقية الأولى عنوان : " إطار للسلام في الشرق الأوسط " ، ونصت على أن قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ هي الأساس الشرعي لمثل هذا السلام ، وقد انقسمت هذه الاتفاقية إلى قسمين : القسم الأول تناول الضفة الغربية وقطاع غزة ونادى بتطبيق خطة الحكم الذاتي ، في حين تناول القسم الثاني والذي حمل عنوان : " العلاقات الإسرائيلية المصرية " ، تناول عملية التطبيع بين الدولتين، والتي ستعقبها اتفاقيات مشابهة بين إسرائيل وكل من: الأردن، وسوريا ولبنان.

أما الاتفاقية الثانية فكانت عبارة عن اتفاق للتوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر، والذى استند إلى الانسحاب التام والكلي لإسرائيل من شبه جزيرة سيناء إلى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وإسرائيل ، وإقامة علاقات طبيعية تشمل الاعتراف المتبادل بين الدولتين والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتربوية الثنائية ، وضع حد للمقاطعة الاقتصادية والحواجز أمام المرور الحر للبضائع وللمواطنين ، والحماية المتبادلة للمدنيين بواسطة إجراءات الحكم النزيهة والعادلة .

وقد نتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة بتنازلات إسرائيلية ودون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق

**الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٩ م إلى عام ١٩٨٩ م نتيجة توقيع مصر على هذه الاتفاقية مع إسرائيل .**

**هكذا ، كانت تطورات الصراع المصرى الإسرائيلى ، والذى بدأ مع الهجوم الأسرائلى على الحدود المصرية فى العام ١٩٥٥م لتشترك إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر فى العام ١٩٥٦م ، وتخرج بمكاسب حيث سمح لسفنها بالمرور فى مضيق تيران ، ووضعت قوات الطوارىء الدولية على الأراضى المصرية للفصل بين القوات الإسرائيلية والمصرية ، وبذلك أمنت حدودها مع مصر ، ثم جاء الهجوم على مصر فى العام ١٩٦٧م والهزيمة التى تعرضت له مصر فيما عرف بنكسة يونيه ١٩٦٧م ، غير أن مصر لم تستسلم ومضت فى المواجهة مع العدو الإسرائيلى فيما عرف بحرب الاستنزاف ، ومن بعد جاءت حرب أكتوبر فى العام ١٩٧٣م لتكون منطلقا لتحرير الأرض عن طريق السلام .**

## مراجع الدراسة

١- أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، خمسة أجزاء ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢م .

٢- أحمد زكريا الشلق( دكتور ): حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٣٥م دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ م ٠

٣- سامى أبو النور ( دكتور ): دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧ ١٩٥٢ م ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٨م ٠

٤ـ ـــــــــــ : دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥م

٥- شوقى الجمل ، عبدالله عبد الرازق : تاريخ مصر المعاصر ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٩٧م .

٦- صفوت محمد مصطفى : الاحتلال البريطانى لمصر ، القاهرة ١٩٥٢م .

٧- ضياء الدين الريس( دكتور) : الدستور والاستقلال" الثورة الوطنية ١٩٣٥م" ، جزءان ، مطبوعات دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٥م ٠

٨ - طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٢م .

٩- عبد الرحمن الرافعى : الشهيد محمد فريد ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٣م .

١٠- عبد الرحمن الرافعى : تطور الحركة القومية ، جزء ان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١م .

١١- عبد الرحمن الرافعى: مصطفى كامل باعث الوطنية فى مصر، القاهرة ١٩٨٤م

١٢- عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الأنجليزى ، القاهرة ١٩٨٣م .

١٣ – عبدالرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٧ – ١٩٨٨ م .

١٤- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩م : دار المعارف ، القاهرة

١٥- عبدالعظيم رمضان ( دكتور ) : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦م ، الطابعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٣ م ٠

١٦- عبد الملك عودة : فكرة الوحدة الأفريقية ، القاهرة ١٩٦٥م .

١٧- عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ، دار المعارف ، الكويت ١٩٧٨م .

١٨- مارسيل كولومب ترجمة ( زهير الشايب ) : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠م، القاهرة د ٠ ت ٠

١٩ - محمد البحيرى : حروب مصر فى الوثائق الإسرائيلية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١١م .

٢٠- محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ .

٢١- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة ١٩٥٢م .

٢٢- محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢م ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٠م .

٢٣- مجدى حماد: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ١٩٩٤م .

٢٤- مذكرات حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢- ١٩٢٥ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مطابع الأهرام ،القاهرة ١٩٨٢ م ٠

٢٥- يونان لبيب رزق ( دكتور ) : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ م ، الهيئة العامة للكتاب ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٩٩ م ٠

## الفهرس

**الفصل الأول : الثورة المصرية عام ١٩١٩م وتداعياتها** ٥- ٣٤

أولا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى .

ثانيا : الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤م .

ثالثا : ثورة عام ١٩١٩م والاستقلال الشكلي .

**الفصل الثاني :أوضاع مصر بين عامى ١٩٢٢ – ١٩٥٢م** ٣٥ - ٧٠

أولا : دستور١٩٢٣والحكومة البرلمانية الأولى ١٩٢٤م

ثانياً : القضية الوطنية ١٩٢٤ – ١٩٣٠م .

ثالثا : معاهدة ١٩٣٦م وتطورات القضية الوطنية .

رابعا : أزمة النظام السياسى المصرى .

**الفصل الثالث : الثورة المصرية عام ١٩٥٢م وتداعياتها** ٧١ - ١٠٢

أولا : مقدمات الثورة .

ثانيا : قيام الثورة وتطوراتها .

ثالثا : تداعيات الثورة .

**الفصل الرابع : مصر والقضايا الدولية والإقليمية** ١٠٣- ١٢٤

أولا : مصر وقضية الأحلاف الغربية .

ثانيا : مصر وقضية الوحدة .

**الفصل الخامس : مصر والصراع مع إسرائيل** ١٢٥- ١٥٤

أولا : قضية فلسطين وبداية الصراع المصرى الإسرائيلى .

ثانيا : حرب السويس ١٩٥٦م .

ثالثا : حرب يونية ١٩٦٧م .

رابعا : حرب الاستنزاف .

خامسا : حرب أكتوبر ١٩٧٣م وتداعياتها .